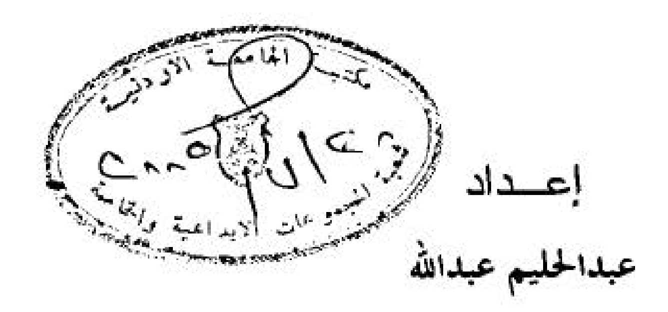
جامعة حلب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الأصول في كتاب سيبويه

"دراسة في الأصول النّحوية والصّرفية في الكتاب"

رسالة قدّمت لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / الدّراسات اللّغوية



إعـــداد

عبدالحليم عبدالله

بـــإشراف

الأستاذ الدكتور

مصطفى جطل

أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
- جامعة حلب-

١٤٢٦هـ
٢٠٠٥م

قُدِّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في اختصاص النّحو والصّرف، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة حلب.

Submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of grammar and morphology in the faculty of Arts and Humanities, Aleppo University.

تصريــــح

أصرّح بأن هذا البحث [الأصول في كتاب سيبويه] لم يسبق أن قبل بأيّ شهادة، ولا هو مقدم حاليا للحصول على شهادةٍ أخرى.

التاريخ ــــ /٤ /٢٠٠٥

المرشّح

عبدالحليم عبدالله

Declaration

It is hereby declared that this work the origins of "Kitab Sibawaih"

has not already accepted for any degree, Nor is it being submitted concurrevly for any other degree.

Candidate

Abdulhalim M. Abdullah

شهـــــادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الرّسالة هو نتيجة بحث قام به المرشّح عبـــدالحليم عبدالله تحت إشراف الدّكتور مصطفى جطل، الأستاذ في قسم اللغة العربيـــة مـــن كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة حلب، وأنّ الرّجوع إلى أيّ بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النّص .

التاريخ ـــا /٣ /٢٠٠٥

المرشح لنيل درجة الماجستير

عبدالحليم عبدالله

المشرف على الرّسالة

الدّكتور مصطفى جطل

الأستاذ في قسم اللغة العربية

في كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة حلب

Ceritificate

We hereby certified that the work described in this thesis is the result of the author's own investigation under the supervision of professor Mustafa Jatal in the department of Arabic- faculty of Arts and Humanities University of Aleppo, and any reference to other researchers work has been duly acknowledged in the text.

Candidate
Abdulhalim M. Abdullah

Doctor of the study
Dr. Mustafa Jatal
Prof. in Arabic Department
Faculty Of arts &humanities
Aleppo univresity

Date / /

نُوقشت هذه الرّسالة وأجيزت بتاريخ ـــا   / /٢٠٠٥

عضو	عضو	الأستاذ المشرف
د. نادیا حسكور	د. شوقي المعري	أ.د. مصطفى جطل

كلمة شكر

أتقدّم ببالغ الشكر وصدق الامتنان وعميق الاحترام إلى كلّ من قدّم لي يد العون لإنجاز هذا العمل، وكل من أسدى إلي نصحا فيه لإظهاره بصورة مرضية، فتلك يدٌ بيضاء عليّ في هذا البحث.

وأمّا من كان الشكر أقل ما يمكن أن يقدّم له فهو أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور مصطفى جطل، لما له من يد بيضاء تتمثّل بتفضّله بالإشراف على الرّسالة ومتابعته لها على حساب وقته العلمي والشخصي، فجزاه الله عني الجزاء الأوفى.

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

فإن القارئ في علم النحو يجد نفسه مضطرا للوقوف على معاني كلمة الأصل، لأن هذا المصطلح كثير الحضور فيها، ولأن التفكير النحوي تفكير أصولي قام في جوهره على فكرتي الأصل والفرع، ويكاد مصطلح الأصل يحضر القارئ في كل حين.

وصار للمصطلح غير دلالة، وربما كان بين تلك الدلالات اختلاف كبير، إلا أن ما دُرِس من تلك المعاني الاصطلاحية حق دراسته معنًى واحدٌ فقط هو معنى الدليل.

وقد يتبادر إلى الذهن أن البحث سيكون في علم (أصول النحو العربي) من خلال العنوان، لكن البحث لن يُعنى بها؛ لأنه قد كثرت الدراسات في هذا المعنى، ومن ذلك بحث (الاستشهاد بالحديث في اللغة) لمحمد خضر حسين، وكتاب (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) لخديجة الحديثي، و كتاب (أصول النحو العربي) محمود سليمان ياقوت، وكتاب (أصول النحو العربي) لمحمود أحمد نحلة، فضلا عن البحوث التي بحثت في كل أصل من أصول النحو على حدة، ومنها: (القياس النحوي في كتاب سيبويه) لصالح أبو صيني في جامعة اليرموك، و(السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه) لمحمد علي يونس رباع في جامعة اليرموك أيضا، ومنهم من درس الشواهد القرآنية كمحمد مصطفى في (شواهد القرآن في كتاب سيبويه وأثرها في كتب التفسير) في جامعة محمد الخامس، ومنهم من درس الشعر من المسموع كخالد عبدالكريم في (شواهد الشعر في كتاب سيبويه) في جامعة القاهرة، ودرست صباح عبدالله محمد بافضل (الاستشهاد بالشعرالعربي عند سيبويه) في كلية التربية للبنات في جدة، ودرس خالد بن عبدالرحمن العجيمي من المسموع في (الشواهد النثرية في الكتاب لسيبويه) في جامعة الإمام في الرياض.

ورأيت أن في الكتاب أصولا أخرى دلَّ عليها المصطلح لم يلتفت إليها الدارسون، ولم يعطوها حقها من البحث، فرأيت أن تكون موضوع هذه الرسالة.

لكن الزمن والتدقيق كشفا أن لعبد الرحمن بودرع بحثًا في أربع صفحات بعنوان: (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي) نشرته مجلة الفيصل العدد١٩٠عام ١٩٩٢م. إلا أن البحث كان صغيرا جدا لم يحتوِ إلا على إلماحاتٍ بسيطة.

ولِيسرية الشافعي كتاب في ١١٣ صفحة، عنوانه:(الأصالة والفرعية في النحو العربي) مطبوع عام ١٩٩٦م غير أنها لم تستقصِ في بحثها كل الأصول النحوية، فضلا عن أنّها لم تتطرق إلى الأصول الصرفية على الإطلاق، وقد اكتفتْ في كتابها بذكر الأصول التالية: أن التنكير أصل للتعريف، وأن المفرد أصل للتثنية والجمع، وأن التذكير أصل للتأنيث، وأن الأصل في العمل للأفعال، وقد أفردتْ لكل أصلٍ فصلا ذكرت فيه رأي سيبويه على عجل، وذكرتْ مِن بعده آراءَ لنحاة آخرين، ثم خلصتْ إلى نتيجة فحواها أن الأصل لدى سيبويه هو الأول، إلا أنّني أثبتّ بالبحث أن الأصل لدى سيبويه قد دلّ على غير معنى، كان الأول أحدها.

ولحسن خميس الملخ كتاب بعنوان: (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي) مطبوع في ٢٠٠١م وهو كتاب جيد فيما قدّم، حاولت أن أفيد من دراسته تلك، بيد أنه لم يستقصِ كل الأصول الموجودة في كتاب سيبويه، واقترب فيما جمعه من أصول مما جمعته يسرية الشافعي، وزاد عليها في شيئين: الترتيب المختلف للأصول المعتمد عليها، وتناوله مصطلحي (الأصل والفرع) في تطورهما التاريخي، وتناوله المصطلحين في غير علم من علوم اللغة العربية كالبلاغة وأصول النحو والعروض.

ولحسن أحمد العثمان كتاب (الأمهات في الأبواب النحوية) المطبوع ٢٠٠٤م، ولفائزة بنت عمر المؤيد مقال مطبوع بعنوان: (خصائص أمهات الأبواب النحوية) عام ١٤٢٢هـ في مجلة جامعة الإمام.

وقد تجنّبت الخوض في الحديث عن سيبويه وكتابه وآراء العلماء فيهما؛ لأنه قد أُلّفت فيهما المؤلفات الكثيرة على أيدي باحثين قديرين[1] حتى إن أحدهم ألّف كتابا في إحصاء أسماء الكتب والمؤلفين الذين كتبوا عن سيبويه[2]

وقد عمدت في هذا البحث إلى الحديث عن المصطلح والأصول النحوية والصرفية في الكتاب، فجعلتها في تمهيد، وفي خمسة فصول، وخاتمة، وكان التمهيد بعنوان: (المصطلح بين اللغويين والفقهاء)، وقصدت باللغويين أصحاب المعاجم والنحاة، واللغة تسمح بذلك؛ لأنّ هذا التمهيد سيتحدث عن معنى (الأصل) لغة واصطلاحًا، وقد وجدت أنّ هذا المصطلح شابَهَ

---

(1) من أمثال عبد الخالق عضيمة وخديجة الحديثي وعلي النجدي ناصف وغيرهم.

(2) انظر: عوّاد، كوركيس – سيبويه إمام النحاة لمدة اثني عشر قرنا–ط1: مطبعة المجمع العلمي العراقي– عام ١٩٧٨م

شيءٌ من عدم الضبط؛ ولأن أصحاب أصول الفقه تحدثوا عنه أولا – كما هو مثبت في مؤلفات أصول الفقه وأصول النحو– رجعت إلى كتبهم، فوجدت أصحابها يتحدثون في مقدمات الكتب عن معانٍ لغوية للمصطلح لم أجدها في المعاجم حين رجعت إليها، فقد كانت تلك المعاني التي قدّمها الفقهاء على أنها لغويّة أشبهَ بالتّعريفات التي تربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

ثم انتقلت لتحديد المعنى الاصطلاحي عند الفريقين، وبدأت بالمصطلح عند النحاة، إذ تتبعت المصطلح لدى سيبويه، ثمّ بنيت عليه ما ورد عند باقي أعلام البحث، لكن هؤلاء لم يقدّموا تعريفا للمصطلح مثلما استخدموه، كما فعل الفقهاء، ولأن الاصطلاح اتفاق وتواطؤ اخترت عددا من النحاة – فضلا عن سيبويه– لأحدد اتفاقهم وتواطؤهم على معنى الأصل في النحو، وهم: المبرّد، وابن السراج، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وابن الأنباري، وابن هشام، والسيوطي واخترت كتابا لكل علم لتتبع استخدام المصطلح.

وقد وجدت في تتبعي للمصطلح أن كل المعاني التي استخدمها سيبويه معانٍ اصطلاحية، يدلّ على ذلك استخدام العلماء اللاحقين الاستخدام ذاته.

ثم حددت المعاني الاصطلاحية للمصطلح مثلما وردت في كتب أصول الفقه.

وفي كل ماسبق من التمهيد كنت أرتّب معاني مصطلح (الأصل) والمرادفات التي استُخدمت بمعناه وفق الترتيب الألفبائي.

أمّا الفصول الأول والثاني والثالث فقد كانت للأصول النحوية، إذ خصّصت الفصل الأول للأصول في الأسماء، وقسمته قسمين: الأول أصول عامة تشترك فيها الأسماء جميعها، كالإظهار والإعراب والإفراد والإهمال والتذكير والتنكير والصّرف. والثاني أصول خاصة تختص فيها بعض الأسماء دون بعض، وزّعتها على التوالي الأصول في الأسماء المرفوعة، فبدأت بالمبتدأ فالخبر فالفاعل، ثم الأصول في الأسماء المنصوبة، فبدأت بالمفعول به فالمنادى فالحال فالمستثنى فالظرف، ثم الأصول في الأسماء المجرورة، على أنّني لم أقف على تلك الأصول في كتاب سيبويه.

أما الفصل الثاني فخصصته للأصول في الأفعال، وقد قسمت تلك الأصول قسمين: أولهما الأصول العامة، وهي الإظهار والبناء والتنكير والذكر والعمل. وثانيهما الأصول الخاصة فبدأت بالأفعال الناسخة، وتحدثت فيها عن كان وأخواتها وكاد وأخواتها وظنّ وأخواتها، ثم تحدثت عن أفعال المدح والذم، وعن فعل الأمر.

أما الفصل الثالث فقد جعلته للأصول في الحروف، وجعلته في قسمين: أولهما :الأصول العامة، وهي: الإهمال والبناء والمعنى. وثانيهما: الأصول الخاصة، وقسمتها قسمين أيضا: الأول الأصول في الحروف المهملة؛ لأن الأصل في الحروف ألا تكون عاملة،

فبدأت بحروف الاستفهام، ثم حروف العطف، والآخر الأصول في الحروف العاملة، فبدأت بحروف الجزم التي تجزم فعلا فالتي تجزم فعلين، ثم الحروف الناصبة، ثم الحروف الناسخة، ثم حروف الاستثناء، ثم الحروف الجارة، ثم حروف القسم.

أما في الأصول الصرفية (الفصل الرابع) فقد تحدثت بداية عن التذكير والإفراد أصلين من أصول تصريف الأسماء، ثمّ تناولت التصريف المشترك بين الأسماء والأفعال، فتحدثت عن الأصل الصرفي المفترض، وعرضت آراء العلماء فيه على اختلافها، ثم تحدثت عن (الإدغام والإعلال والإبدال) واكتفيت في الأخير بالحديث عن إبدال حروف العلة همزة وإبدال الهمز حرف علة، نموذجا عن الإبدال كافة.

أما الفصل الخامس فكان لتقويم البحث من حيث المصطلح، وماهية الأصل النحوي والصرفي، وتحديد صفاته، ثم تقويم الأصول التي عرضها البحث في الفصول الأربعة الأولى، وتطرّق البحث إلى قضايا نحوية ترتبط بالأصل كالاستخفاف والاستغناء، ورأيت أن أختم هذا الفصل برأيي في التأصيل النحوي والصرفي.

وقد استعنت بكتب المحدثين التي حاولت أن تطبق المنهج الوصفي على عمل النحاة كـ(الأصول) و(مناهج البحث في اللغة) و(اللغة بين المعيارية والوصفية) و(اللغة العربية معناها ومبناها) و(الخلاصة النحوية) لتمام حسان.

وحاولت أن أقارن ما استطعت من أصول الأبواب والكلمات بمقابلاتها في اللغات السامية الأخرى، لكن عدم معرفتي تلك اللغات جعل تلك المقارنة عن طريق بعض الكتب التي تحدثت عن ذلك، ككتاب (التّطور النّحوي) لبراجشتراسر وكتاب (فقه اللغة المقارن) لإبراهيم السامرائي.

ثم الخاتمة التي وضعت فيها خلاصة البحث وأوجزت نتائجه.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل في البحث بين الأسماء والأفعال والحروف نظري وحسب، وقد لا يكون فصلا دقيقا، لأن بعض الأصول تتداخل فيما بين الفصول الثلاثة: (الأول والثاني والثالث).

ورجعت في تحديد مصطلح الأصل إلى معاجم الألفاظ كـ(الصّحاح) للجوهري ت:حوالي ٤٠٠هـ و(لسان العرب) لابن منظور ت٧١١هـ و(المصباح المنير في غريب الشرح الكبير) للفيومي ت٧٧٠هـ، ومعاجم المصطلحات ككتاب (التعريفات) للشريف الجرجاني٨١٦هـ، و(الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة) لزكريا الأنصاري ت٩٢٦هـ، و(التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوي ت١٠٣١هـ، و(الكليات) للكفوي ت١٠٩٤هـ، ورجعت كذلك إلى بعض كتب أصول الفقه كـ(الرسالة) للشافعي٢٠٤هـ لأنه ككتاب سيبويه في النحو لا يحسن تجاوزه، و(نهاية السول في شرح منهاج الأصول) للأسنوي

ت٧٧٢هـ، و(البحر المحيط في أصول الفقه) للزركشي ت٧٩٤هـ الذي قدّم مفهوما واضحا جدا للمعنى الاصطلاحي للأصل على الرغم من تأخره النسبي، و(الأشباه والنّظائر في الفروع) للسّيوطي ت٩١١هـ، ورجعت كذلك إلى أبرز أعلام النّحو العربي بعد سيبويه مراعيا التراخي الزمني، ثم اخترت لكل علم من الأعلام كتابا لدراسة المصطلح لدى ذلك العلم، ما عدا ابن الأنباري والسيوطي فقد اخترت لكل منهما كتابين أحدهما في النحو والثاني في أصول النحو.

وكان كتاب (المقتضب) للمبرّد ت: ٢٨٦هـ الأول بعد كتاب سيبويه، لما لهذا الكتاب من شهرة في كتب النّحو فضلا عن مكانة صاحبه بين النّحاة، والفترة الزمنية التي تمثل الطّبقة التالية لطبقة سيبويه.

ثم اخترت كتاب(الأصول) لابن السّراج ت: ٣١٦هـ لسببين: الأول تسميته بالمصطلح (الأصول) وما يتبع ذلك من ظنّ وتخمين في معنى هذا المصطلح[1]، والثاني: طبقة المؤلف وعصره الذي عاش فيه، فالفترة التي فصلت بينه وبين سيبويه مناسبة جدا لدراسة تطوّر المصطلح وتبلوره في بيئة النّحاة.

واخترت كتاب (الخصائص) لابن جني ت: ٣٩٢هـ دون غيره من كتب ابن جني، لأنّه كتاب موسوعي حاول أن يشرح فيه خصائص اللّغة العربية، فتناول النّحو والصرف وفقه اللّغة وعلوما أخرى، وقد اعتمد عليه أصحاب كتب أصول النّحو من أمثال ابن الأنباري والسّيوطي اعتمادا كبيرا، فضلا عن مكانة المؤلف العلمية بين أقرانه من علماء العصر.

ثم كتاب (المقتصد) لعبد القاهر الجرجاني ت: ٤٧٦هـ لأن الجرجاني من أبرز أعلام القرن الخامس الهجري في النّحو، ولايجدر بالبحث تجاوزه.

واخترت لابن الأنباري ت: ٥٧٧هـ من القرن السادس الهجري كتابيْ (الإنصاف) و(لمع الأدلة) لما لهذين الكتابين من أهمية كبرى في دراسة المصطلح؛ فـ(الإنصاف) يعطي قارئه فكرة عن المصطلح في بيئتين: الأولى بيئة ابن الأنباري في القرن السّادس الهجري وما اتسم به هذا القرن من ترف فكري وثراءٍ معرفي، والأخرى بيئة النّحويين البصريين والكوفيين التي صوّرها ابن الأنباري في إنصافه. ويعدّ الكتاب الثاني (لمع الأدلة) أقدم كتاب مطبوع خاص بأصول النّحو العربي.

---

[1] يقول محمد عيد في حديثه عن كتاب (أصول النحو): "وأول مؤلف مشهور عن هذا الموضوع – فيما أعلم– هو الأصول لابن السراج (ت٣١٦هـ) وقد ضم كتاب الخصائص لابن جني (ت٣٩٢هـ) أبحاثا قيمة من تلك الأصول" عيد، محمد – أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث–ط٦: عالم الكتب –القاهرة عام ١٩٩٧م ص٧

واخترت كتاب (المغني) لابن هشام ت: ٧٦١هـ لما له من مكانة بين نحويّي عصره، وقد أردت أن يكون له موقعه في هذه الدّراسة ضمن سياقه التاريخي، لتتبع المصطلح وتطوره التاريخي أو تبلوره على شكل معين ودلالة محددة.

واخترت للسّيوطي ت: ٩١١هـ كتابَيْ: (الأشباه والنّظائر في النحو) و(الاقتراح) لما له من مكانة في النحو في القرن العاشر الهجري.

واعتمدت على المنهجين: الوصفي والتاريخي في رصد المصطلح ودراسته وتصنيف الأصول النحوية والصرفية في هذا البحث.

وحاولت أن يقسم الأصول النحوية في الفصل الأول والثاني والثالث قسمين: أصولا عامة وأصولا خاصة.

كما استعنت على نصوص الكتاب بشرح السيرافي إلا أن طبعته غير المكتملة(١) جعلتني أنصرف إلى طبعة بولاق من الكتاب أحيانا، إذ احتوت على هوامش مفيدة أكثرها من شرح السيرافي، وإلى كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري.

على أن رجوعي إلى شرح الرماني للكتاب المحقق من قبل المتولي أحمد رمضان الدميري المطبوع في جزأين، لم يحقق الفائدة المرجوة منه؛ لأن المحقّق منه باب النسب فقط.

فاتجهت إلى كتاب (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) لمازن المبارك الذي حقق فيه باب الاستثناء.

وقد تعقبت الشواهد الشعرية في البحث فرجعت إليها في مظانّها لشرحها وتوضيح وجه الاستشهاد فيها، واستعنت على ذلك بشرح الكتاب للسيرافي، وبالنكت وبتحصيل عين الذهب للشنتمري، وبشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، وبشرح أبيات سيبويه للنحاس، وبخزانة الأدب للبغدادي.

وأما تخريج الشواهد فالشعر منها خرّجته من الديوان إن كان لصاحبه ديوان مطبوع، وإلاّ خرجته من كتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، وتحصيل عين الذهب إن كان معروف القائل، وإلّم يكن معروفا زدت على ما سبق معجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون أو معجم حنا حداد، والحديث الشريف منها خرجته من كتب الصحاح أو السنن، وكذلك الآيات القرآنية فقد أحلتها إلى مواضعها في المصحف الشريف، وإن كانت قراءات تختلف عن قراءة حفص عن عاصم أشرت إليها، وخرجتها من كتب القراءات، إلا في موضع واحد أشرت في الحاشية إلى أن القراءة المستدلّ بها هي قراءة حفص عن عاصم، وهي:

---

(١) المطبوع منه أربعة مجلدات فقط، وهي تقابل في المتن ٢٢٠ صفحة من طبعة عبد السلام هارون.

﴿ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[1] ، لأن سيبويه قدم للشاهد بقوله (في قراءة من قرأ) فوجدتُني ملزما بتبينها ونسبتها إلى حفص.

ورجعت كذلك إلى كتاب تفسير ما في كتاب سيبويه من الأبنية للسجستاني ت:٢٥٥هـ على أنني وجدته شرحا للمفردات التي وردت في الكتاب.

ويبقى أن أقول إن الأصول النحوية والصرفية في هذا البحث يمكن ألا تكتمل، لأنني تتبعت النصوص التي احتوت على المصطلح، وما ذكرته من آراء العلماء الآخرين هو للاستئناس فقط.

وكتبت الآيات القرآنية بالرسم الإملائي لا الرسم العثماني، وضبطها ضبطا يتناسب ورواية حفص عن عاصم إلا إنْ كان الشاهد في غيرها من القراءات، أو كانت مروية في الكتاب بغيرها من القراءات.

وذكرت الروايات الشعرية الأخرى للشاهد إذا كان الاختلاف يتصل بموطن الشاهد.

ورتبّت الشواهد الشعرية في الفهرس بحسب حرف القافية، ثم بحسب داخل حركة حرف الروي: الساكن، فالمفتوح، فالمضموم، فالمكسور.

وبعد: ٦١٣٨٤٤

فهذا جهدي جهد المقِلّ، فإن أصبت فتوفيق من الله، وإن كانت الأخرى فتقصير أقوّمه في قابل الأيام إن شاء الله، وكلي أملٌ أن يكون هذا العمل مفتاحا لدراسات قادمة بما يثيره من مناقشات توافقه أو تخالفه.

والله أسأل أن يكون عملي خالصا لوجهه الكريم

والحمد لله رب العالمين.

---

(1) سورة النّساء الآية ٥٨ قراءة حفص عن عاصم.

المحتوى

التمهيد

(المصطلح بين اللغويين والفقهاء)

المصطلح بين اللّغويين والفقهاء

عندما يجري الحديث عن مصطلح الأصل في كتاب سيبويه ت:١٨٠هـ يمكن أن ينصرف ذهن القارئ إلى علم أصول النّحو، العلم الذي ألّفت فيه المؤلّفات ككتاب لمع الأدلة لابن الأنباري ت: ٥٧٧هـ، وكتاب الاقتراح للسيوطي ت:٩١١هـ، تلك الأصول التي عرّفها ابن الأنباري بقوله: "أصول النّحو أدلة النّحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله" [١] أو التي عرّفها السّيوطي بقوله: "أصول النّحو علم يُبحث فيه أدلة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل" [٢]

لكن البحث لا يذهب ذلك المذهب، فقد دلّ مصطلح الأصل في الكتاب دلالاتٍ متعددةً نجد لكل منها أمثلةً كثيرةً في الكتاب ذاته، وقبل أن نبدأ بتفصيل المعنى الاصطلاحي لا بد من الإحاطة بالمعنى اللّغوي.

أولاً: الأصل في اللّغة:

يُطلق الأصل في اللّغة على معانٍ متعددةٍ اختلفت فيها وجهات نظر العلماء، وفيما يأتي أهم هذه المعاني:

١. الأصل في اللّغة هو أسفل الشّيء، وقد نصّ على هذا المعنى أغلب المعاجم العربية.[٣] ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ، وَفَرْعُهَا فِيْ السَّمَاءِ﴾[٤] ، فجعل اللّه كلمة التوحيد كالشّجرة المثمرة التي نبتت في الأرض، وضربت جذورها فيها، أمّا أغصانها ففي عنان السّماء، فأصل الشّجرة جذعها، أو أسفلها.

وقوله أيضاً جلّ شأنه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِيْنَ، إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيْ أَصْلِ الجَحِيْمِ﴾ [٥] إذ جعل اللّه تعالى الشّجرة الرّديئة في قعر جهنم مثلاً لأكل أهل الجحيم، وأصل الجحيم أسفلها.

---

(١) ابن الأنباري ت: ٥٧٧هـ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة. تحقيق: سعيد الأفغاني- ط: الجامعة السورية عام ١٩٥٨م ص٧٩

(٢) السيوطي: الاقتراح- تح: حمدي عبد الفتاح - القاهرة - ١٩٩٩م ص ٣٨

(٣) انظر الجوهري: ت: حوالي٤٠٠هـ - الصحاح- تح: أحمد عبد الغفور عطار- ط: مصر ١٣٧٦هـ، وابن منظور: لسان العرب- ط : دار صادر-بيروت بلا تاريخ، والفيومي- المصباح المنير- ط: القاهرة ١٩٢٦م. مادة: أصل.

(٤) سورة إبراهيم الآية ٢٤

(٥) سورة الصافات الآية ٦٣ و ٦٤

وكذلك وردت كلمة (الأصول) في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ [١] أي: على جذعها أو ساقها.

٢. الأصل يطلق على الحسب، إذ قالوا: فلان لا أصل له ولا فصل. فأشار بعضهم إلى أن الأصل يعني: الحسب والشّرف، والفصل يعني اللّسان، [٢] وذهب بعضهم إلى أن الأصل هو العقل، والفصل هو الفصاحة. [٣]

٣. وذهب أبو الحسين البصري (ت:٤٣٦هـ) في كتابه المعتمد إلى أنّ الأصل ما يُبنى عليه غيره. [٤]

٤. وذهب القفّال الشّاشي (ت: ٥٠٧هـ) إلى أنّ "الأصل ما يتفرع عنه غيرُه، والفرع ما تفرّعَ عن غيره". [٥]

٥. وذهب الإمام فخر الدّين الرّازي (ت:٦٠٦هـ) في كتابيه المحصول والمنتخب إلى أنّ الأصل هو المُحتاجُ إليه. [٦]

٦. وذهب الآمدي (ت:٦٣١هـ) إلى أنّ أصل الشّيء ما يستند تحقُّقُ الشّيء إليه. [٧]

٧. وذهب الأرموي (ت:٦٥٥هـ) صاحب (المحصول) إلى أنّ: "الأصل ما منه الشّيء". [٨]

٨. وذهب صاحب المصباح المنير (٧٧٠هـ) إلى أن الأصل هو ما يستند وجود ذلك الشّيء إليه، فالأب أصل الولد، والنّهر أصل الجدول. [٩]

٩. وذهب الأسنوي (ت: ٧٧٢هـ) إلى أنّ الأصل "هو منشأ الشّيء". [١٠]

---

(١) سورة الحشر الآية ٥

(٢) انظر ابن منظور والفيومي مادة (أصل)

(٣) انظر المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف-تح: محمد رضوان الداية- ط١: دار الفكر- دمشق- عام ١٤١٠هـ ص ٧٠

(٤) الزركشي:البحر المحيط في أصول الفقه- مراجعة عمر سليمان الأشقر- دار الصفوة - الغردقة - ١٩٩٢م ١٥:١ وانظر زكريا الأنصاري: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة - تح: مازن المبارك- ط: دار الفكر المعاصر-بيروت- عام ١٤١١هـ ص٦٦ وانظر المناوي ص٧٠

(٥) الزركشي ١٦:١

(٦) الأسنوي- نهاية السول في شرح منهاج الأصول للبيضاوي- ط: مطبعة محمد علي صبيح-مصر- عام ١٩٦٩م ٧:١

(٧) انظر الزركشي ١٥:١ والأسنوي ٧:١

(٨) الأسنوي ٧:١

(٩) انظر الفيومي مادة (أصل) والتوقيف على مهمات التعاريف ص ٦٩

(١٠)انظر الأسنوي ٧:١

١٠. وذهب الشّريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) إلى أن "الأصل ... في اللّغة عبارة عمّا يُفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره". [١]

والمتأمل في هذه المعاني أوالتعريفات يجد أنها تؤدي معنيين عامين:

أ- أسفل الشّيء، أو أساسه، وهو المعنى الحسي.

ب- أنه ما يستند وجود الشّيء إليه، أو ما منه الشّيء، أو منشأ الشّيء، أو المحتاج إليه، أو ما يتفرّع عنه غيره، أو ما يُفتقر إليه، أو ما يُبنى عليه غيره، وهو مفهوم مجرّد للأصل.[٢]

ولمّا كان الأصوليون يهدفون إلى وضع تعريف جامع مانع يتّفق ومنهجهم، مالوا إلى الأخذ بالتعريفات ذات المعنى الشّمولي، ولم يقفوا كثيرا عند المعاني الجزئية المحسوسة لكلمة الأصل، حتى إن بعضهم أهمل الإشارة إليها.

ومما يلاحظ أن تعريفات الأصل الشّمولية التي يقال عنها: إنها لغوية، هي من وضع الأصوليين أنفسهم، ولولا ذاك لوردت في المعاجم القديمة، وقد وضعت تلك التعريفات في هذا الموضع، لأنّهم نصّوا على أنّها في اللّغة كذا وكذا، ولنا أن نأخذ مثالا على ذلك تعريف الشّريف الجرجانيّ الأصلَ، إذ قال: "الأصل...في اللّغة عبارة عمّا يُفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره، وفي الشّرع عبارة عمّا يُبنى عليه غيره، ولايبنى هو على غيره، والأصل ما يثبت حكمه بنفسه". [٣]

ولا يعرف المرء مصدر الشريف الجرجاني أو مصدر مَن سواه في هذه المعاني التي حددوها قبلا أنها لغوية ولاسيما أنها لم توجد في معاجم اللّغة.

ويمكن أن يلمح المرء في هذه المعاني نوعين من الدّلالة، النّوع الأول: دلالة لغوية، والنّوع الآخر: دلالة اصطلاحية.

---

(١) الشريف الجرجاني -التعريفات - عالم الكتب بلا تاريخ. ص٤٥

(٢) جمع أبو البقاء الكفوي كل ما سبق تقريبا في دلالات (الأصل) ولكن دون الإشارة إلى أن هذه المعاني لغوية أو اصطلاحية ودون عزو إلى أصحابها. يقول: "الأصل: أسفل الشيء، ويطلق على الراجح بالنسبة إلى المرجوح، ويطلق على القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، ويطلق على الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما ينبني عليه غيره، وعلى المحتاج إليه (كما يقال: الأصل في الحيوان الغذاء)، وعلى ما هو أولى (كما يقال: الأصل في الإنسان العلم. أي: العلم أولى وأحرى من الجهل، والأصل في المبتدأ التقديم. أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع)، وعلى المتفرع عليه كالأب بالنسبة إلى الابن، وعلى الحالة القديمة كما في قولك: الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة، والأصل في الأشياء العدم. أي: العدم مقدم فيها على الوجود، والأصل في الكلام هو الحقيقة. أي: الكثير الراجح" الكفوي: الكليات - قابله ووضع فهارسه عدنان الدرويش ومحمد المصري- ط١: مؤسسة الرسالة- بيروت - عام ١٩٩٤م ص ١٢٢

(٣) الجرجاني، الشريف علي ص٤٥

ولعل نسبة هذا المعنى إلى اللّغة إنّما هو من عمل أصحاب أصول الفقه الذين أخذوا يُضفون على هذه الكلمة تلك المفاهيم، فقالوا: الأصل في اللّغة كذا وكذا.. ويلوح للدارس أنّ الدّلالة الثانية إنّما هي تطور عن الدّلالة الأولى جريا على سنن التّطور اللّغوي من المعنى الحسي إلى المعاني المجردة أو المفاهيم العقلية كما هي الحال في كثير من مفردات اللّغة.

وقد ذهب الزركشي في البحر المحيط إلى أن هذه المعاني إنّما تَمَخَّضَ عنها استقراء الفقهاء الزّائد على استقراء النّحاة واللّغويين. [1]

وقد أشار السّبكي إلى أن أهل اللّغة لم يذكروا أكثر هذه المعاني في كتبهم، وأنه من عادة الأصوليين أنّ يتعرضوا لأشياء لم يتعرض لها أهل اللّغة. [2]

ويبدو للدارس أنّ المعاني التي ساقها الفقهاء على أنها لغوية، إنّما هي معانٍ اصطلاحية مولدة؛ لذلك لم يضمها أيٌّ من المعاجم العربية، وأمّا المعنى اللّغوي فهو ما ورد في كتب اللّغة فقط.

ثانيا: الأصول اصطلاحا:

أ- الأصول عند النّحاة:

إن ولادة أي علم من العلوم تقتضي ولادة مصطلحاته معه، التي اصطلح عليها أصحابه، وقد يُستخدَم المصطلح الواحد في غير علم، وقد يختلف معناه من علم إلى آخر؛ لأن لكل علم مصطلحاته الخاصة به.

ومن المؤكّد أيضا أن المعاني الاصطلاحية لم تكن موجودة أصلا في البيئة اللّغوية القديمة، [3] وإنّما هي معانٍ محدثة ظهرت بظهور علومها، فلم تدوّنها المعاجم الأولى ككتاب العين للخليل.

"وتجري فكرة الأصل في النحو العربي جريان الدم من الإنسان، إذ نظر النحاة، فبنوا القواعد على الأكثر، ثم جرّدوا أصولا نظرية شدّوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل بابٍ نحويّ أصلاً عامّا ينتظم ظواهره كافّة، إذ وجدوا للباب عدّة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلا

---

(1) الزركشي ١: ١٧

(2) انظر ابن السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج - تح: شعبان محمد إسماعيل- ط١: مطبعة الفجالة الجديدة ١٩٨١م ١: ٢١

(3) يكفينا هنا أن نذكر قصة حكاها الأصمعي يقول: "قلت لأعرابي أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذًا لرجل سوء. قلت: أفتجر فلسطين؟ قال: إني إذًا لقوي" فالأعرابي لم يتعرف المعاني الاصطلاحية التي قصد إليها المتحدث. انظر ابن قتيبة- عيون الأخبار-ط: دار الكتب المصرية-القاهرة عام ١٩٢٥م ٢: ١٥٧

تتفرع عليه سائر أدوات الباب، وكانوا ربّما أتوا بملامح تاريخية يكون السابق فيها أصلا للاحق أو غير المعلم أصلا للمعلم". [١]

ولذلك لم يكن غريبا على القارئ في كتب النحو أن يلحظ ورود كلمتي (الأصل والأصول) بكثرة تشد انتباهه، ولنا أن نطمئن إلى صحة هذه الملحوظة من خلال الاطلاع على بعض النّصوص، فقد ورد في باب الإعلال قول سيبويه: "وأمّا فُعلى من بنات الواو فإذا كانت اسما، فإنّ الياء مبدلة مكان الواو، كما أُبدلت الواو مكان الياء في فَعلى لتتكافأ، وذلك قولك: الدّنيا والعُليا والقُصيا. وقد قالوا: القُصوى. فأجروه على الأصل لأنها قد تكون صفة بالألف واللام.فإذا قلت فُعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة، وهو أجدر أن يجيء على الأصل، إذ قالوا: القُصوى فأجروه على الأصل، وهو اسم كما أخرجت فَعلى من بنات الياء على الأصل، وتجري فُعلى من بنات الياء على الأصل اسما وصفة، كما جرت الواو في فَعلى صفة واسما على الأصل" [٢] فهذا النّص على قصره النّسبيّ وردت فيه كلمة الأصل سبع مرات.

ولعل المرء يجد الإلحاح من خلال ما تقدّم على استخدام كلمة الأصل، وكثرة ورودها في النّص النّحوي لدى سيبويه.

وقد وردت كلمة الأصل في الكتاب بمعنيين مختلفين:

١. **المعنى اللّغوي المعجمي:**

ورد الأصل في كتاب سيبويه بمعنى جذر الشّيء وأساسه الذي يقوم عليه، وهو المعنى المعجمي، وذلك في حديثه عن إدغام الطّاء والدّال والتّاء في الصّاد والزّاي والسّين، إذ يقول: "ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء، ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء" فالطّاء والدّال والتّاء من أصل الثّنايا على حقيقة الدّلالة المعجميّة للفظ، لأن هذه الأحرف نطعيّة. [٣]

وقد استخدم المبرّد المصطلح بهذا المعنى في السياق ذاته عند حديثه عن حروف الإدغام. [٤]

---

(١) الملخ، حسن خميس: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي – ط١: دار الشروق–عمان– عام ٢٠٠١م ص٢٥

(٢) سيبويه ت:١٨٠هـ: الكتاب – تح:عبد السلام هارون– ط١: دار الجيل ١٩٩٢م ٤: ٣٨٩

(٣) انظر سيبويه ٤: ٤٣٣و ٤٦٥

(٤) انظر المبرد: المقتضب– تح: عبدالخالق عضيمة– ط: عالم الكتب بلا تاريخ. ١: ١٧٤

٢. المعنى الاصطلاحي

إن كثرة ورود مصطلح الأصل لم يكن بدلالةٍ واحدةٍ في جميع ما احتواه الكتاب، بل حمَلَ المصطلح معانيَ متعدّدة، كما أن البحث في المراد من مصطلح الأصل بحث شاق لصعوبة القطع بمعنًى واحدٍ في سياق نحوي ما، ويزداد البحث في مدلول مصطلح الأصل صعوبة عندما نجده يحتمل غير معنًى تبعا لوجهة النظر إليه فهما وتحليلا، ولهذا سنضطر للاجتهاد في تحديد المراد منه حسب ما يقتضيه السياق اجتهادا مبنيا على قرائن ظنية يمكن أن يتسرب إليها احتمال المخالفة.

نورد دلالات المصطلح فيما يأتي وفق الترتيب الألفبائي [١]:

١. أساس الوضع أو الأصل التاريخي:

تحمل كلمة الأصل أحيانا دلالة تاريخية، فتعبّر عن أطوار من التطوّر التاريخي للكلمة. [٢]

وأكثر ما ورد المصطلح بهذا المعنى عند الحديث عن البنى الصرفية، أو عند الحديث عن تركيب الأدوات، وهذا ما يوحي به استخدام سيبويه كلمةَ الأصل في سياقات واضحة كما في هذا النّص. يقول في (باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه): "وذلك: عِدَةٌ، وزِنَةٌ. فإذا أضفت قلت: عِدِيٌّ وزِنِيٌّ، ولا ترده الإضافة إلى أصله، لبعدها من يائي الإضافة، لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير، لوقوع الياء عليها" [٣] وما الأصل ههنا إلا إشارة إلى الحرف الموجود في الأصل أي في أساس الوضع وهو الواو؛ لأن الفعل منهما (وعد، ووزن) مثال.

ولعل المتتبع لهذا المعنى يجد أن أكثر الأمثلة صرفية، لأن فكرة الأصل الصرفي المفترض قائمة على هذا المعنى.

ويقول في التعليق على بيت عبد يغوث بن وقاص الحارثي [٤]:

"وقدْ علِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أنّنِي   أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًا علَيْهِ وعادِيَا [٥]

---

(١) ذهبت صاحبة كتاب (الأصالة والفرعية في النحو العربي) إلى أن مصطلح الأصل في كتاب سيبويه كان بمعنى الأول فقط. انظر الشافعي، يسرية محمد : الأصالة والفرعية في النحو العربي- ط١: المطبعة الإسلامية الحديثة – القاهرة – ١٩٩٦م ص٨

(٢) انظر الملخ، حسن خميس ص ١٠٢

(٣) سيبويه ٣: ٣٦٩

(٤) انظر المفضل الضبي: المفضليات- تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون- ط: دار المعارف- مصر- عام ١٣٧١هـ ص١٥٨

(٥) "الشاهد في قلبه (معدوًا) إلى (معديّ) استثقالا للضمة والواو، وتشبيها له بما يلزم قلبه من الجميع؛ لاجتماع ثقله وثقل الضمة والواو في نحو: عاتٍ وعِتِيّ، وهو من عتا يعتو." الشنتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب- تح: زهير عبدالمحسن سلطان- ط: مؤسسة الرسالة. ص٥٩١

هلا[١]، لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره[٢]، وإنما تركوا الألف في من ومتى وهل ونحوهن حيث أمنوا الالتباس".[٣] فالهمزة هي الأصل في أدوات الاستفهام[٤]، ولذلك فهي تتمتع بخصائص ليست لباقي أفراد الباب، وكذلك كل أصل في بابه.

فـ(إنْ) أصل في باب الشّرط ، وقد "زعم الخليل أنّ (إنْ) هي أمّ حروف الجزاء". [٥]

واستخدم المصطلح بهذا المعنى كلٌ من المبرّد[٦] والجرجاني[٧] وابن الأنباري[٨] وابن هشام. [٩]

٣. <u>الصورة المقيس عليها:</u>

إن فكرة الأصل عماد القياس الذي هو عماد النحو ودعامته، وقد أضحى الأصل في النحو القاعدة والعلة والدليل والحكم. [١٠]

والقياس أصل من أصول النّحو العربي، وله أربعة أركان، هي: المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم، والمقيس عليه أصل في القياس، وأما المقيس فهو الفرع. [١١]

---

(١) لقوة الهمزة في باب الاستفهام حسن إيلاؤها الاسم مع وجود الفعل. كقولك: أزيدٌ ضربته؟ ولم يحسن: هل زيدٌ ضربته؟ وهي في ذلك كـ(هلا) في دخولها على الاسم فالفعل ـ كما يرى سيبويه ـ إلا أن بينهما فرقا، وذلك أن الهمزة يجوز أن يليها الاسم المبتدأ، ولا يجوز أن يلي (هلا) المبتدأ المرفوع. انظر السيرافي ت: ٣٦٨هـ - شرح كتاب سيبويه - تح: رمضان عبدالتواب وآخرين - ط١: دار الكتب المصرية - القاهرة - عام ١٩٨٦-٢٠٠١م ٣: ١٥٩

(٢) مذهب سيبويه أن الهمزة هي حرف الاستفهام الوحيد في الأصل، ولذلك فهي مقدرة عنده قبل أدوات الاستفهام.

(٣) سيبويه ١: ٩٩

(٤) انظر المبرد ٢: ٤٦و٧٤ وابن جماعة: شرح الكافية - تح: محمد عبدالنبي عبدالمجيد-ط١: مطبعة دار البيان - مصر - عام ١٩٨٧م ص ٥٠٤ والمرادي ص ٣١ والأستراباذي ٤: ٤٤٨ وابن هشام: المغني ص١٤ والسيوطي :الهمع ٢: ٣٦٠

(٥) سيبويه ٣: ٦٣

(٦) انظر المبرد: المقتضب ٤: ٧٥

(٧) انظر الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد ١: ٢١٠ و٢١٥

(٨) انظر ابن الأنباري: الإنصاف ١: ٢١٧ و٢: ٥٥٦ و٢: ٦١٦ ولمع الأدلة ص٤٠

(٩) انظر ابن هشام: مغني اللّبيب ص١٩ و٢٠

(١٠) انظر الملخ، حسن خميس ص ٢٥

(١١) انظر ابن الأنباري: لمع الأدلة ص ٩٣

نصباً مثله، وهو على الأصل، لأنّه منصوب في موضع نصب"،[١] فالبدل من المنادى المنصوب منصوب على الأصل.

واستخدم المصطلح بهذا المعنى كلٌّ من المبرّد[٢] وابن السرّاج[٣] وابن جنّي[٤] والجرجانيّ[٥] وابن الأنباريّ [٦] وابن هشام[٧] والسّيوطيّ.[٨]

٥. القياس:

يُطلق مصطلح الأصل ويقصد به الدّليل الذي نتوصل به إلى معرفة القواعد والقوانين اللّغوية، والأصل بهذا المعنى على أنواع، فالسّماع أصل، والقياس أصل، والإجماع أصل، والاستصحاب أصل، وكل ما سبق أصول.

لكنني لم أجد نصًّا صريحًا ذكر فيه سيبويه أنّ الأصل هو الدّليل، ولم يقدّم تعريفا له كما فعل ابن الأنباريّ والسّيوطيّ، ولا يتوقّع المرء شيئا كهذا في أول كتاب وصل إلينا في علم النّحو.

لكن سيبويه استخدم المصطلح الأصل في غير موضع مقترنا بمصطلح القياس، فقال: الأصل والقياس كذا وكذا. ولعل بعض النّصوص تبين هذا المعنى. يقول في باب أيّ: "ومن قال: امرر على أيُّهم أفضلُ. قال: امرر بأيُّهم أفضلُ [٩]. وهما سواء، فإذا جاء (أيُّهم) مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر، رُجع إلى الأصل وإلى القياس، كما ردّوا: ما زيد إلا منطلقٌ، إلى الأصل وإلى القياس"،[١٠] فالقياس ههنا معطوف على الأصل، وهو أحد الأدلة التي توسّلها النّحاة والفقهاء للوصول بها إلى علميهما.

---

(١) سيبويه ٢: ١٨٥

(٢) انظر المبرد ١: ١١١ و١٨٤

(٣) انظر ابن السراج: ١: ٥٦و ١٧٩و ٢٤٤و٢: ١٣١و٢٠٢و٣: ١٨٤و٤٣٥ فضلا عن تسميته كتابَه بـ (الأصول) التي قصد بها معنى القواعد النحوية، وغرضه" في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردتْ ووُصل بها إلى كلامهم فقط، ونكر الأصول والشّائع؛ لأنه كتاب ايجاز" ١: ٣٦

(٤) انظر ابن جني: الخصائص١: ٥٣ و ١٠٣

(٥) انظر الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد ١: ٣٣٠ و٣٣٥

(٦) انظر ابن الأنباري: الإنصاف ١: ١٦٣

(٧) انظر ابن هشام: مغني اللّبيب ص ٧٩٩

(٨) انظر السيوطي: الأشباه والنّظائر في النّحو ١: ١٤١

(٩) ذكر سيبويه أن العرب تضمّ (أيهم) بناءً في نحو المثال السابق، والكوفيون يأبون هذا ويجرونه على القياس فينصبون، ومذهب الخليل أنه محمول على الحكاية. انظر الشنتمري: النكت ١: ٦٧٨

(١٠) سيبويه ٢: ٤٠١

ويَلمح سيبويه إلى الفكرة ذاتها عندما ينقل قول يونس. إذ يقول في (باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن): "اعلم أن أهل الحجاز يقولون: ـ إذا قال الرجل: رأيت زيدا ـ من زيدا؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ، قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدالله. قالوا: منْ عبدالله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين. فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان، وسمعت عربيا مرةً يقول لرجل سأله: فقال أليس قرشيا؟ فقال: ليس بقرشيا حكاية لقوله ... وقال يونس: إذا قال رجل: رأيت زيدًا وعمرًا، أو زيدًا وأخاه، أو زيدًا أخا عمرو، فالرّفع يردّه إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما تردّ: ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى الأصل. وأمّا ناسٌ فإنّهم قاسوه، فقالوا: تقول: من أخو زيدٍ وعمروٍ، ومن عمرًا وأخا زيدٍ[1] تتبع الكلام بعضه بعضًا، وهذا حسن."[2] فالقياس أصل، ومثله السّماع، وكذلك الاستصحاب، وهذه هي أدلة النّحو[3] ، فالقياس جزء من كل، وعلاقته بالدّليل علاقة الخاص بالعام.

واستخدم المصطلح بهذا المعنى كل من المبرّد[4] وابن السراج[5] وابن جني[6] والجرجاني.[7]

المعاني التي استدركت على سيبويه:

إنّ للمصطلح معاني أخرى لم ترد في كتاب سيبويه، بل كانت لدى غيره من أعلام البحث، نذكرها مرتبة وفق الترتيب الألفبائي فيما يأتي:

١. استصحاب الحال:

معنى استصحاب الحال بقاء ما كان على ما كان عند عدم الدليل على الأصل حتى تغيره قرينة، والاستصحاب دليل من أدلة النّحو وأصل من أصوله،[8] ويعد الاستصحاب

---

(١) كل ما ذكر على الحكاية.

(٢) سيبويه ٢: ٤١٤

(٣) هذه أدلة النحو وأصوله. انظر: السيوطي: الاقتراح ص٣٨

(٤) انظر المبرد ٢: ١٩٩

(٥) انظر ابن السراج ١: ٥٦ و٢: ٣٥٢ و٣: ١٣٢ و٢٥٠ و٢٨٢

(٦) انظر ابن جني: الخصائص ٢:٧

(٧) انظر الجرجاني، عبد القاهر : المقتصد ١: ٢٧١

(٨) انظر ابن الأنباري: لمع الأدلة ص ٤٦ والسيوطي: الاقتراح ص ١٦٣

أضعف الأصول، [١] لكنه من الأدلة المعتبرة لدى النحاة، [٢] فالأسماء معربة، وأصلُ البناءِ السكونُ[٣] استصحابا للحال.

واستصحاب الحال من المعاني التي دل عليها المصطلح لدى الجرجاني، فعندما يتحدث عن صيغة الفعل المضارع، يذكر أن الأصل فيها أن تكون دالة على الحال، وقد توقع على المستقبل. يقول: "وقالوا: إن أصل (يفعل) أن يكون للحال وأنه أوقع على المستقبل لضرب من التوسع وتسمية الشّيء بما يؤول إليه كقوله تعالى:﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾،[٤] فكما أوقع الخمر على العنب، لأنه يؤول إليه كذلك أوقع يفعل على الذي هو دليل الحال على المستقبل الذي يؤول إليه، ونحو هذا كثير في كلامهم"[٥] فالمستصحب في المضارع أن يكون دالا على الحال، وإذا ما دل على المستقبل فلقرينة لفظية أو معنوية.

ويتحدث الجرجاني عن إعراب الأسماء وبناء الأفعال، فيقول: "واعلم أن أصلَ الأسماءِ الإعرابُ، وأصل الأفعالِ والحروفِ البناءُ، لأجل أن الاسم يكون فيه معان توجب الاختلاف: كالفاعلية[٦] والمفعولية والإضافة، فلو لم تأتِ بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد، وليس كذلك الأفعال والحروف...فلهذا قلنا إن الأصل في الفعل والحرف البناء، وأصل الاسم الإعراب."[٧] فالأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال البناء، وكذلك الحروف، وهذا الأصل هو استصحاب الحال.

وفيما يبدو أن الجرجانيّ تفرّد باستخدام المصطلح بهذا المعنى بين أعلام البحث.

٢. **التقدير:**

"التقدير في الكلام لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يكون لتوضيح المعنى... وينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل... وينبغي أن يكون المقدّر من لفظ المذكور مهما أمكن". [٨]

وقد لجأ النّحاة إلى التّقدير للمواءمة بين القاعدة النّحوية والمسموع الخارج عليها.

---

(١) انظر ابن الأنباري: الإنصاف ١: ١١٢

(٢) انظر المصدر السابق ١: ٣٩٦ و٢: ٦٣٤

(٣) ابن هشام : شرح قطر الندى ص١٣ و٢٦ و٣١

(٤) سورة يوسف الآية ٣٦

(٥) الجرجاني، عبدالقاهر : المقتصد ١: ٨٤

(٦) وردت في الأصل الفعالية ويبدو أنها الفاعلية فالمعنى يستقيم بها أكثر.

(٧) الجرجاني، عبدالقاهر : المقتصد ١: ١٠٨

(٨) الكفوي : الكليات– قابله ووضع فهارسه عدنان الدرويش ومحمد المصري– ط١: مؤسسة الرسالة– بيروت – عام ١٩٩٤م ص٢٨٤

وتعدّ هذه الدلالة من الدّلالات التي حملها المصطلح عند ابن السّـراج، بيـد أن المـرء يستطيع أن يؤول هذه الدّلالة بدلالة أخرى فيكون المقصود: أصل المعنى بدلا مـن التقـدير، وهو– وإنْ بدّلَ الألفاظ– لا يجد بينا شاسعا بين قوله: التقدير، وقوله: أصل المعنـى، علـى شكل تركيب إضافي، أقيم فيه المضاف مقام المضاف إليه. يقول ابن السّراج: "تقـول: مـن تكرمْ أكرمْ. وكان الأصل: إنْ تكرم زيدا وأشباه زيد أكرمْ. فوقعت من لما يعقل" [1] فالأصـل ههنا بمعنى التقدير، وقد قدّر المصنّف (من) التي للعاقل بزيد الذي هو علمٌ على إنسان بعـد أن أضاف إنْ ليحفظ معنى الشّرط في الشّرط. [2]

٣. الجذر المعجمي:

لقد امتاز ابن جني من أعلام البحث باستخدامه المصطلح بمعنى الجذر المعجمي، كلمة الجذر متقاربة إلى حدّ كبير مع كلمة الأصل، استخدمت كلمة الأصل للدلالـة علـى الجـذر المعجمي، والأمثلة على هذا كثيرة، يقول ابن جني في "باب في تـداخل الأصـول الثلاثيـة والرّباعية والخماسية ... اعلم أن الثلاثي على ضربين أحدهما: ما يصفو ذوقه ويسقط عنـك التشكك في حروف أصله كضرب وقتل وما تصرف منهما، فهذا ما لا يُرتاب به فـي جميـع تصرفه، نحو: ضارب، ويضرب، ومضروب، وقاتل، وقتال، واقتتل القـوم، واقتـل، ونحـو ذلك، فما كان هكذا مجردا واضح الحال من الأصول فإنه يحمي نفسه وينفـي الظنـة عنـه. والآخر: أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فههنا يتـداخلان ويـوهم كـل واحد منهما كثيرا من النّاس أنه من أصل صاحبه وهو في الحقيقة من أصل غيـره" [3] فمـن الملاحظ هنا أنّ المقصود بالأصل الجذر المعجمي.

٤. الحرف الأصلي:

استخدم ابن جني مصطلح الأصل غير مرّة في الدّلالة على الجذر المعجمي فـ: ك ل م أصل و(ك،م،ل) أصل، ليس هذا فحسب، بل كان يطلق المصطلح على كل حرف من حروف الجذر، ويمكن القول: إنّه استخدم الأصل بمعنى ضـدّ الزيـادة. يقـول: "فأمـا أشـؤوها [4]

---

(١) ابن السراج ٢:١٥٩

(٢) انظر ابن السراج ١: ٩٩ و٢: ٥٠ و٥٣ و٢٥٩ و٢٨٣ وابـن جنـي الخصـائص ٢:٣٨٤ والجرجـاني، عبدالقاهر : المقتصد ١: ٢١٩ وابن هشام مغني اللّبيب ص٢٠ و٤٢ و٥٥ و٨٠ و١٠٣ و٦٠٩

(٣) ابن جني: الخصائص ٢:٤٤

(٤) جمع (شأو) وتأتي بمعنى الهمة والزمام والأمد والغاية والسبق. انظر الرازي، فخر الدين: مختار الصـحاح وابن منظور مادة شأو.

وأدوُؤها[١] فليست الهمزتان فيهما بأصلين وكيف تكونان أصلين وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضا عن وجوب"،[٢] فالهمزة ليست أصلا هنا، أي: ليست حرفا أصليا في الهمزية في كلتا الكلمتين، فالهمزة فيهما منقلبة عن واو، لأنها مضمومة ضمةً لازمةً، كقولهم: أدْؤر في أدوُر.

٥. الدليل:

عرّف ابن الأنباري مصطلح الأصل على أنّه الدليل، فقال: "أصول النّحو أدلة النّحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله."[٣]

وعرّفه السّيوطي بقوله: "أصول النّحو علم يُبحث فيه أدلة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"،[٤] وبهذا التعريف الذي قدّمه السّيوطي لأصول النّحو يكون العلم الثاني من أعلام البحث ممّن قدّم تعريفا واضحا لمصطلح الأصول.

٦. الركن:

وقد تميّز ابن الأنباري من أعلام البحث في استخدامه المصطلح بهذا المعنى، وذلك عند حديثه عن السّؤال في أصول النّحو. يقول: "اعلم أن السّؤال هو طلب الجواب بأداته في الكلام. وهو مبني على أربعة أصول: أحدها سائل، والثاني مسؤول به، والثالث مسؤول منه، والرّابع مسؤول عنه. ولابد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السّؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه"[٥] ، فالسّياق يبيّن أنّ استخدام المصطلح كان بمعنى الرّكن، والأصول التي صح بها السّؤال إنّما هي أركان له.

وهكذا يبدو للدارس أنّ مصطلح الأصل لدى سيبويه ولاحقيه من النّحاة الذين تتبعهم البحث قد حمل أكثر من دلالة اصطلاحية وُضّحت معانيها سابقا.

الألفاظ التي دلت على المصطلح

لقد كانت كلمة الأصل في الكتاب ذات مدلول اصطلاحي على الرّغم من تعدد تلك الدّلالة، لكنّ سيبويه كان يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ. يتحدث صاحب المصطلح النحوي عن "التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح هذا أسلوب في التعبير عن المصطلح النحوي واضحٌ جدا

---

(١) ربما كانت جمع دَوْء وهو المرض.

(٢) ابن جني: الخصائص ٢:٧

(٣) ابن الأنباري: لمع الأدلة ص٧٩

(٤) السيوطي ت: ٩١١هـ: كتاب الاقتراح في علم أصول النحو – تح:حمدي عبدالفتاح – ط١: القاهرة – ١٩٩٩م ص ٣٨

(٥) ابن الأنباري : لمع الأدلة ص٣٧

في الكتاب، فسيبويه لا يكاد يستقر على مصطلح واحد"[١] فاستخدم ألفاظاً غير كلمة الأصل للدّلالة على معنى المصطلح، ومن تلك الألفاظ (الأحسن، والأكثر، والأول، والحدّ، والقياس، والوجه، ومنزلة) وقد يجمع صاحب الكتاب بين مفردتين أو أكثر لتحمل كلها القيمة الاصطلاحية نفسها، ولعل القارئ يجد فيما يأتي من الأمثلة دليلا على ما ذُكر.

١) الأحسن:

استخدم سيبويه كلمة (أحسن) للدلالة على معنى الأصل الاصطلاحي، فالأصل في العامل أن يتقدم ليعمل، إلا أنّه عبر عن هذا الأصل بلفظ أحسن. يقول: "وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلَك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلتَ (فيها) مستقرّا، ولم تَجعلْه على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أجريتَ الصّفة على الاسم، فإن جعلتَه على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ [٢]، نصبتَ تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها. إلاّ أنك إذا أردت الإلغاء فكلّما أخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمتَه كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدّمته كما تقدم (أظن) و(أحسب)."[٣] فالأصل في العامل أن يتقدم ليتسلط على معموله.

ويقول في (باب ما يختارُ فيه النصبُ وليس قبلَه منصوبٌ بُنِيَ على الفعل وهو بابُ الاستفهام): "لمّا اجتمع الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصل فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدّم الاسمَ نصبَ كما كنتَ فاعلاً ذلك بـ (قَدْ) ونحوِها، وهو في هذه أحسن، لأنّهُ يُبتدأُ بعدها الأسماءُ، وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام، لأنه كالأمر في أنّه غيرُ واجبٍ، وأنه يريد به من المخاطبِ أمراً لم يَستقِرَّ عند السائل، ألا ترى أنّ جوابه جَزْمٌ، فلهذا اختِير النصبُ وكَرِهُوا تقديمَ الاسم، لأنّها حروفٌ ضارَعَتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء وجوابُها كجوابه وقد يَصير معنى حديثها إليه وهي غيرُ واجبةٍ كالجزاء فقَبُحَ تقديمُ الاسم لهذا "، [٤] فالأصل في حروف الاستفهام أن تدخل على الأفعال، ولذلك يقدم الفعل على الاسم إذا اجتمعا بعد حروف الاستفهام.

٢) الأكثر:

قد يكون الأصل لدى سيبويه هو الأكثر، لذلك وجدناه في بعض الأحيان يستخدم الأصل موصوفا بأنه أكثر. ومن ذلك حديثه عن عمل الأسماء العاملة عمل الفعل إذ يقول: "فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل، وإنّما جاز في التي بنيت للمبالغة، لأنها

---

(١) القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي – ط١: الرياض – عام ١٩٨١م ص١٣٧

(٢) إذا كان الخبر الاسم الظاهر لا شبه الجملة.

(٣) سيبويه ١: ٥٦ وانظر ١: ٧٢ و٨٤ و ٨٨ و٣: ٩١ و ١٦٩

(٤) سيبويه ١: ٩٩

بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يدلك على ذلك أنها قليلة". (١) فالنص السابق استخدم سيبويه الأصل ووصفه بأنه الأكثر، لكنه استخدم (الأكثر) في مواضع أخرى دون أن تقترن بلفظ مصطلح الأصل بل استخدم (الأكثر) بمعنى الأصل، يقول في (باب ما يكون فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيًا على الاسم): " ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأول حتى يَخرج من لفظِ الإعمال في الأول ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأول حتى يمتنعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه ولكنّه قد يجوز في الشعر وهو ضعيفٌ في الكلام ... وزعموا أنّ بعض العرب يقول: شَهْرٌ ثَرى وشهرٌ تَرى وشهرٌ مرْعَى، يُريد: تَرى فيه، وقال(٢):

ثَلاثٌ كلُّهُنّ قَتلتُ عَمْدًا فأخْزَى اللهُ رَابِعَةً تَعُودُ (٣)

فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ، وإنّما شبّهوه بقولهم: الذي رأيتُ فلانٌ، حيث لم يَذكروا الهاء وهو في هذا أحسن لأن (رأيتُ) تمامُ الاسم به يتمُّ وليس بخبرٍ ولا صفةٍ، فكَرِهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرِهوا طولَ اشْهِيبابٍ فقالوا: اشْهِباب"(٤) فسيبويه استخدم

---

(١) سيبويه ١: ١١٧ وانظر ١: ٨٦ و١١٧ و٣: ٣٩١ و ٤٠٥ و ٦٤١ و٤: ٨

(٢) البيت مجهول القائل. انظر سيبويه ١: ٨٦ والفراهيدي: الجمل في النحو – تح: فخر الدين قباوة – ط٥: ١٩٩٥م ص٦٦ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص١٠٥ والبغدادي ١: ٣٦٦ وعبدالسلام هارون: معجم شواهد العربية – ط١: مكتبة الخانجي – ١٩٧٢م ص١٠٦

(٣) يتحدث الشاعر عن ثلاث نسوة هوينه فقتلهنّ هواه، والشاهد فيه: "أنه حذف عائد المبتدأ الذي هو (كلهن) من جملة الخبر حذفاً قياسياً عند الفراء. قال الأعلم: استشهد به سيبويه على رفع (كل) مع حذف الضمير من الفعل، وجعله مثل: زيدٌ ضربت؛ ولو نصب، وقال: كلُّه لم أصنع، وكلُّهن قتلتُ، لأجراه على كقولك: ضربت القومَ كلَّهم، أو مُبْتَدَأً بعد كلام، نحو: القومُ كلُّهم ذاهبٌ. فإن قلت: ضربت كل القوم، وبنيتها على الفعل لخرجت عن الأصل. فينبغي أن يكون الرفع أقوى من النصب وتكون الضرورة حذف الهاء لا رفع كل، انتهى. وتبعه في هذا ابن الحاجب في (شرح المفصل) ونقله عنه السعد في المطول. ونقل ابن الأنباري في (الإنصاف) أن هذا البيت مما استدل به الكوفيون على جواز تأكيد النكرة، قال: ولا حجة لهم فيه، لأنه محمول على أنه بدل لا تأكيد. ويجوز أن يكون أيضاً ثلاث مبتدأ، وكلهن مبتدأ ثان، وقتلت خبر كلهن، وهما جميعاً خبر ثلاث، انتهى. وقال أبو جعفر النحاس: ولا ينشد ثلاثاً بنصبه بقتلت؛ لأن قوله: كلهن قتلت، جملة في موضع نعت لثلاث. ومن رفع قدره: لي ثلاث، ويكون كلهن قتلت نعتاً. وإنما لم يجز أن ما ينبغي ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير. والقول عندي: أن الرفع هنا أقوى من زيد ضربت، لأن (كلا) لا يحسن حملها على الفعل؛ لأن أصلها أن تأتي تابعة للفعل مؤكدة" البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – تح: عبدالسلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب – عام ١٩٧٧م ١: ٣٦٦ وانظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص١٠٥

(٤) سيبويه ١: ٨٥-٨٧

في النص السابق لفظ (الأكثر) مجردا عن (الأصل) ولكنه مقترن بـ(الوجه) -الذي قد يؤدي معنى الأصل- صفة له، والوجه في البيت السابق نصب (ثلاث)، لأن الفعل (قتلت) متعدٍ لم يستوفِ مفعوله، وعمل الفعل قوي، لأنه أصل، لذلك كان الوجه النصب بإعمال الفعل.

٣) الأول:

عبّر سيبويه عن المصطلح بـ (الأول) في غير موضع من الكتاب، لأن الأول لا يحتاج إلى علامة تخصصه، فالنّكرة أصل لأنها أول، والإفراد أصل لأنه أول، والتذكير أصل لأنه أول، [١] وكل ما سبق لا يحتاج إلى علامة تخصصه. يقول سيبويه: "اعلم أنّ النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا، لأنّ النّكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النّكرة"[٢] فالنّكرة هي الأصل، لأنها أول الكلام.

ويقول أيضا:"لأن الأشياء كلها أصلها التنكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشّيء يذكّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً، كما أن النّكرة هي أشد تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرّف، فالتذكير [٣] قبل، وهو أشد تمكنا عندهم. فالأول هو أشد تمكنا عندهم." [٤] فالأصل في الأشياء التذكير والتنكير لأنهما سابقان على التأنيث والتعريف.

٤) الحدّ:

الأصل في الفاعل أن يكون مقدما على مفعوله، والأصل في المبتدأ أنْ يتقدّم على خبره، لكنّ سيبويه عبّر عن هذا الأصل بلفظ الحدّ. يقول سيبويه: "وزعم الخليل - رحمه الله- أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد. وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ كما تؤخّر وتقدّم، فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على ضَرَبَ مرتفع، وكان الحدّ أن يكون مقدّما، ويكون زيدٌ مؤخرًا، وكذلك هذا، والحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّما، وهذا عربي جيد"[٥] فالحدّ في الفاعل أن يتقدم على المفعول به، وهذا أصل، والحد في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، وهذا هو الأصل، ويقبح أن نقول: قائمٌ زيدٌ، على نية أن يكون (قائمٌ) المبتدأ، وأن يكون (زيدٌ) فاعلا لاسم الفاعل

---

(١) انظر: الشافعي، يسرية محمد ص٨

(٢) سيبويه ١: ٢٢

(٣) سياق الكلام عن التنكير والتعريف بعدما انتهى سيبويه من الحديث عن التذكير والتأنيث، والسياق يوحي بأن المقصود ههنا التنكير، وعليه يكون النص" لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرّف، فالتنكير قبل" لكن الثابت في الكتاب قوله: "التذكير قبل"

(٤) سيبويه ٣: ٢٤١

(٥) سيبويه ٢: ١٢٧ وانظر ١: ٥٣ و ١٢٠ و٣: ٣١ و٤: ٣٦٧

سدّ مسدّ الخبر، وليس قبيحا أن يكون قائم مقدما على نية التأخير، كما يتقدم المفعول به على الفاعل في قولك: ضرب زيدًا عمرٌو، ولكنه خلاف الأصل.

٥) القياس:

لقد جمع سيبويه بين الأصل والقياس في غير موضع من الكتاب، وهذا يعني أنّه قد حكم بأنّ القياس أصل من أصول النّحو العربي، ولذلك لم يجد غضاضة في الجمع بينهما ما داما في حكم الخاص والعام، كما في النّص التّالي. يقول: "وحدثنا يونس أنّ بعض العرب يقول: يا أمّ لا تفعلي، جعلوا هذه الهاء[1] بمنزلة هاء طلحة، إذ قالوا: ياطلحَ أقبل ... وإنّما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النّداء، كما قالوا: يا صاح في هذا الاسم، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل، لأنّه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل". [2] فالجمع بين القياس والأصل يوحي بأنّه قد حمّلهما قيمة اصطلاحية واحدة، وإن كنّا نعلم أن القياس أصل من الأصول، وأنه جزء من كلّ، وأنه خاصٌ من عامّ .

٦) الوجه:

الوجه من المفردات التي استُخدِمت في الكتاب للدلالة على معنى المصطلح، وإنْ كان ورودها قليلا، يقول سيبويه معلقا على شاهد فيه اسم على وزن فَعَالِ المبني على الكسر، والشّاهد هو قول المهلهل[3] :

"ما أُرجّي بالعيشِ بعدَ قُدَامَى   قَد أراهم سُقُوا بكأسِ حَلاقِ[4]

فهذا كله معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل، لأنه معدول عن أصله، كما عُدل: نظارِ وحذارِ وأشباههما عن حدّهنّ، وكلهنّ مؤنث، فجعلوا بابهنّ واحدا"[5] فاستخدم الوجه مقترنا بالأصل والحدّ، فجعل هذه المفردات الثلاث بمعنًى واحدٍ في غير موضع.

---

(١) المراد (ياأمّةُ) ثم رخّم فحذف التاء وأبقاها مفتوحة على لغة من لاينتظر عودة التاء، كما حذفت التاء المربوطة في طلحة. انظر سيبويه ٢: ٢١١

(٢) سيبويه ٢: ٢١٣ وانظر ١: ٥٧ و١٢٢ و ٤٣٦ و٢: ٢٠ و٢١ و٨٢ و٤٠١ و٤١٤ و٣: ٣٠٣

(٣) انظر سيبويه ٣: ٢٧٤ والمبرّد ٣:٣٧٣ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٤٧٤

(٤) قال الشاعر هذا البيت في يوم كان عليه من حرب البسوس قتل فيه أصحابه وأجلته الحرب وغربته، وحلاق اسم للمنية معدول عن الحالقة، وسميت بذلك لأنها تحلق وتستأصل. انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٤٧٤

(٥) سيبويه ٣: ٢٧٤ وانظر ١: ٧٦ و١٤٤ و١٨٧ و٢١٠ و٣١٥ و٢: ٢٩ و٣: ٥١ و٨٨

ب- الأصول عند الفقهاء

قد يكون تقارض الألفاظ بين علمي النّحو والفقه واضحا، فالتشابه بينهما كبير من حيث المصطلح والأصول والأحكام والنّتائج، وقد كثرت أحكام القيمة في النّحو العربي، فكان الحسن لغويا، والجائز أو المباح، وكان الضعيف وغير الجائز أو المحظور.

وكثر التأليف في كل علم من العلمين على نهج ما أُلّف في العلم الآخر؛ فهذا السّيوطيّ (ت:٩١١هـ) له كتابان بعنوان: الأشباه والنّظائر، لكنّ أحدهما في النّحو واسمه: الأشباه والنّظائر في النّحو، والآخر في الفقه واسمه: الأشباه والنّظائر في الفروع، ودارت المصطلحات بين العلمين، فاقترض كل علم من الآخر ما احتاج إليه من مصطلحات، وكان من ذلك دوران مصطلح الأصل في البيئتين، ومما يجدر ذكره أنّ الشّافعي (ت: ٢٠٤هـ) "أول من صنّف في أصول الفقه، حيث صنّف فيه كتاب الرّسالة وكتاب أحكام القرآن واختلاف الحديث وإبطال الاستحسان وكتاب جماع العلم وكتاب القياس الذي ذكر فيه تضليل المعتزلة ورجوعه عن قبول شهادتهم، ثم تبعه المصنّفون في الأصول". [١]

<u>دلالات المصطلح لدى الفقهاء</u>

كما كان للمصطلح لدى النحاة دلالات متعددة كان كذلك لدى الفقهاء، وفيما يأتي نورد للمصطلح الدلالات التالية:

<u>الدّليل:</u>

تعدّ هذه الدّلالة للمصطلح من أهم الدّلالات لدى الفقهاء، وقد عنَوا بها القرآنَ والسّنة والقياس والاستحسان والاستصحاب. وكلما أعطوا حكما ساقوا له أصلا أي: دليلا. فهذا الشّافعي يتحدّث عن السّنة وأصل كلّ سنّة في القرآن الكريم، يقول: "الوجه الثّالث ما سنّ رسول اللّه فيما ليس فيه نص كتاب، فمنهم من قال: جعل اللّه له بما افترض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن يسنّ فيما ليس فيه نص كتاب، ومنهم من قال: لم يسنّ سنّة قطّ إلا ولها أصل في الكتاب، كما كانت سنته لتبيين عدد الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة، [٢] وكذلك ما سنّ من البيوع وغيرها من الشّرائع، لأن اللّه قال: ﴿لا تَأكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ﴾ [٣] وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [٤] فما أحل وحرم فإنما بين فيه عن اللّه كما بين

---

(١) الزركشي١:١٠

(٢) أي أن الصلاة فرضت في القرآن جملة دون بيان لعددها وتفصيل ماهيتها وطريقة أدائها، وإنما وضّحت تلك التفاصيل بالسنة النبوية، فدل ذلك على أن السنة جاءت لتكمل وتوضح ما يحتاج توضيحا، وأصولها في القرآن.

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٨

(٤) سورة البقرة الآية ٢٧٥

الصلاة"، [١] فكل سنة من سنن النبي ﷺ لها أصل في كتاب الله، وهذا الأصل هو الدليل، وأصل جملة فرض الصلاة ودليلها قوله تعالى: ﴿وأنْ أقيمُوا الصَّلاةَ﴾ [٢]

ويقول أيضا: " أصلُ ما نبني نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تَركْنا" [٣] فالذي يُبنى عليه ــ كما ورد سابقا ــ هو الدليل. [٤]

القاعدة الكلية:

إن من الدّلالات التي حملها المصطلح لدى الشّافعي دلالة القاعدة الكلية[٥]. يقول في معرض حديثه عن المعاملات المادية: "ومثل هذا ما نهى عنه رسول الله من بيع الغرر وبيع الرّطب بالتمر إلا في العرايا ذلك مما نهى عنه، [٦] وذلك أن أصل مال كل امرئ محرم على غيره إلا بما أحل به"، [٧] فالأصل في المال أنه محرم على غير صاحبه إلا بحقه.

الصورة المقيس عليها:

ورد المصطلح بمعنى الصورة المقيس عليها، وللقياس أركان هي أصل وفرع وعلة وحكم. والشّافعي حين يذكر القياس يذكر أن المقيس (الفرع) أضعف من المقيس عليه (الأصل). يقول: "فقلت له: أتريد أن أخبرك بشيء يكون هذا قياسا عليه؟ قال: نعم. قلت:

---

(١) الشافعي: الرسالة – تح: أحمد محمد شاكر – ط: القاهرة – عام ١٩٣٩م ص٩٢

(٢) سورة الأنعام الآية ٧٢

(٣) الشافعي ١: ٣٨٤

(٤) انظر الزركشي ١: ١٧والسيوطي: الأشباه والنظائر في الفروع – ط: دار الفكر بيروت بلا تاريخ ص٥و٦ وذكر المناوي (ت:١٠٣١هـ) تعريفا لأصول الفقه مماثلا لتعريف أصول النحو مع استبدال كلمة النحو بالفقه. يقول: "أصول الفقه دلائله الإجمالية أو العلم بالقواعد الإجمالية أو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه أو غير ذلك" المناوي: التوقيف ص ٧٠

(٥) انظر الزركشي١: ١٧ والسيوطي: الأشباه والنّظائر في الفروع ص١٨

(٦) في اللسان "المـُزابنة بيع الرُّطَب على رؤوس النخل بالتمر كيلا، وكذلك كل ثمر بيع على شجره بثمر كيلا، وأصله من الزَّبْنِ الذي هو الدفع، وإنما نهى الرسول عنه لأن الثمر بالثمر لا يجوز إلا مِثلاً بمِثل، وهذا مجهول لا يعلم أيهما أكثر ولأنه بيع مُجازفة من غير كيل ولا وزن". ابن منظور مادة زبن. وفي النهاية: "بيع الثمر في رؤوس الشجر بالتمر يسمى مزابنة وهو منهي عنه، ورخّص في جملة المُزابنة في العَرَايا، وهو أن من لا نَخْلَ له من ذَوي الحاجَة يدْرِك الرُّطَبَ ولا نَقْدَ بيده يَشتري به الرُّطَب لِعياله ولا نَخْلَ له يطعمُهم منه، ويكون قد فَضَل له من قوته تمر، فيجيءُ إلى صاحب النخل فيقول له: بِعْنِي ثمر نَخْلة أو نَخلتين بِخرْصِها [أي: بمقدارها] من التمر، فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النَّخَلات ليُصيب من رُطبها مع الناس، فرَخّصَ فيه إذا كان دُون خمسة أوْسُق." ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر – تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي – ط: المكتبة الإسلامية – عام ١٩٦٣م ٣: ٢٢٤

(٧) الشافعي: ١: ٣٨٤

هذا أصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لأن القياس أضعف من الأصل" [١] فالقياس هنا بمعنى المقيس، والمقيس فرعٌ، والفرع أضعف من الأصل [٢]

وزاد الزركشي أن الأصل قد يدل على معنى "الرّجحان كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة، أي: الرّاجح عند السّامع هو الحقيقة لا المجاز" [٣]

وزاد السيوطي أن الأصل قد يكون بمعنى المستصحب، واستصحابُ الحال هو بقاء الشّيء على أصله حتى يغيّره الدّليل، فمن تيقن من الطّهارة وشكّ في زوالها، فالأصل الطّهارة أي: المستصحب الطّهارة. والقاعدة في هذا: بقاء ما كان على ما كان، والأصل في الإنسان الطّهارة. وقد ذكر السّيوطي: "الأصل بقاء ما كان على ما كان، فمن أمثلة ذلك: مَن تيقن الطّهارة وشك في الحدث فهو متطهّر...أكَلَ آخر اللّيل وشكّ في طلوع الفجر صحّ صومه؛ لأنّ الأصل بقاء اللّيل. أكَلَ آخر النّهار بلا اجتهاد وشكّ في الغروب بطل صومه لأنّ الأصل بقاء النّهار." [٤]

فالأصل في طهارة الشّاك بزوالها بقاءُ الطهارة، أي: صحة الصلاة.

والأصل في الآكل فجرًا الشّاك بطلوع الفجر بقاءُ الليل، أي: صحة الصوم.

والأصل في الآكل عند الغروب الشّاك بالمغيب بقاءُ النهار، أي: فساد الصوم.

فالأصل فيما سبق (بقاء ماكان على ما كان) وهو استصحاب الحال.

---

(١) الشافعي ١: ٣٧٢

(٢) انظر الزركشي ١: ١٧

(٣) الزركشي١: ١٧ وانظر السيوطي: الأشباه والنّظائر في الفروع ص٤٦

(٤) السيوطي: الأشباه والنّظائر في الفروع ص٣٨

الفصل الأول

(الأصول في الأسماء)

الأصول في الأسماء

إن فكرة الأصل تمتد في جميع أبواب النحو العربي ومستوياته كلها، فترد كل ظاهرة نحوية متجانسة إلى أصل واحد غالبا، فللعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة، يمكن أن تسمى أصل القاعدة.(١)

وقد يكون الأصل في النّحو العربي هو الشّيء الذي لم يحتج إلى علامة لتظهر صفته كالتنكير والتذكير والإفراد، وقد عبر عنه صاحب الكتاب بأنه الأول، أما الفرع فهو ما احتاج إلى زيادة توضح معناه، فالأصل أسبق من الفرع؛ لأن الأصل لا يحتاج إلى زيادة سابقة أو لاحقة تضيف إليه ذلك المعنى. يقول سيبويه: "المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنّكرة قبل المعرفة"،(٢) فالمبتدأ أصل، والنّكرة أصل، والمفرد أصل، كما دل النّص السّابق.

وللأسماء أصول كثيرة تختص بها، وتنطوي تلك على فروع، وربما كان للأصل الواحد فرع أو فرعان أو فروع.

ويمكن أن تُقسم الأصول في الأسماء قسمين. أولها: الأصول العامة التي تشترك فيها كل الأسماء على السّواء كالإعراب، والإظهار، والإفراد، والتذكير والتنكير، والصرف، وسنتحدث عنها مرتبة وفق الترتيب الألفبائي. وثانيها: الأصول الخاصة، وهي الأصول التي يختص بها اسم فيتميز بها من سواه، فهناك أصول للمبتدأ، وأصول للفاعل، وللمفعول به، وللحال..إلخ

أولا: الأصول العامة:

١. الإظهار :

يمكننا أن نفرق بين مفهومين للإظهار، الأول بمعنى الذكر ضد الحذف، والآخر بمعنى الإظهار ضد الإضمار، والإظهار في كلا المعنيين هو الأصل.

ففي المفهوم الأول للإظهار يكون الذكر هو الأصل، ويعد أصلا مشتركا بين أقسام الكلم الثلاثة، إذ الذكر هو الأصل في الأسماء والأفعال والأحرف. يقول سيبويه: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك".(٣) ولنا أن نعدّ هذا النص قاعدة كلية تصدق على أي حذف.

---

(١) انظر الملخ، حسن خميس ص١٣٠

(٢) سيبويه ١: ٢٤

(٣) سيبويه ١: ٢٥

وإعمال المظهر أصل لإعمال المضمر. يقول سيبويه: "وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنّصب والرّفع، تقول: وبلدٍ، وأنت تريد: رب بلدٍ، وتقول: زيدًا، وأنت تريد: عليك زيدا. وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلال. فكله يعمل عمله مظهرا"، [1] فالمبتدأ محذوف في قولنا: الهلالُ. والخبر مرفوع بالمبتدأ المحذوف والابتداء، كما يرى سيبويه، وعمل المبتدأ مضمرًا لم يخرج عن عمله مظهرًا.

٢. الإعراب:

علامات الإعراب قسمان: قسم منها حركات وسكون، وآخر حروف أو حركات نائبة عن أخرى.

أما العلامات الأصلية فهي الحركات (الضمة والفتحة والكسرة) والسّكون. وأما العلامات الفرعية فهي الحروف والحركات النّائبة عن أخرى. نحو: الواو والألف والياء وثبوت النّون وحذفها والفتحة النّائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف، والكسرة النّائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السّالم...إلخ ولنا أن نستأنس في ذلك بقول لابن مالك: "والإعراب بالحركة والسّكون أصل، وينوب عنهما الحرف والحذف، فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجر بكسرة، واجزم بسكون، إلا في مواضع النّيابة." [2]

والإعراب أصل في الاسم، وهو فرع في الفعل، والإعراب ليس نوعا واحدا، وإنما هو أنواع: رفع ونصب وجر وجزم، وأما الرّفع والنّصب فهما مشتركان في الاسم والفعل، وأما الجرّ فهو خاص بالاسم، وجملة القول أن الأصل في إعراب الاسم بالحركات فقط. يقول السيرافي: "إن الاسم لما كان هو المستحق للإعراب في أصل الكلام استحق جميع الحركات لقوته". [3]

والإعراب للاسم المتمكن فقط. يقول السيرافي: " أمّا المتمكن من الأسماء فهو كل ما دخله الإعراب منصرفا كان أو غير منصرف، وإنما كان غير المنصرف متمكنا؛ لأنه تصرف ضربا من التصرف وهو تنقله من فتحة إلى ضمة، ومن ضمة إلى فتحة." [4]

([1]) سيبويه ١: ١٠٦ يعني أن العرب لا تقول: مررت زيدًا. مظهرا، فلما لم يجز ذلك لم يجز أن تقدر: أمررت زيدا مررت به ثم يؤكد فيقول: وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلالُ، فكله يعمل عمله مظهرا. فأراك أنّ ما يعمل عمله مضمرا جرا أو رفعا أو نصبا، فإنه يعمل مثله مظهرا، ليعلم أن مررت لو كان يتعدى بغير حرف الجر مضمرا لتعدى مظهرا. انظر: السيرافي ٣: ٢٠١

([2]) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد– تح: محمد كامل البركات– ط: دار الكاتب العربي١٩٦٧م ص٨

([3]) السيرافي: ١: ٩٤

([4]) المصدر السابق ٢: ٤٥

ويقول ابن جني في إعراب الاسم: "باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعولِ ولو كان الكلام شَرْجا واحدا[١] لاستبهم أحدهما من صاحبه"، [٢] فالإعراب لبيان معاني الأسماء، ما دامت ترد في الجملة في وظائف نحوية مختلفة.

ويقول قطرب في معرض تفسيره للإعراب: "دخل الكلام استحسانا لأن المتكلم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كلفة فحرك تسهيلا على المتكلم، ولو كان الإعراب لحاجة الفصل وللفرق لاستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول، ولكان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني، وليس كذلك ألا ترى أن قولك: زيد قائم، مثل قولك: هل زيد قائم؟ وقولك: إن زيدا قائم، مثل قولك: زيد قائم في المعنى". [٣]

والمعرب من الأفعال الفعلُ المضارع فقط، [٤] وهو في ذلك فرع على الأسماء. يقول سيبويه:

" وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت[٥]:

هلْ أنتَ باعثُ دِينارٍ لِحاجَتِنَا ... أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَونِ بْنِ مِخْرَاقِ[٦]

---

(١) أي: نوعا واحدا

(٢) ابن جني: الخصائص ١: ٣٥

(٣) العكبري: اللباب-تح: عبدالإله النبهان- ط١: دار الفكر- دمشق- عام١٩٩٥م ١: ٥٦

(٤) المضارع معربٌ إن لم يتصل بإحدى نوني التوكيد أو نون الإناث على رأي البصريين.

(٥) البيت منسوب إلى تأبط شرا. انظر شعر تأبط شرا – تح: سلمان داود القره غولي وجبار تعبان جاسم – ط: النجف – عام ١٩٧٣م ص٥٨

"وقال ابن خلف: وقيل هو لجابر بن رألان السنبسي. وسنبس: أبو حي من طيىء. ونسبه غير خدمة سيبويه إلى جرير، وإلى تأبط شراً، وإلى أنه مصنوع. والله أعلم بالحال" البغدادي ٨: ٢٠٥

(٦) الشاهد في نصب (عبدَ ربٍّ) وحقه الجر لأنه معطوف على (دينار) وقد اختلف النحاة في تعليل النصب، فرأى الأعلم أنه نصب (عبد ربٍّ) حملا على موضع (دينار) لأن المعنى: هل أنت باعثٌ ديناراً أم عبدَربٍّ ؟ انظر الشّنتمري: تحصيل عين الذّهب ص١٤٢

والبغدادي يرى "أن سيبويه أنشده بنصب (عبد رب)، ونصبُه بتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، ليوافق المقدرُ الظاهرَ... وقال ابن خلف: الشاهد فيه نصب عبد رب بإضمار فعل، كأنه قال: أو تبعث عبد رب. ولا يجوز أن يضمر إلا الفعل المستقبل، لأنه مستفهم عنه، بدليل قوله: هل. ويجوز أن ينتصب عبد رب بالعطف على موضع دينار، لأنه مجرورٌ في اللفظ، منصوب في المعنى... ولم يصب الأعلم في قوله: الشاهد فيه نصب عبد رب حملاً على موضع دينار، لأن المعنى هل أنت باعثٌ ديناراً، أو عبد رب. انتهى.

وإلى تقدير الوصف ذهب ابن السراج في الأصول، قال: أراد بباعث التنوين، ونصب الثاني لأنه أعمل فيه الأول، كأنه قال: أو باعث عبد رب، ولو جره على ما قبله كان عربياً، إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي النصب. انتهى.

فإذا أخبر أن الفعل[١] قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة،[٢] لأنه إنّما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنّما شبه بما ضارعه من الفعل[٣]كما شبه به في الإعراب." [٤] فالفعل أصل في العمل وفرع في الإعراب، أما اسم الفاعل فهو فرع في العمل، وأصل كغيره من الأسماء في الإعراب.

وأما الجزم فهو خاص بالفعل المضارع. يقول ابن مالك في باب (إعراب الصحيح الآخر): "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل؛ من حركة أو سكون أو حذف، وهو في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدةٍ معانيَ مختلفةً، والفعل والحرف ليسا كذلك، فبُنيا إلا المضارع، فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له، فأعرب إن لم يتصل به نون توكيد أو إناث، ويمنع إعراب الاسم مشابهة الحرف بلا معارض، والسّلامة منها تمكّن، وأنواع الإعراب: رفع ونصب وجرّ وجزم."[٥] فالإعراب أصل في الاسم، ومشابهة الاسم للفعل تمنعه من الصرف ومشابهته للحرف تمنعه من الإعراب.

٣. الإفراد :

قد ينصرف الإفراد إلى خلاف التثنية والجمع، وهو بذلك أصل في الأسماء والتثنية والجمع فرعان؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة تجعله مفردا، إنما يحتاج إليها الجمع والمثنى، ولذلك كان أصلا وكانا فرعين. يقول سيبويه: "واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد. نحو: مساجد، ومفاتيح" [٦] فالمفرد هو الأصل لأنه السّابق والأول، ولأنه المتمكن، ولا يحتاج إلى علامة.

وإلى تقدير الفعل لا غير ذهب الزجاجي في الجمل. قال ابن هشام اللخمي: الشاهد فيه نصب عبد رب بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه. وقد خطأ بعضهم الزجاجي في قوله: تنصبه بإضمار فعل، وقال: لا يحتاج هنا إلى الإضمار، لأن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال وموضع دينار نصب، فهو معطوفٌ على الموضع، ولا يحتاج إلى تكلف إضمار" البغدادي ٨: ٢١٥-٢١٨

(١) فعل اسم الفاعل (باعث)

(٢) يعني أن ما بعده مجرور على الإضافة.

(٣) وهو الفعل المضارع.

(٤) سيبويه ١: ١٧١

(٥) ابن مالك ص٧

(٦) سيبويه ١: ٢٢

وقد ينصرف معنى الإفراد إلى خلاف التركيب، وهو أصل بهذا المعنى أيضا، وإلى هذا أشار ابن السّراج إذ يرى أن الاسم لفظ مفرد، وهو الأصل، والجملة فرع؛ لأنها مركبة من مفـردات، فيقول: "لأن الأصل للمفرد، والجملة فرع، ولا ينبغي أن تقدّم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم، وكذلك: مررت بامرأةٍ أبوها شريفٌ وكريمةٍ، [١] حقه أن يقول: بامرأةٍ كريمـةٍ وأبوهـا شريفٌ؛ لأن الأصل للمفرد"[٢]

٤. الإهمال:

الأصل في الأسماء الإهمال [٣]، وعملها فرع على عمل اسم الفاعل، وهذا عمله فرع علـى عمل الفعل لعلة المشابهة والمضارعة بينهما "وإنما ضارعتْ أسماء الفـاعلينَ أنّـك تقـول: إن عبدالله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتّى كأنّك قلت: إن زيدًا لفاعلٌ، فيما تُريـد مـن المعنـى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ ولا تلحق فَعَل اللامُ "، [٤] فالتوافق بين اسم الفاعـل والفعـل المضارع ليس في الحركات والسكنات فحسب، بل في دخول اللام المزحلقة دون دخولها علـى الفعل الماضي فأعطي اسم الفاعل العمل، وأعطي الفعل المضارع الإعراب.

فالأسماء مهملة أصلا، وما عمل منها ففرع على اسم الفاعل. ورد في الإنصـاف أن: "اسـم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل"[٥]

اسم الفاعل:

اسم الفاعل من الأسماء المعربة، ولكنه زاد عليها أنه يعمل بشروط، ومع أنه فرع على الفعل في العمل فإنه أصل فيه لمبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة[١]. يقول سـيبويه: "فأمـا الأصـل

---

(١) ضبطت في الأصول (كريمةٌ) بالضم إلا أن ضبطها بالضم لا يستقيم مع القاعدة التي يشرحها ابن السـراج، والأولى أن تكون بالجر لأنها صفة لامرأة على اللفظ.

(٢) ابن السراج: الأصول في النّحو ٢: ٦٢ وانظر السيوطي: الأشباه والنّظائر في النّحو ١: ٢٠٦

(٣) يقول العكبري: " الأصل في الأسماء ألا تعمل كما أن الأصل في الأفعال ألا تعرب إلا أن المضارع أعـرب لمشابهة اسم الفاعل فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال" العكبري: اللباب ١: ٤٣٧

(٤) سيبويه ١: ١٤

(٥) ابن الأنباري: الإنصاف ١: ٢٤٦ وانظر أسرار العربية – تح: فخـر صـالح قـدارة– ط١: دار الجيـل– بيروت– ١٩٩٥م ص١٤٥

الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل. وإنّما جاز في التي بنيت للمبالغة،لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل يدلك على ذلك أنها قليلة. فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ، لأن الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعل وعلى فَعِلَ يَفْعَلُ مفعول[2]"[3]

والأصل في اسم الفاعل التنكير لأنه اسم، لكنّ تنكير اسم الفاعل يعني شيئا آخر زيادة على التنكير هو العمل، ما لم يكن دالا على المضيّ. يقول سيبويه: "قال المرّار الأسدي[4]:

سَلِّ الهُمومَ بكلِّ مُعطي رَأسِهِ ناجٍ مُخالطِ صُهبةٍ مُتَعَيّسِ [5]

فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التّنوين، لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة[6]. ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة، وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك."[7] فالأصل في اسم الفاعل التنوين، والإضافة دخلت عليه تخفيفا، ولو كان الأصل هو الإضافة لما نوّنوا؛ لأنهم لا يزيدون على التخفيف فيثقّلونه ويخفّفون الثقيل[8].

---

(1) يقول السيوطي: "أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل إلا ما استعمل زائدا نحو كان أو في معنى الحرف نحو قلما أو تركب مع غيره نحو حبذا، وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل، وأما الحرف فتقدّم أنه إنْ اختص بما دخل عليه ولم ينزّل منزلة الجزء منه عمل فيه" السيوطي: همع الهوامع ١: ٤٤٧

(2) يعني أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل ما جرى على الفعل كضارب من ضرب، ومجالس من جالس، وما كان من مبالغة اسم الفاعل فضروب وضرّاب، وفعيل ليس من الأبنية التي تجري مجرى الفعل في الأصل، ومع ذلك فهي قليلة. انظر: السيرافي ٣: ٢٢٤-٢٢٥

(3) سيبويه ١: ١١٧

(4) انظر سيبويه ١: ١٦٨ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص١٣٩ وابن منظور مادة عردس.

(5) المعنى في البيت: سل همومك اللازمة لك بفراق من تهوى ونأيه عنك بكل بعير ترتحله للسفر ذلول منقاد سريع أبيض ضارب بياضه إلى الحمرة.

والشاهد فيه: إضافة (معط) إلى (رأسه) مع نية التنوين والنصب، والدليل على ذلك إضافة كل إليه لأن (كل) لاتضاف إلا إلى النّكرة، ونعته بـ(ناج) وهو نكرة. انظر الشّنتمري: تحصيل عين الذّهب ص١٣٩

(6) يعني: أن أسماء الفاعلين المضافة إلى المعارف تقع في الموضع الذي لا تقع فيه معرفة. انظر السيرافي ٤:٦٣

(7) سيبويه ١: ١٦٨

(8) انظر: السيرافي ٤: ٦٣

والأسماء العاملة تجري جميعا مجرى الفعل المضارع، وهذا يعني أن الفعل هو الأصل في العمل، يقول صاحب الكتاب: "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، [١] فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعلُ كان نكرة منوناً[٢]، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً. فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدالله السّاعة، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً السّاعة." [٣]

فعَمَلُ الصفة المشبهة فرعٌ على اسم الفاعل؛ لأن المشابهة القائمة بين اسم الفاعل والفعل المضارع معدومةٌ بين الصفة المشبهة والفعل المضارع، وهي لذلك لم تقوَ قوة اسم الفاعل في العمل. يقول سيبويه: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبّهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم إنّما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه. والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللّفظ كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء، والتنوين عربي جيد" [٤] فعمل الصفة المشبهة أضعف من عمل اسم الفاعل، لأنّ عملها محمول على عمل اسم الفاعل الذي حمل على عمل الفعل، ولذلك لم تقوَ قوته.

وكما كانت الصفة المشبهة محمولة على اسم الفاعل في العمل، كانت مبالغة اسم الفاعل كذلك، والأصل في مبالغة اسم الفاعل أن تكون على الأوزان التالية: فَعُول وفَعّال ومِفعال وفَعِل، وألحق بها فعيل. يقول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنّه يريد أن يُحدّث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول وفعّال ومِفعال وفَعِل. وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار. لو قلت: هذا ضروبُ رؤوسِ الرّجالِ وسوقَ الإبلِ، على:

---

(١) أي: هذا باب اسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله المضارع فينصب مفعولا.

(٢) أي كان عاملا

(٣) سيبويه ١: ١٦٤

(٤) سيبويه ١: ١٩٤

وضروبٌ سوقَ الإبلِ، جاز كما تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، تضمر وضاربٌ عمراً. ومما جاز فيه مقدّما ومؤخّرا على نحو ما جاء في فاعل، قول ذي الرّمة[١]:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ   مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ"[٢]

ثم حُمل الجمع على المفرد في صيغة المبالغة أو الصفة المشبهة في العمل. يقول سيبويه: "وأجروه حين بنوه للجمع[٣] كما أُجري في الواحد ليكون كفواعل حين أجري مثل فاعل من ذلك:[٤]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَومِهِمْ   غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُجُرْ[٥]"[٦]

فأعمل (غُفُر) جمعا قياسا على عمل المفرد (غفور).

وبهذا يكون عمل (غُفُر) جمعا فرعا على عمل المفرد (غفور) وعمل المفرد فرع على عمل اسم الفاعل (غافر) وعمل اسم الفاعل فرع على عمل الفعل (غفر)

وقد يضاف المشتق إلى معموله في المعنى فيجره بالإضافة، وتكون هذه الإضافة لفظية للتخفيف. يقول سيبويه: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التّنوين والنّون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفّ التّنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين فجرى مجرى غلام عبدالله في اللفظ، لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يغير كف التّنوين إذا حذفته مستخفا، شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك

---

(١) انظر ذو الرمة: الديوان – تح: مطيع بيلي – ط: المكتب الإسلامي- بيروت – ١٩٦٤م ص٤١٤
وهو في البيت يصف ظليما طرح نفسه على البيض ما لم يرَ إنسانا، فإن رأى إنسانا قام فتنحّى حتى لايهتدي للبيض، والشاهد في نصب (نفسه) بـ(هجوم)؛ لأنه تكثير (هاجم)، وهاجم يعمل عمل (يهجم). انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص١١١

(٢) سيبويه ١: ١١٠

(٣) يعني: فعولا.

(٤) انظر طرفة بن العبد: الديوان – شرح الأعلم الشنتمري – مكس سلغسون-ط: شالون-١٩٠٠م ص٥٨

(٥) الشاهد فيه أن مثنى المبالغة وجمعها يعمل كما في البيت، فإن (ذنبهم) مفعول لـ(غفرٌ) وهو جمع غفور، وغفور مبالغة غافر، فعمل عمله، وجرى جمعه في العمل مجراه. والشاعر في البيت مدح قومه فقال: لهم فضل على الناس وزيادة عليهم بأنهم يغفرون ذنب المذنب إليهم ويعفون عن الفحشاء. انظر: الشّنتمري: تحصيل عين الذهب. ص١١٤ والبغدادي ٨: ١٨٨

(٦) سيبويه ١: ١١٣

قوله عز وجل: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ﴾[١] "، [٢] فاسم الفاعل وما شابهه ـ كما يرى سيبويه ـ يعمل عمل فعله بشرط أن يكون بمعنى الفعل المضارع من الحال ونحوه، ويمكن أن يستخف المرء فيسقط النّون أو التّنوين ويجر معموله على الإضافة، على أن هذه الإضافة غير حقيقية، فهي لا تجعله معرفة ولا تغيّر المعنى، والمعنى أن المضاف إليه هو معمول الاسم المشتق.

٥. التنكير:

التنكير أصل في الأسماء، والتعريف فرعٌ له، لأن النّكرة لا تحتاج إلى ما يظهر تنكيرها خلافا للمعرفة. يقول سيبويه: "اعلم أنّ النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا، لأنّ النّكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النّكرة"، [٣] فالنّكرة أخف، وهي المتمكنة؛ لأنها الأصل.

ويذكر سيبويه في موضع آخر أنّ النّكرة قبل المعرفة، إذ يقول: "فالتنوين قبل الألف واللام لأنّ المعرفة بعد النّكرة "، [٤] فالأصل عند سيبويه السابق، وما يليه فرع له، ولذلك كانت النّكرة هي الأصل؛ لأنها قبل المعرفة، والمعرفة بعدها.

وللتنكير أصل آخر متعلق به هو التنوين. يقول سيبويه: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشّيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى؟ والشّيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون" [٥] فالتنوين معاقب للنكرة؛ لأن النّكرة أخف، وتركه علامة على الثقل، فعندما توجد الخفة يوجد التنوين.

٦. الصرف:

اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين أنه التنوين وحده، وقال آخرون هو الجر مع التنوين، [٦] وهو صفة تلحق الاسم لخفّةٍ خاصة به دون قسيميه من الكلم (الفعل والحرف)، فالأصل في الأسماء صرفها لتمكنها من الاسمية، فإذا ما ابتعد الاسم عن صفات الاسمية ثقل، وكرهوا أن يصرفوه، فمنعوه من الصرف، والمنع فرع على ذلك الأصل.

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٣٥

(٢) سيبويه ١: ١٦٦

(٣) سيبويه ١: ٢٢

(٤) سيبويه ١: ١٨٥

(٥) سيبويه ١: ٢٢

(٦) انظر العكبري: اللباب ١:٧٢

فالاسم إذا كان على وزن الفعل المضارع يثقُل[1] فيمنعونه من الصرف ويجرّونــه بالفتحــة. يقول سيبويه: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقــه فــي البنــاء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحــو: أبــيض وأســود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهبُ وأعلمُ فيكون في موضع الجر مفتوحا استثقلوه حين قارب فــي الكلام، ووافق في البناء". [2]

وكذلك إذا كان بناء الاسم كبناء أي فعل فالأصل فيه أن يمنع من الصرف. يقــول ســيبويه: "وذلك أفعل صفة؛ لأنه بمنزلة الفعل، وكان بناء أفعل في الأصل للأفعال، فلما صار هــذا الــذي ينصرف في النّكرة في موضع يستثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الأصل."[3] فوزن (أفعل) في الأسماء فرع لوزن (أفعل) في الأفعال، ولذلك كان هذا الوزن من الممنوع من الصرف حملا له على الفعل.

والاسم في النكرة أخف منه في المعرفة، ولذلك كان أكثر الكلام ينصرف في النكــرة. يقــول سيبويه: "اعلم أنّ النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا، لأنّ النّكرة أول، ثــم يــدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النّكرة". [4]

والاسم المفرد أمكن من الجمع، ولذلك لم يصرفوا كثيرا من الجموع. يقول سيبويه: " واعلــم أن الواحد أشدّ تمكنا من الجميع لأنّ الواحد الأوّل ومن ثم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع علــى مثال ليس يكون للواحد نحو مَساجِدَ ومَفَاتيحَ" [5]

والمذكر أشد تمكنا من المؤنث ولذلك لم يصرف الاسم المؤنث. يقــول ســيبويه: "واعلــم أن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأنّ المذكر أوّل، وهو أشد تمكنا، وإنما يخــرج التأنيــث مــن التذكير، ألا ترى أنّ الشّيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلــم أذكــر هــو أو أنثــى؟ والشّيء ذكر." [6]

والأعجمي لا ينصرف لثقله. يقول سيبويه: "وربّما غيروا حاله في الأعجمية مــع إلحــاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيــا غيــره، وغيّــروا

([1]) الفعل لدى سيبويه أثقل من الاسم لأنه مشتق منه. يقول: "اعلم أن بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولَى، وهي أشدُّ تمكّنا فمِن ثم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزمْ" سيبويه ١: ٢٠

([2]) سيبويه ١: ٢١

([3]) سيبويه ٣: ٢١٧

([4]) سيبويه ١: ٢٢

([5]) سيبويه١: ٢٢

([6]) سيبويه١: ٢٢

الحركة، وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم، لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم."[1]

والممنوع من الصرف يمكن أن يجر بالكسرة إذا دخلت عليه أل أو أضيف. يقول سيبويه: "وجميع مالا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر، لأنها أسماءٌ أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل، لأنّه إنّما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم"، [2] فالصرف أصل في الأسماء، وإنما تمنع الأسماء من الصرف لبعدها عن الاسمية وقربها من الحرفية أو الفعلية، فإذا دخلت عليها (أل) أو عرّفت بالإضافة صرفت؛ لأن هاتين مما يختص بهما الاسم دون الفعل والحرف، فإذا كان ذاك انتفى البعدُ عن الاسمية، فصرف الممنوع.

والعدول عن وزن الممنوع من الصرف بتصغيره أو نحو ذلك يؤدي إلى العدول عن منعه إلى صرفه. يقول سيبويه: "فإذا حقّرت ثناء وأحاد صرفته كما صرفت أخيراً وعميراً تصغير عمر وأخر إذا كان اسم رجل لأنّ هذا ليس هنا من البناء الذي يخالف به الأصل. فإن قلت: ما بال (قال) صرف اسم رجل و(قيل) التي هي فُعِلَ، وهما محدودان عن البناء الذي هو الأصل فليس يدخل هذا على أحد في هذا القول من قبل أنّك خفّفت فَعَلَ وفُعِلَ نفسه كما خفّفت الحركة من عَلِمَ، وذلك من لغة بني تميم. فتقول: عَلْمَ كما حذفت الهمزة من يرى ونحوها، فلمَّا خفَّت وجاءت على مثال ما هو في الأسماء صَرفتَ"، [3] فعندما ابتعد الاسم عن بناء الأصل وخالفه منع من الصرف، وعندما دخله التصغير، أو خفف بتسكين العين لم يبقَ من مخالفة بين بناء هذه الكلمات وبناء الاسم، فاقترب ثانية من سمات الاسم، فزال المانع الذي منع من الصرف، وعدل إلى الأصل بالفرع.

---

(1) سيبويه٤: ٣٠٤

(2) سيبويه١: ٢٢

(3) سيبويه ٣: ٢٢٦

وسواء أكان المبتدأ أصلا في المرفوعات، أم لم يكن فإن هناك أصولا خاصة تشترك في صياغة المبتدأ، وهي ما يمكن أن يُطلق عليه أحكام المبتدأ:

❖ **التعريف**

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة. يقول سيبويه: "الحمد لله، والعجب لك، والترابُ لك، والخيبة لك، وإنما استحبوا الرّفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبرٌ، فقوي في الابتداء، بمنزلة عبدالله والرّجل الذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة، أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام." [(١)] فأصل الكلام أن يكون المبتدأ معرفة ويكون الخبر نكرة، ولا يُبتدأ بالنكرة لأنها تؤدي إلى اللبس. يقول سيبويه: "فالمعروف هو المبدوء به، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ وهو النكرةُ"، [(٢)] فالأصل في المبتدأ أن يكون معروفا لدى المتحدث والسامع، ثم يُبنى عليه الخبر (النكرة)، فيفيد السامع حكما جديدا لا يعلمه عن المبتدأ، ولا يكون المبتدأ نكرة تلتبس على السامع، فإن أُمن اللبس جاز الابتداء بالنكرة، وهذا خلاف الأصل. يقول سيبويه: "هذا بابٌ من النكرة يَجري مجرى ما فيه الألفُ واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليك، ولَبَيْك، وخيرٌ بين يديك، وويْلٌ لك، ووَيْحٌ لك، ووَيْسٌ لك، ووَيلةٌ لك، وعَولةٌ لك، وخيرٌ له، وشرٌ له، و﴿لَعنَةُ الله على الظالمين﴾، [(٣)] فهذه الحروفُ كلّها مبتدأةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنّ أنّك ابتدأتَ شيئاً قد ثَبَتَ عندك ولَستَ في حال حديثِك تَعملُ في إثباتِها وتَزْجيتِها فيها ذلك المعنى" [(٤)] فالأسماء النكرات التي وردت في هذا النّصّ وقع كلٌّ منها مبتدأ وبني عليه ما بعده على أنه خبر، وقد جاز الابتداء بها لما فيها من معنًى بيّنٍ لدى المتكلم والمخاطب في الخير والشر.

❖ **التقديم**

الأصل في المبتدأ التقديم، والأصل في الخبر التأخير، أما إذا تقدم الخبر على المبتدأ، فإننا نكون قد عدلنا عن الأصل إلى الفرع. يقول سيبويه: "كما تؤخّر وتقدّم، فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو، وعمرو على ضرب مرتفعٌ، وكان الحدّ أن يكون مقدما، ويكون زيد مؤخرا. وكذلك

---

(١) سيبويه ١: ٣٢٨

(٢) سيبويه ١: ٤٨ هذا هو الأصل، علما أن سيبويه عقد بابا لدخول كان على النكرتين سمّاه (باب ما تخبر فيه عن النّكرة) يقول: هذا باب تُخبِرُ فيه عن النّكرة بنكرة ... وإنّما حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النّكرة حيث أردت أن تَنفيَ أنْ يكونَ في مثل حاله شيءٌ أو فوقَهُ، لأنّ المخاطَبَ قد يَحتاج إلى أن تُعلِمهُ مثلَ هذا" سيبويه ١: ٥٤

(٣) سورة هود الآية ١٨

(٤) سيبويه ١: ٣٣٠

هذا، والحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما" [١] فالحد في المبتدأ أن يكون مقدّما، وقد دلت كلمة الحدّ ههنا على معنى الأصل.

❖ **الرّفع**

الأصل في المبتدأ هو الرّفع. يقول سيبويه في (باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن): "اعلم أن أهل الحجاز يقولون: ـ إذا قال الرجل: رأيت زيدا ـ من زيدًا؟ وإذا قال: مررت بزيد، قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبداللهِ، قالوا:من عبدالله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين، فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان. على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان... وقال يونس: إذا قال رجل: رأيت زيدا وعمرا، أو زيدا وأخاه، أو زيدا أخا عمرو، فالرّفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما تردّ: ما زيدٌ إلا منطلقٌ. إلى الأصل." [٢] فأصل الجملة (زيدٌ منطلقٌ) وعندما تدخل عليها (ما) العاملة عمل ليس ينتصب الخبر، ولمّا دخلت (إلا) على الخبر بطل عمل (ما) وعاد الخبر إلى الأصل، والأصل فيه الرّفع كما أوضح النّص السّابق.

ويقول في موضع آخر: "فالمبتدأ كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفعٌ"، [٣] فالأصل في المبتدأ والخبر أن يكونا مرفوعين.

ويتحدّث عن المبتدأ الذي خبره شبه جملة وينصب حالا، فيقول: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخّرته، وذلك قولك: فيها عبدالله قائمًا، وعبدالله فيها قائما، فـ (عبدالله) ارتفع بالابتداء، لأن الذي ذكرت[٤] قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضع له ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله"، [٥] فالمبتدأ مرفوع، وهذا هو الأصل.

---

(١) سيبويه ٢: ١٢٧

(٢) سيبويه ٢: ٤١٤

(٣) سيبويه ٢: ١٢٦

(٤) أي الجار والمجرور (فيها) اللذان ذكرهما مقدمين تارة ومؤخرين أخرى وقعا في محل رفع خبر المبتدأ (عبدالله)، مع أنهما لم يرتفعا به، ولم يرفعاه، وإنما هما موضع للمبتدأ، فعوملا معاملته، وانتصب الاسم المفرد على الحال مع أنه في المعنى خبر، ولو رفعه لجاز على إهمال الجار والمجرور. كقول النابغة الذبياني:

فبت كأني ساورتني ضئيلةٌ ‏ ‏ ‏ ‏ من الرقش في أنيابها السم ناقعُ

انظر الشّنتمري: تحصيل عين الذّهب ص٢٧٤

(٥) سيبويه ٢: ٨٨

٢. الخبر (المبني على المبتدأ)[١]:

الخبر فرع على المبتدأ في الرّفع، لأنه مبنيٌّ عليه، كما يرى سيبويه، وقد اختلف النّحاة في الرّافع للخبر وذهبوا فيه مذاهب مختلفة[٢]، ومع ذلك فإن ثمّة أصولا تحكم صياغته في الجملة، ومنها:

الإفراد، [٣] ولا نص عليه من الكتاب.

❖ **التأخير:**

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ. يتحدث سيبويه عن تقدم الخبر على المبتدأ، ويشبهه بتقديم المفعول به على الفاعل، فيقول: "كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو، وعمرو على ضرب مرتفعٌ، وكان الحدّ أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، والحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما، وهذا عربي جيد"، [٤] **فمثلما نؤخر الفاعل ونقدّم المفعول به، لنا أن** نؤخر المبتدأ ونقدّم الخبر، لكن الأصل فيه أن يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا، وتأخير الخبر على الابتداء أقوى لأنه عامل فيه ومثل ذلك: عليك نازل زيد، لأنّك لو قلت: عليكم زيد، وأنت تريد النزول لم يكون كلاما". [٥]

وقد أشار السّيوطي إلى هذا صراحة بقوله: "لأن الأصل تأخير الخبر". [٦]

([١]) أطلق سيبويه(المبني على المبتدأ) على الخبر، وهو تعبير يحمل فكرته عن الإسناد، لأن الذي يبنى على شيء لابدّ أن يكون هذا الشيء أساسا له حتى يسند إليه.

([٢]) يقول ابن الأنباري: " اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ على ما ذكرنا وأما البصريون فاختلفوا فذهب قوم إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر لأنه لما وجب أن يكون عاملا في المبتدأ وجب أن يكون عاملا في الخبر قياسا على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وذهب قوم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما فدل على أنهما العاملان فيه والذي أختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ" ابن الأنباري: أسرار العربية ص٨٦

([٣]) يقول ابن هشام "الأصل في الخبر الإفراد" ابن هشام: مغني اللّبيب ص٨٠٢ ومعنى الإفراد ههنا أن يقع الخبر كلمة واحدة لا جملة ولا شبهها.

([٤]) سيبويه ٢: ١٢٧

([٥]) سيبويه ٢: ١٢٤

([٦]) السيوطي: همع الهوامع ٣: ١١٧

❖ **التنكير:**

الأصل في الخبر أن يكون نكرة، وهذا الأفضل. يقول سيبويه: "الحمدُ لله، والعجبُ لك، والترابُ لك، والخيبةُ لك. وإنّما استحبوا الرّفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبر"[١]، فقوي في الابتداء، بمنزلة عبدالله والرّجل الذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة، أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام."[٢] فالأصل في الخبر أن يكون نكرة بعد مبتدأ معرفة، والخبر والفعل يتشابهان في إخبارهما عن المسند إليه شيئًا يُفترض أن المخاطب يجهله، ولذلك كان الأصل فيهما أن يكونا نكرتين.

❖ **الفائدة:**

الأصل في الخبر أن يحقق فائدة للمستمع. يقول الشّنتمري: "اعلم أن الفائدة إنما تكون في الخبر" [٣] لأن الأصل في المبتدأ والخبر أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة غير معروف لدى السامع، فوجب أن يخبر عما عُرِف (المبتدأ) بما لم يُعرَف (الخبر). ويقول السيرافي: "وحد الكلام أن تخبر عمّن يُعرف بما لا يُعرف؛ لأن الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر"[٤]

❖ **الرّفع:**

الأصل في الخبر أن يكون مرفوعا، مثلما كان الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعا. يقول سيبويه: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبني عليه رفع." [٥] فالأصل في المبتدأ والخبر أن يكونا مرفوعين.

ويتحدث سيبويه عن رفع خبر المبتدأ، فيقول: "هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ، فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلقٌ. فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هذا منطلقٌ. قال النابغة[٦]:

تَوَهَّمتُ آياتٍ لَها فعَرَفتُها   لِستَّةِ أعْوَامٍ وذا العَامُ سابِعُ [٧]

---

(١) أي: كلام خبري لا إنشائي

(٢) سيبويه ١: ٣٢٨

(٣) الشّنتمري: النّكت ١: ١٩٢

(٤) السيرافي ٢: ٣٧١

(٥) سيبويه ٢: ١٢٦

(٦) انظر النابغة الذبياني: الديوان – تح: شكري فيصل – ط: بيروت – عام ١٩٦٨م ص٤٣

(٧) الشاهد فيه "أن العام صفة ذا، وسابع خبر اسم". البغدادي ٢: ٤٥٣

ويفهم من نص سيبويه لو أن الشاعر جعل (العام) خبرا لاسم الإشارة لانتصب (سابع) على الحال.

كأنه قال: وهذا سابع. وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقا. جعلت الرجل مبنيا على هذا"،[١] فالأصل في الاسم المبني على المبتدأ أن يكون مرفوعا، لأنه خبر.

٣. الفاعل:

يرى سيبويه أن المبتدأ هو الأصل في المرفوعات، والفاعل في ذا مثل الخبر فرع محمول عليه.

وأما الأصول التي تحكم صياغة الفاعل في الجملة فهي:

التأخير عن الفعل[٢] ولا نص عليه من الكتاب.

❖ التقديم:

الأصل في الفاعل أن يكون مقدّما على المفعول به. يقول سيبويه: "فتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفعٌ. وكان الحدّ أن يكون مقدّماً، ويكون زيد مؤخّراً"[٣] فالأصل في الفاعل أن يكون مقدما على المفعول به، ويمكن أن يتقدم المفعول به ويتأخر الفاعل لغاية بيانية، فالمقدم بيانه أهم عندهم، لكن تقديم المفعول به على الفاعل خلاف الأصل. يقول سيبويه: "فإن قدمتَ المفعولَ وأخّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدالله، لأنّك إنّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدّمًا ولم تُرد أن تشغلَ الفعل بأوّلَ منه، وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فَمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربيٌّ جيّد كثير كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعْنَى."[٤]

والمعنى في البيت: وصف ديار الأحبة وتنكرها عليه لتغيرها بعده، وأنه لم يعرفها إلا توهما وتنكّرا بعدما عاين آياتها، وقوله لستة أعوامٍ أي: بعد ستة أعوام.

انظر النحاس: شرح أبيات سيبويه - تح: زهير غازي زاهد- ط١: عالم الكتب- بيروت- عام١٩٨٦م. ص١٢١

وانظر: الشّنتمري: تحصيل عين الذّهب ص٢٧٤

(١) سيبويه ٢: ٨٦

(٢) الأصل في الفاعل أن يكون متأخرا عن الفعل، وإنّما اشتُرِط فيه أن يتقدم الفعل عليه "لأربعة أوجه: أحدها أن الفاعل كجزء من الفعل لما نذكره من بعد ومحال تقدم جزء الشيء عليه، والثاني أن كونه فاعلا لا يتصور حقيقة إلا بعد صدور الفعل منه ككونه كاتبا وبانيا فجعل في اللفظ كذلك، والثالث أن الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره كقولك: زيد قام أبوه، وليس كذلك إذا تقدم عليه، والرابع أن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع، والضمير لازم له كقولك: الزيدان قاما والزيدون قاموا، وليس كذلك إذا تقدم" العكبري: اللباب ١: ١٤٩

(٣) سيبويه ٢: ١٢٧

(٤) سيبويه ١: ٣٤

ويعلّق الشنتمري على النّص السّابق بقوله: "اعلم أن قولهم: ضرب زيدًا عبدُالله، جارٍ على غير الرّتبة، وذلك أن حكم الفاعل التّقديم لافتقار الفعل إليه، لكنهم قدّموا المفعول لدلالة الإعراب عليه، فاكتسبوا بتقديمه ضربا من التّوسع في الكلام" [١]

❖ **الذكر:**

الأصل في الفاعل الذكر، لأنه كجزء من الفعل، ولا يحسن أن يذكر الفعل وحده، ولم يجز أن يكون جملة، لأنه لا يحسن أن تكون الجملة كالجزء[٢]، فإن لم يذكر في الجملة فهو موجود تقديرا (مضمرا) لأنه عمدة في الجملة، ولا بد للفعل من الفاعل. يقول سيبويه: "وإذا قلت: ضربوني وضربتُهم قومَك. جعلتَ القومَ بدلا من هُمْ، لأنَّ الفعل لا بد له من فاعلٍ، والفاعلُ ههنا جماعةٌ وضميرُ الجماعة الواوُ". [٣]

❖ **الرّفع:**

الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعا. يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخّر وتقدّم، فتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أن يكون مقدّماً، ويكون زيد مؤخّراً. وكذلك هذا الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً. وهذا عربي جيد." [٤] فتقديم (قائم) على أنه مبتدأ، وتأخير (زيد) على أنه فاعل سدّ مسدّ الخبر قبيح[٥]، وقد دلّ المثال السابق: ضرب زيدًا عمرو، على أن الفاعل المتأخر دل عليه رفعه (قرينة العلامة الإعرابية) لأن الفاعل مرفوع.

ب- الأصول في المنصوبات:

لم يتحدّث سيبويه عن الأصل في المفاعيل، لكنّه لمّا تحدث عنها قدّم المفعول المطلق. يقول الشنتمري: "اعلم أن سيبويه لما رتّب المفعولات قدّم المفعول الذي يدل عليه الفعل باللفظ وهو المصدر والزمان، ثم جعل المفعول الذي يدل عليه المعنى محمولا على ذلك وهو المكان وسائر

---

(١) الشّنتمري: النّكت ١: ١٦٥

(٢) العكبري: اللباب ١: ١٥٢

(٣) سيبويه ١: ٧٩

(٤) سيبويه ٢: ١٢٧

(٥) يقول القوزي: "نقل عنه [عن الخليل] سيبويه أنه يرى أن قولك: (قائمٌ زيدٌ) قبيح أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره، والذي عليه النحاة جواز هذا التعبير، لا على أن يكون (زيد) مبتدأ" القوزي ، عوض حمد ص١٠٦ والذي أراه من خلال سياق الباب كاملا أن سيبويه لم يُرد ذلك، وإنما أراد أنه لا يجوز تقديم (قائم) على الابتداء وتأخير (زيد) على أنه فاعل سدّ مسدّ الخبر.

المفعولات، فاشتركا في العلم بوقوعه وإن كان أحدهما من طريق اللفظ والآخر من غيـره." [١]

المفعول به:

الأصل في المفعول به ما يأتي:

❖ التأخير:

الأصل في المفعول به أن يكون متأخرا عن الفاعل؛ لأن رتبة الفاعل في الجملة التقديم، ورتبة المفعول به التأخير، ولكنه قد يتقدم على الفاعل، فيكون خلاف الأصل. يقول سيبويه: "فتقول: ضرب زيداً عمرٌو و(عمرٌو) على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أن يكون مقدّماً ويكون زيد مؤخّراً."[٢] فالحدّ الذي ذكره سيبويه هو الأصل، وهو تقديم الفاعل وتأخير المفعول به.

ولنا أن نأخذ قول الشنتمري الذي ذُكِر من قبل في أصول الفاعل: "اعلم أن قولهم: ضرب زيدا عبدُالله، جارٍ على غير الرتبة، وذلك أن حكم الفاعل التقديم لافتقار الفعل إليه، لكنهم قدموا المفعول لدلالة الإعراب عليه، فاكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام"،[٣] فالأصل في المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل، ولكنه قد يقدّم مادامت قرينة الإعراب تحفظ له تلك الرتبة.

❖ النّصب:

الأصل في المفعول به النصب، يتحدث سيبويه عن الفعل المتعدي المبني للمعلوم، فيذكر أن المفعول به منصوب؛ لأنه فعل الفاعل سواء أتقدم أم تأخّر؟ يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدالله زيداً، فـ(عبدالله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذَهبَ) وشغلْت (ضرب) به كما شغلتَ به (ذَهبَ)، وانتصب (زيدٌ)؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل، فإن قدمتَ المفعولَ وأخّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدالله، لأنّك إنّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدّمًا"، [٤] فالأصل في المفعول به أن يكون منصوبا، وإن لم يصرّح سيبويه بذكر مصطلح الأصل ههنا.

---

(١) الشّنتمري: النّكت ١: ١٦٧

(٢) سيبويه ٢: ١٢٧

(٣) الشّنتمري: النّكت ١: ١٦٥

(٤) سيبويه ١: ٣٤

١. المنادى :

يرى سيبويه أن الأصل في المنادى أن يكون مفعولا به لفعل مضمر متروك إظهاره؛ ولذلك فهو منصوب. يقول: "اعلم أن النّداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفعٌ، وهو في موضع اسم منصوب...ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ وبعدُ) وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ وياعمرُو، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبل." [1] فالمنادى المضاف منصوب، والمفرد مبني على ما يرفع به في محل نصب، كما بُني (قبلُ وبعدُ) لما قطعا عن الإضافة، ومحلهما النصب على الظرفية، لأن "أصل المنادى المفعولية"، [2] وكلاهما منصوب.

ومن أصول المنادى:

❖ عدم الحذف (عدم الترخيم):

المنادى المرخّم ما حُذف آخره، والأصل في العربية عدم الحذف. يقول سيبويه:"وتقول في حيوة: يا حيوَ أقبلْ، فإن رفعت الواو تركتها على حالها؛ لأنه حرف أجري على الأصل، وجعل بمنزلة غزوٍ، ولم يكن التغيير لازما وفيه الهاء." [3]فإذا رخّمت الاسم، وحذفت وبنيته على لغة من لا ينتظر عودة التاء، جعلته كالاسم الذي جاء على الأصل.

❖ النّصب

الأصل في المنادى أن يكون منصوبا؛ لأنه مفعول به في المعنى للفعل أنادي الذي نابت عنه الأداة. يقول سيبويه في نصب المنادى: "قلت: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيدا أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب، فصار نصبا مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب"، [4] فالأصل في المنادى النّصب وفي التابع للمنادى النّصب كذلك.

---

(1) سيبويه ٢: ١٨٢- ١٨٣

(2) الجرجاني، عبدالقاهر: المقتصد ٢: ٧٥٣

(3) سيبويه ٢: ٢٥١

(4) سيبويه ٢: ١٨٥

وأما بناء المنادى على ما يرفع به فهو فرع محمول على أصل (النّصب). يقول سيبويه: "قلت: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا الطويلَ؟ قال: نصب لأنه صفة المنصوب[١] وقال: وإن شئت كان نصبا على (أعني). فقلت: أرأيت الرّفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفة لمرفوع[٢] قلت: ألستَ قد زعمت أن المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمسِ الأحدثَ؟ قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النّداء مرفوع أبدا، وليس كل اسم في موضع أمسِ يكون مجرورا، فلما اطرد الرّفع في كل مفرد في النّداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان عندهم مفردا بمنزلته"، [٣] فالأصل في المنادى النّصب لأنه مفعول به في المعنى، وبناؤه على الضم أو على ما يرفع به فرع على ذلك الأصل.

ولك أن تُجري المنادى المبني على الأصل، فتأتي به منصوبا. يقول السيرافي: "وقد ينون أيضا ما بني من الأسماء التي قد استعملت منونة في حال إذا اضطر الشاعر إليه كقولك: يازيدٌ. في ضرورة الشعر. كقول الأحوص[٤]:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ [٥]

---

(١) على المحل.

(٢) على اللفظ.

(٣) سيبويه ١: ١٨٣

(٤) البيت في الديوان برفع (مطرٌ). انظر الأحوص الأنصاري: شعر الأحوص الأنصاري – تح: عادل سليمان جمال– ط: الهيئة المصرية للكتاب– القاهرة – ١٩٧٠ ص١٨٩

(٥) الشاهد فيه تنوين اسم العلم (مطر) وتركه على ضمه لجريه في النداء على الضم واطرد ذلك في كل علم مثله، فأشبه المرفوع غير المنصرف. وهذا مذهب الخليل ومن تابعه، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون فيه النصب مع التنوين لمضارعته النّكرة بالتنوين، ولأن التنوين يعاقب الإضافة فيجرونه على أصله لذلك، وكلا المذهبين مسموع. انظر: الشّنتمري: تحصيل عين الذهب. ص٣١٤

وقد لخّص الزجاجي قول النحاة في هذا البيت فقال: " الذي اختاره الفراء من نصب المنادى المفرد في ضرورة الشعر هو مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابه، والمذهب الأول هو رفعه منوناً، هو مذهب الخليل وسيبويه وأصحابه. وذلك أن أبا عمرو قال: المنادى المفرد إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه فسبيله أن ينصبه، لأنه في موضع نصب. وإنما بني على الضم لمضارعته المضمر، فإذا نون فقد زال عن البناء، وسبيله أن يرجع إلى أصله، وقال الخليل: سبيله أن يترك مضموماً وينون، وشبهه بالاسم الذي لا ينصرف إذا نون في ضرورة الشعر، ومذهب أبي عمرو أقيس، ولولا كراهة الإطالة لذكرت ما يعتل به الفريقان، وأنشد البصريون قول الأحوص الوافر:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

ويُنشد بالنصب، فمن نصب ردّ الكلمة إلى أصلها، لأن الأصل في النداء منصوب، ومن رفع نوّن، زاد التنوين على لفظه، كما تفعله فيما لا ينصرف من المرفوع." [1] فورَد العلم (مطرًا) منصوبا – في رواية من نصبه– حملا على الأصل، وورَدَ مبنيا على الضم إجراء له على القاعدة.

ويقول سيبويه في كلامه على المنادى العلم: "وإن ناديته واسمه طلحة وحمزة نصبت بغير تنوين[2] كنصب زيد وعمرو، وتنون زيدا وعمرا وتجريه على الأصل، وكذلك هذا وأشباهه يُرد إذا طال على الأصل، كما رد المضاف، وكما ردّ ضاربا رجلا"، [3] فالمنادى العلم يمكن أن ينصب عودا به إلى الأصل.

ومن الفروع في المنادى: النّداء بالميم التي هي عوض عن (يا) في قولك: اللهم. يقول سيبويه: "وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداء، والميم ههنا بدل من (يا)، فهي ههنا فيما زعم الخليل ـ رحمه الله ـ آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها" [4] وهذه الخصوصية يتفرد بها لفظ الجلالة عن سائر الأسماء.

٢. الاسم المنصوب على الاختصاص

الاسم المنصوب على الاختصاص محمول على المنادى، ويجري مجراه، ولذلك فهو فرع له، والمنادى فرع للمفعول به. يقول سيبويه: "وذلك قولك: إنا معشرَ العربِ نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني. ولكنه فعل لا يظهر، ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النّداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم

فالخليل وأصحابه يروونه: يا مطرٌ بالرفع والتنوين، وأبو عمرو وأصحابه يروونه: يا مطراً بالنصب. قال سيبويه: وكل العرب ينشدون الخفيف:

يَا عَدِيًّا لقلبِكَ المهتَاجِ

بالنصب انتهى." البغدادي ٦: ٥٠٨

(١) السيرافي ٢: ١٠٣

(٢) لأنه ممنوع من الصرف.

(٣) سيبويه ٣: ٣٣٤

(٤) سيبويه ٢: ١٩٦

المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله. وذلك نحو قوله وهو عمرو بن الأهتم[١]:

إنا بني منقرٍ قومٌ ذوو حسبٍ   فينا سراةُ بني سعد وناديها [٢]

وقال الفرزدق[٣]:

ألم ترَ أنا بني دارمٍ   زرارةُ منّا أبو معبدِ[٤]" [٥]

فالمنصوب على الاختصاص فرع للمنادى، وكلاهما منصوب بفعل مقدّر محذوف لا يظهر.

ويقول في موضع آخر: "وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيمَ، نصبه كما نصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم، وزعم أن دخول أيّ في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النّداء، يعني أيتها العصابة، فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه (يا) ولكنهم خزلوها وأسقطوها حين أجروها على الأصل"، [٦] فدخول (أيٌ) على المنصوب على الاختصاص يدلّ على أنّه محمول على المنادى كما يرى سيبويه.

٣. الحال:

الحال في المعنى بمنزلة الخبر، وهي لذلك تنطبق عليها أصول الخبر دون الرفع إذ هذه منصوبة، ومن الأصول التي تنظم ورود الحال في الجملة ما يأتي:

أهمها الإفراد[٧] والتأخير[١] ولاتص عليهما من الكتاب.

---

(١) السياق غير منسجم، في قوله: "وذلك نحو قوله وهو عمرو بن الأهتم" ولعل اسم الشاعر زيادة من فعل أحد المشتغلين بكتاب سيبويه لنسبة البيت إلى صاحبه، فأقحم اسم الشاعر من غير أن يغيّر ما قبله.

البيت لعمرو بن الأهتم المنقري. انظر سيبويه ٢: ٢٣٣ الشّنتمري: تحصيل عين الذّهب ص ٣٢٤

(٢) الشاهد في نصب (بني منقر) على الاختصاص، وذكر ذلك في باب النداء لأن العامل فيه وفي النداء فعل محذوف لايجوز إظهاره. والمعنى: إنا قوم ذوو حسبٍ، ثمّ اختص من يعني بذلك من الأقوام، فقال: (بني منقر) وهم من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. انظر: الشّنتمري: تحصيل عين الذهب. ص ٣٢٤

(٣) انظر الفرزدق: شرح الديوان- جمع وتعليق: عبدالله الصاوي - ط: الصاوي - مصر- عام ١٩٣٦م. ص ١٧٣

(٤) الشاهد في نصب (بني دارم) على الاختصاص بفعل محذوف كالشاهد السابق. وزرارة هذا من بني عبدالله بن دارم وفيه وفي ولده شرفهم. انظر: الشّنتمري: تحصيل عين الذهب. ص ٣٢٥

(٥) سيبويه ٢: ٢٣٤

(٦) سيبويه ٢: ٢٣٦

(٧) الأصل في الحال أن تكون مفردة. يقول العكبري: "وأصلها أن تكون اسما مفردا لأنها تستحق الإعراب وكل معرب مفرد" العكبري: اللباب ١: ٣٨٤ انظر: ابن هشام: مغني اللّبيب ص ٥٨٤

❖ التنكير:

الأصل في الحال أن تقع نكرة، فهي بمنزلة الخبر من المبتدأ، فإذا ما وقعت الحال معرفة خيفَ أن تلتبس بالصفة. يقول سيبويه: "ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النّكرة، فتلتبس بالنّكرة، ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدَالله، إذا كان عبدالله اسمه الذي يعرف به، وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه، وإنما تكون المعرفة [٢] مبنيا عليها أو مبنية على اسم أو غير اسم"، [٣] فالأصل في الحال أن تكون نكرة تعود إلى معرفة قبلها، هي صاحب الحال.

ويقول سيبويه: (هذا باب ما يَعمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ): "وذلك قولك: ضربتُ عبدالله قائماً وذهبَ زيدٌ راكباً .. فعَمَلُ الفعلِ هنا فيما يكون حالاً كعمل (مثله) [٤] فيما بعده ألا ترى أنه لا يكون إلاّ نَكِرةً كما أنّ هذا لا يكون إلاّ نكرةً". [٥]

ويمكن أن تأتي الحال معرفة خلافا للأصل. يقول سيبويه: "واعلمْ أنّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتَى البابَ الأوّلَ، ولكنّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟...(وهذا ما جاء منه الألف واللام) وذلك قولك: أرْسَلَها العِراكَ، قال لبيدُ بن رَبيعةَ[٦]:

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ [٧]

كأنّه قال: اعتراكاً". [٨]

والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، لأنه بمنزلة المبتدأ، ولذلك فالأصل فيه التعريف، والأصل في الحال التنكير، لكنّ نحاةً أجاز أن يكون صاحب الحال نكرة، ومنهم

---

(١) الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، لأنها بمنزلة الخبر من المبتدأ. يقول السيوطي: "الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه" السيوطي: همع الهوامع ٢: ٣٠٧

(٢) المعنى أن المعرفة لا تكون حالا، وإنما تكون مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو غير ذلك.

(٣) سيبويه ٢: ١١٤

(٤) في قولهم: لي مثلُه رجلا.

(٥) سيبويه ١: ٤٤-٤٥

(٦) انظر لبيد بن ربيعة: شرح الديوان – تح: إحسان عباس– ط: الكويت – عام ١٩٦٢م ص ٨٦

(٧) الشاهد فيه: نصب (العراك) وهو مصدر في موضع الحال والحال لا يكون معرفة وجاز ذلك في هذا لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال. والمعنى فيه يصف إبلا أوردها الماء مزدحمة ولم يشفق على ما تنغص شربه منها. انظر الشّنتمري: تحصيل عين الذّهب ص٢٣٠

(٨) سيبويه ١: ٣٧٢

سيبويه، يقول في تعليقه على قولهم: (هذا أول فارسٍ مقبلا):" وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قول عيسى، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصَبَه كنصبه في المعرفة جَعَله حالا، ولم يجعله وصفا، ومثل ذلك: مررت برجل قائما، إذا جعلت الممرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله، ومثل ذلك:عليه مئةٌ بيضا، والرّفع الوجه"، [1] فالأسماء (منطلقًا، وقائما، وبيضًا) أحوال من أصحابها (رجلٌ، ومئةٌ) في الجمل السابقة على الرغم من كون تلك الأسماء نكرات.

❖ النصب:

الأصل في الحال أن تكون منصوبة؛ لأنها كالمفعول به في احتياجها للفعل ولشبهه به نُصب. يقول السيوطي: "واختلفوا من أي باب نَصْب الحال؟ فقيل: نصْب المفعول به، وقيل: نصْب الشبيهِ بالمفعول به، وهو الأرجح". [2]

ويذكر سيبويه أن الحال منصوبة دون أن يصرّح بلفظ المصطلح. يقول: "هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ؛ لأنّه حالٌ يَقع فيه الأمرُ فيَنتصبُ؛ لأنه ليس مفعولا به، وذلك قولك: كلّمتُه فاهُ إلى فيّ، وبايَعتُه يَدًا بيدٍ، [3] كأنّه قال: كلّمتُه مشافَهةً، وبايَعتُه نَقْدًا، أي: كلّمتُه في هذه الحال"، [4] فالاسم الذي يقع حالا يقع منصوبا، وهذا هو الأصل.

٤. المستثنى:

المستثنى مفعول به في المعنى لفعل مقدّر تدل عليه الأداة، [5] وله أصول كالمفعول به تضبطه في الجملة العربية:

---

(1) سيبويه ٢: ١١٢

(2) السيوطي: همع الهوامع ٢: ٢٩٤

(3) اختلف النحويون في باب (فاه إلى في) فالبصريون يذكرون أن الناصب (كلمته) وأنه ليس فيه إضمار وجعلوه نائبا عن (مشافها) وجعلوه من الشاذ المحمول على غيره لأنه معرفة وغير مشتق، إلا أنه بمعنى النّكرة المشتقّة. والكوفيون ينصبون (فاه) بإضمار (جاعلا) كأنه قال: كلمته جاعلا فاه إلى فيّ. انظر الشّنتمري: النّكت١:٤١٤

(4) سيبويه ١: ٣٩١

(5) ذهب سيبويه إلى أن الناصب للمستثنى هو الفعل المقدّم أو معنى الفعل بواسطة (إلا) وذهب المبرّد والزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن الفعل أستثني، وذهب الفرّاء – وهو المشهور من مذهب الكوفيين – إلى أن (إلا) مركبة من حرفين: (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) ثم خففت

❖ التأخير:

الأصل في المستثنى أن يكون متأخرا عن المستثنى منه. يقول سيبويه: "هذا باب ما يكـون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيدٌ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا، جعلت المستثنى بدلا من الأول، فكأنك قلت: مـا مـررت إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيت إلا زيدًا، كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنـك قلـت: مررت بزيد، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله؛ لأنك تدخله فيما أخرجـت منه الأول"،[1] فالبدل يأتي لاحقا للمبدل منه متأخرا عنه، وهذا هو الأصل في الاستثناء، فإن قُدِّم المستثنى وأداته على المستثنى منه كان خلاف الوجه، ووجب النصب، وإن كان الاستثناء منفيا. يقول سيبويه: "هذا باب ما يقدَّم فيه المستثنى، وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ وما لي إلا أبـاك صديقٌ. وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عنـدهم أن يكون بدلاً، ولا يكون مبدَلاً منه، لأن الاستثناء إنما حدّه أن تَدارَكَه بعدما تنفي فتُبدِله، فلما لـم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرتَ المستثنى، كما أنّهم حيث اسـتقبحوا أن يكون الاسم صفةً في قولهم: فيها قائماً رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخّرتَ الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه"[2] فالوجه فيما مضـى أن يتـأخر المستثنى عن المستثنى منه؛ لئلا يقع المستثنى مبدلا منه، ولئلا يقع المستثنى منه بدلا، فإذا تقـدّم وجب ــ عند سيبويه ــ نصبه على الاستثناء مطلقًا.

❖ النَّصب:

للمستثنى بـ(إلا) حكمان: الأول أن يكون كحاله قبل دخول (إلا) عليـه فتكـون (إلا) حرفـا مهملا كما تكون (لا) عندما تكرر ويكون ما بعدها بدلا،[3] والآخر أن ينصب على أصل الباب، لأنه مفعول به في المعنى. وتكون (إلا) بعدها حرفا عاملا ويكون ما بعـدها مسـتثنى بـإلا منصوبا. يقول سيبويه في (باب ما يكون استثناء بإلا): "اعلم أنّ (إلا) يكون الاسم بعـدها علـى وجهين: فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كمـا أن (لا) حين قلت: لا مرحبا ولا سلام، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق،[4] فكـذلك (إلا)، ولكنهـا

النون وأدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين: فنصبوا في الإيجاب وعطفـوا بهـا فـي النّفـي. انظـر: الشّنتمري: النّكت ١: ٦٢١ والمبرد ٤: ٣٦٠ وابن الأنباري: الإنصاف١: ٢٦٠ وابن يعيش: شرح المفصل٢:٧٦

([1]) سيبويه ٢: ٣١١

([2]) سيبويه ٢: ٣٣٥

([3]) أو عطفا عند الكوفيين، لأن (إلا) عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها. انظـر ابـن هشام: المغني ص ٩٨

([4]) أي: أن تكون مهملة، كما كانت (لا) مهملة حينما كررت في قولهم: لا مرحبا، ولا سلام.

تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى، والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما، فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلا) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيد، وما لقيت زيدا، وما مررت بزيد، ولكنك أدخلت (إلا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة"،[١] فالمستثنى إخراج لما بعد (إلا) مما قبلها في الحكم، وهي في العمل على وجهين: الأول: أن لا تغير إعراب الاسم عما كان عليه قبل دخولها، والثاني: أن تنصبه كما انتصب الاسم بعد ألفاظ العقود.

ويذكر ابن هشام في حديثه عن المستثنى التامّ المنفي أنه "يُنْصَب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإتباع أجود منه"[٢]

٥. الظّرف:

الأصل في الظرف أن يكون منصوبا، على أنني لم أقف في كتاب سيبويه على الكثير من الأصول التي تحكم الظّرف، وما استطعت جمعه هو بعض الأصول الخاصة بهذا الظّرف أو ذاك، ومنها غدوة وبكرة ولدن.

غدوة وبكرة لا تنون في المعرفة: [٣]

يرى سيبويه أن الأصل في (غدوة وبكرة) عدم التنوين في المعرفة. يقول: "هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف. اعلم أنّ غدوةَ وبكرةَ جُعلت كلُّ واحدةٍ منهما اسماً للحين، كما جعلوا (أمّ حُبَيْنٍ) اسماً للدابّة معرفةً. فمثل ذلك قول العرب: هذا يومُ اثنينِ مباركاً فيه، وأتيتك يومَ اثنينِ مباركاً فيه، جعل (اثْنينِ) اسماً له معرفةً، كما تجعله اسماً لرجل، وزعم يونس عن أبي عمرو ـ وهو قوله أيضاً ـ وهو القياس أنكَ إذا قلت: لقيته العامَ الأوّلَ، أو يوماً من الأيام، ثم قلت: غدوةَ أو بكرةَ، وأنت تريد المعرفة لم تنون، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول، ولم تذكر

---

(١) سيبويه ٢: ٣١٠

(٢) ابن هشام: قطر النّدى ص٢٤٥

(٣) لأنها ممنوعة من الصرف (اسم علم للحين)

الفصل الثاني

(الأصول في الأفعال)

الأصول في الأفعال

إن التَفكير النَحوي تفكير أصولي، أقامه أصحابه على فكرتي الأصل والفرع في كلّ أبواب النَحو، ومثلما كانت الأصول في الأسماء في قسمين: أصول عامة وأصول خاصة، سيكون هذا الفصل كذلك، إذ سأعرض الأصولَ العامة التي تستوي فيها الأفعال كافّة أوّلا، وأعرض الأصول الخاصة التي تختص ببعض الأفعال دون بعض ثانيا.

أما الأصول العامة فخمسة، وهي وفق التَسلسل الألفبائي: الإظهار، والبناء، والتّنكير، والذّكر، والعمل. وأما الأصول الخاصة فتختلف من فعل إلى آخر.

أولاً: الأصول العامة:

أ- الإظهار في الأفعال:

الفعل كالاسم في الإظهار والإضمار على ثلاثة أضرب: فعل مظهر لا يجوز أن يضمر، وفعل يظهر ويضمر، وفعل مضمر لا يجوز أن يظهر. يقول سيبويه: "فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفعلَ يَجري في الأسماءِ على ثلاثة مَجارٍ: فِعلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارُه، وفِعلٌ مُضمَرٌ مستعملٌ إظهارُه، وفِعلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه"[1]

والإظهار والإضمار أصل وفرع على التوالي، والإظهار أصل مشترك بين الأسماء والأفعال والأحرف، ويتشعب الإضمار إلى أصل وفرع، أما الأصل فيكون في الأفعال، وأما الفرع فيكون في الأسماء.

يقول سيبويه: "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر؛ وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النّية، وإنما كان من أصل هذا في الأمر والنّهي، وكانا أولى به، لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه." [2] فأسماء الأفعال لا تظهر فيها علامة الإضمار، لأنها وسط بين الأسماء والأفعال، فهي ليست أفعالا، وليست أسماء، وإنما هي معنى الفعل ودلالته بعلامات الاسم وصفاته، ولذلك فهي لا تقبل الضّمائر المتصلة؛ لأن الأصل في الإضمار أن يكون مع الأفعال، أما الضّمائر المستترة

---

(1) سيبويه ١: ٢٩٦

(2) سيبويه ١: ٢٤٢

فتقدّر مع هذه الأسماء، وخصوصا اسم الفعل المضارع والأمر؛ لأن الضّمير في المضارع والأمر منويّ. نحو: آهِ وأفٍّ، وصهٍ ومهٍ.

ب- البناء:

"البناء في الأصل وضع الشيء على الشيء، على وصفٍ يثبت كبناء الحائط، ومنه سمي كل مرتفع ثابت بناءً كالسماء، وبهذا المعنى استعمله النحويون"[١].

وهو الأصل الثاني في الأفعال[٢]، فمثلما كان الأصل في الأسماء الإعراب، كان الأصل في الأفعال البناء، وسبب هذا أن الأسماء هي الأولى، لذا فهي الأصل، والأفعال مأخوذة منها، والكلام قد يخلو منها، ولكنه لا يخلو من الأسماء قط، لذلك كانت الأسماء أخف من الأفعال، فأعربت الأولى، وبنيت الأخرى، وما أعرب من الأفعال فهو في ذا فرع على الأسماء، والمعرب منها هو الفعل المضارع، إذ يأتي مرفوعا ومنصوبا ومجزوما. يقول سيبويه: "والنصب في المضارع من الأفعال لن يَفعلَ والرفع سيَفعلُ والجزم لم يفعلْ وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنّه ليس في الأسماء جزم، لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال، وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنّك تقول: إن عبدَالله لَيَفعلُ، فيوافقُ قولَك: لفاعل"، [٣] فالفعل المضارع أُعرب لمشاكلته اسم الفاعل في دلالته وفي حركاته وسكناته وفي دخول اللام المزحلقة على كليهما، وسائر الأفعال مبنية على الأصل. يقول سيبويه: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى،

---

(١) انظر العكبري: اللباب ١: ٦٦

(٢) يرى الكوفيون أن الفعل معرب كالاسم، لكنّ السيرافي في شرحه للكتاب أفرد صفحات يرد فيها على هذا الرأي. يقول: "فإن سألك سائل فقال: ما قولكم في فعل الأمر أمعرب هو أم غير معرب؟ قيل له: هو عندنا مبني على السكون على أصل يستحقه...فإن قال قائل: فهلا جعلتموه مجزوما بلام محذوفة هي لام الأمر كأنكم قلتم: لتذهب فحذفت اللام؟ قيل له: هذا لايجوز من قبل أنا رأينا عوامل الأفعال ضعيفة لا يجوز حذفها. نحو: لن ولم وأشباه ذلك فلم يجز أن تضمر اللام وتعملها لضعف ذلك...ويبطل أن تكون اللام الجازمة لفعل الأمر محذوفة كما تحذف (أن) أنّها لو كانت محذوفة لبقي حرف المضارعة. وكان يقال: تذهب في معنى: لتذهب كما بقي حرف المضارعة لما حذفت (أن) مع الفاء والواو والدليل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر إلى حذفها حذفها وبقي سائر الكلام على حاله. أنشد الأخفش:

مُحمّدُ تفدِ نفْسَكَ كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تبالا

أراد: لتفدِ نفسك كل الأنفس" السيرافي ١: ٩٠-٩١ وانظر: همع الهوامع ١: ٦٥ وابن هشام: مغني اللبيب ص٣٠٠ و العكبري: مسائل خلافية في النحو- تح: محمد خير حلواني-ط٢: دار المأمون - دمشق - بلا تاريخ ص٨٣ و١١٤

(٣) سيبويه ١: ١٤

وهي أشد تمكّنا، فمن ثم لم يلحقها[١] تنوين، ولحقها الجزم والسّكون، وإنما هي من الأسماء ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل[٢]، تقول: اللهُ إلهنا وعبدالله أخونا"، [٣] فسبب البناء ـــ كما يرى سيبويه ـــ ثقل الأفعال؛ لأنها مشتقة من الأسماء، ولما فيها من دلالات: منها الزمن، ومنها الحدث، وتحتاج إلى الفاعلية والمفعولية خلافا للأسماء التي لا تحتمل كل هذا.

وألقاب البناء أربعة: ضمّ، وفتح، وكسر، ووقف[٤]. يقول في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية): "والفتح في الأفعال التي لم تَجْرِ مجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه فَعلَ ولم يُسكّنوا آخِر فَعَلَ، لأنّ فيها بعض ما في المضارعَة تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنَا فتَصف بها النكرة وتكون في موضع ضاربٍ...الوقفُ قولهم: اضرب، في الأمر لم يحرّكوها؛ لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارِعة، فبعُدتْ من المضارعة بُعْدَ (كم وإذ) من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ" [٥] فالفعل مبني[٦] أو معرب بحسب قرب الفعل من الاسم وبعده عنه.

ج- التّنكير:

يقع الفعل بعد المعارف والنّكرات؛ ولأنه مغرق في التّنكير، فإنه يقع بعد النّكرة صفة لها – والصفة تتبع الموصوف– وبعد المعرفة حالا، وهذا هو الأصل. يقول سيبويه: "وأصل وقوع الفعل[٧] صفة للنكرة كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة". [٨]

---

(١) أي: الأفعال

(٢)أي أنها مقدّمة في الرتبة على الأفعال، لأن الأسماء أصل لها، وهي أشد تمكنا منها لخفتها، وما خف كان أشد احتمالا للزوائد، أما الأفعال فمشتقة من الأسماء، فقَتَلَ مشتق من القتل، ولذلك فهي لا تستغني عنها، لأنك لو ذكرت الفعل ولم تذكر الفاعل لم يكن كلاما. انظر: السيرافي ١: ٦

(٣) سيبويه ١: ٢١

(٤) العكبري: اللباب ١: ٦٠

(٥) سيبويه ١: ١٦و١٧

(٦) يبنى الفعل على الفتح أو على الضم أو على السكون أو على حذف حرف العلة أو حذف النون.

(٧) لعل المعنى يستقيم أكثر إذا كان المراد الجملة بدلا من الفعل، فليس الفعل ما يقع بعد النكرة صفة وبعد المعرفة حالا، بل الجملة الفعلية.

(٨) سيبويه ١: ١٣١

ويتحدث سيبويه عن الفعل بأنه ليس وصفا، فيقول: "فإذا كان وصفاً فليس بمبنيّ عليـه الأوّلُ، كما أنّه لا يكون الاسمُ مبنياً عليه في الخبر، فلا يكون (ضاربٌ) بمنزلة (يَفْعَلُ وتفعلُ) إلاّ نكرةً" [١] فالفعل بمنزلة الاسم في حال تنكيره؛ لأن الفعل نكرة.

وقد ذهب ابن يعيش ذاك المذهب عندما قال: "الأفعال نكرات؛ لأنها موضـوعة للخبـر"، [٢] ولأن الفعل يقع خبرا وَجَبَ أن يكون نكرة ليستفيد المخاطب منه. وقد ذهب السّـيوطي إلـى أن الأفعال نكرات لا تعرّف ولا تضاف. [٣]

د- الذكر:

الأصل في العربية الذكر، إن فعلا وإن اسما وإن حرفا وإن حركة، والفعل قد يحـذف فـي العربية، وذا خلاف الأصل، لأن الأصلَ الذكرُ، وأمّا الحذف والتّعويض فهما فرعـان للأصـل ذاته. يقول سيبويه: "اعلم أنهم مما يحذفون[٤]الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، يحـذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشّيء عن الشّيء الذي أصله في كلامهـم أن يسـتعمل حتـى يصـير ساقطاً، وسترى ذلك إن شاء الله، فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يكُ ولا أدرِ وأشـباه ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء، فإنّهم يقولون: يَدَعُ، ولا يقولون: وَدَع، استغنوا عنهـا بــ تَرَكَ، وأشباهُ ذلك كثير، والعوض قولهم: زنادقة وزناديق وفرازنة وفرازين، حـذفوا اليـاء وعوّضوها الهاء. وقولهم: أسطاع يسطيع، [٥] وإنما هي أطاع يطيع، زادوا السّين عوضـاً مـن ذهاب حركة العين من أفعل، وقوله: اللهم حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضًا"، [٦] فسيبويه يرى أن

---

(١) سيبويه ١: ١٣١

(٢) السيوطي: الأشباه والنّظائر في النّحو ١: ٨٥

(٣) انظر: المرجع السابق ١: ٨٦

(٤) أي: ربما يحذفون.

(٥) يعوّل النّص السّابق على أن حركة العين حذفت فعوّض عنها بالسّين. ويبدو أنّ الحركة لم تحـذف، وإنّمـا نُقلت إلى السّاكن قبلها فتحركت الواو أصلا وانفتح ما قبلها حالا فقلبت ألفا، وصارت أطاع. إذن فحركة العين لـم تحذف وإنما نُقلت، بدليل قولهم: أطاع وأقام بلا تعويض، وبدليل ما ورد فيها من لغات أخرى لا تقبل هذا التّعليل.
أورد السيرافي في شرحه قوله: "أما قوله: أسطاعَ يُسطيعُ إسطاعةً فإن فيه أربع لغات: أسطاعَ يُسطيع إسطاعةً، والألف في هذه مقطوعة في الفعل الماضي منه وفي المصدر وحرف المضارعة مضموم؛ واسـتطاع يسـتطيع استطاعة، والألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر، وأول المسـتقبل مفتـوح؛ واسـطاع يَسْـطيع اسْطاعةً، فالألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر، وأول المستقبل مفتوح؛ واستاع يسْـتيعُ اسْـتاعةً، بوصل الألف فيهما" السيرافي ٢: ٨٢

(٦) سيبويه ١: ٢٥

(أسطاع) بهمزة القطع من (أطاع) التي هي في الأصل (أطوَع) وأن السّين فيها قد زيدت للتعويض عن حركة العين في (أطوَع) ففي هذا الفعل حذف وتعويض.

ويتحدّث سيبويه عن حذف الفعل، فيقول: "وحذفوا الفعل من (إيّاك) لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذٍ الآن[1]، فكأنه قال: احذر الأسد."[2]

ومن خلاصة النّصين السّابقَين نستنتج أنّ للحذف مستوياتٍ أربعة هي:

- ❖ حذف حركة من الكلمة. نحو: أسطاع. كما رأى سيبويه في نصه السّابق.
- ❖ حذف حرف من بنية الكلمة. نحو: لم يكُ، ولا أدرِ... وقد يجتمع الحذف والتّعويض. نحو: زنادقة، وإعادة، فحذفت الياء من زنادقة، والألف من إعادة وعوّض عنها بالتّاء المربوطة.[3]
- ❖ حذف كلمة: كاسم أو فعل أو حرف. نحو: إيّاك، أو أخاك أخاك، فقد حذف الفعل: احذر في قولهم: (إيّاك) وحذف الفعل: الزم في قولهم: أخاك.
- ❖ حذف جملة كما في المثل: حينئذٍ الآن. والتقدير: كان ذاك حين إذ تذكر، وانظر الآن. فحذف متعلق الظرف (حين) وحذفت جملة الإضافة وعوّض عنها بتنوين، وحذف متعلق الظرف الثاني (الآن).

ولعل من أهم الأساليب التي يُحذف فيها الفعل أساليب التّحذير والإغراء والاختصاص.

لكن الأصل في الكلام الذكر، وهو كذلك في الأساليب السابقة، فذكرُ الفعل في هذا الأسلوب هو الأصل، وما الحذف هنا إلا استغناء بما يوضحه السّياق. يقول سيبويه:"ومثل ذلك: أهلَكَ والليلَ. كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل. وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل محذر

---

(1) قال السيرافي: وقولهم: حينئذٍ الآن. كلام جرى للعرب محذوفا من (حينئذ) ومن (الآن) ومعنى ذلك أن ذاكرا ذكر شيئا فيما مضى يستدعي مثله في الحال، فقال له المخاطب: حينئذٍ الآنَ. معناه: كان هذا الذي ذكرت حينئذ في الوقت الذي ذكرت، واسمع الآن غير ذلك، أو نحوه من التقدير، ولا يستعملون الفعل الذي حذف، وكذلك لايستعملون الفعل الناصب لـ إياك." هامش سيبويه ط: بولاق ١: ١٣٨

(2) سيبويه ١: ٢٧٤

(3) قال السيرافي: "أما قوله: لم يكُ، فأصله: لم يكن، لأن الأصل فيه قبل دخول (لم) أن يقال: يكون ... وقوله: لا أدرِ. كان ينبغي أن يقال: لا أدري. لأنه في موضع رفع، والأصل فيه: لا أدريُ. فاستثقلت الضمة على الياء لانكسار ما قبلها فسكنت، وأشبهت بسكونها المجزوم؛ لأن المجزوم ساكن، فحذفوا الياء منها، كما تحذف من المجزوم مع كثرة الكلام بها ودلالة الكسرة عليها." السيرافي ٢: ٧٦-٧٨

منه، كما كان الأسد محتفظاً منه. ومن ذلك قولهم: ماز رأسك والسّيف. [١] كما تقول: رأسك والحائط. وهو يحذره كأنه قال: اتقِ رأسكَ والحائطَ. وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا [٢] لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم، مثل (إيّاك)، ولم يكن مثل (إيّاك) لو أفردته؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة (إيّاك)، فشبهت بـ(إيّاك) حيث طال الكلام، وكان كثيراً في الكلام، فلو قلت: نفسَك، أو رأسَك، أو الجدارَ، كان إظهار الفعل جائزاً، نحو قولك: اتقِ رأسَك، واحفظْ نفسَك، واتقِ الجدارَ. فلما ثنّيت صار بمنزلة (إيّاك)، و(إيّاك) بدل من اللفظ بالفعل" [٣] فحذف الفعل صار واجبا في الأمثلة السّابقة التي كرّر فيها المفعول به عطفا أو توكيدا أو كان ضميرا منفصلا.

ويتحدث سيبويه عن حذف الفعل في أسلوب التّحذير بـ إيّاك، فيقول: "هذا باب ما جرى منه على الأمر والتّحذير، وذلك قولك إذا كنتَ تحذّرُ: إيّاكَ كأنّك قلت: إيّاك نَحِّ، وإيّاك باعِدْ، وإيّاك اتّقِ، وما أشبه ذا، ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلانُ، أي: اتّقِ نفسك، إلاّ أنّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكنّ ذكرتُه لأُمثّل لك مالا يُظهَر إضمارُه"، [٤] فالعرب قد حذفت الفعل وجوبا في هذين الأسلوبين عندما ثنّوا الاسم المنصوب على التّحذير أو الإغراء بتوكيده أو بالعطف عليه، حتّى صار الاسم الأول كأنه عوض عن ذكر الفعل، كما كانت (إيّاك) عوضا عن ذكر الفعل.

والحق أنّ إيّاك ضمير نصب منفصل[٥]؛ لو تقدمه عامله لتحول إلى متصل، وعدمه القارئ في الجملة منفصلا؛ ولذلك فإن فعل التحذير محذوف مع إيّاك وجوبا، يقول: "وإيّاك بدل من

---

(١) في اللسان "الليث: إذا أراد الرجل أن يضرب عُنُقَ آخر، فيقول: أَخْرِجْ رأسك، فقد أخطأ، حتى يقول: ماز رأسك؛ أو يقول: ماز، ويسكت، معناه مُدَّ رأسك" ابن منظور مادة موز

وذهب ابن عقيل إلى أن معنى (ماز رأسك والسيف): "يا مازن ق رأسك واحذر السيف" ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تح: محمد محيي الدين عبدالحميد- ط: دار الفكر- دمشق- عام ١٩٨٥م ٣: ٣٠٠

(٢) حين ثنّوا أي: كرروا بتوكيد المفعول به توكيدا لفظيا أو حين يُعطَف عليه آخر.

(٣) سيبويه ١: ٢٧٥

(٤) سيبويه ١: ٢٧٣

(٥) هذا في المشهور من الآراء النحوية، عن (إياك) وقال ابن درستويه إنه بين الظاهر والمضمر، وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر، فـ(إيا) حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل، ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر، إلا أنه قال: إن (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق، فهي في موضع جر بالإضافة، وقال الكوفيون: مجموع (إيا) ولواحقها هو الضمير. انظر السيوطي: همع الهوامع ١: ٢٤٣

اللفظ بالفعل" [١] فكأنّ استخدام الضّمير المنفصل عوضٌ عن ذكر الفعل، ولا العوض والمعوض عنه في اللغة. [٢]

ومشابهة الاسم المنصوب على التّحذير أو الإغراء لـ (إيّاك) ليست مطلقة، فإذا ما أفرد الاسم لم يشابه (إيّاك)، وعندها يتبدّل حكم حذف الفعل من واجب إلى جائز، فيصير إظهاره جائزا، وحذفه كذلك.

وقد يحذف الفعل إذا دل عليه المصدر، لكن الأصل ذكر الفعل، وذكر المصدر بدلٌ منه وفرع له. يقول سيبويه: "ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحذرَ الحذرَ، والنّجاءَ النّجاءَ، وضرباً ضرباً. فإنما انتصب هذا على الزم الحذرَ وعليك النّجاءَ، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل، ودخول (الزم) و(عليك) على افعل محال. ومن ثم قالوا وهو لعمرو بن معد يكرب [٣]:

أُرِيْدُ حَبَاءَهُ ويُرِيْدُ قَتْلِي   عَذِيْرَكَ مِنْ خَلِيْلِكَ مِنْ مُرَادِ [٤]

وقال الكميت [٥]:

نَعَاءِ جُذامًا غيرَ مَوْتٍ ولا قَتْلِ   ولكنْ فِرَاقًا للدّعائمِ والأصلِ [٦]" [٧]

فالمصدر عذيرك ناب عن فعله، وحلّ محلّه، فحُذف الفعل، وكذلك (نَعَاءِ) – وهو اسم فعل أمر قياسي– وُضِعَ موضع فعله (انعَ)، وعمل عمله.

---

(١) سيبويه ١: ٢٧٥

(٢) انظر ابن السراج ٣: ٧٨ وابن الأنباري: أسرار العربية ص٢١١و٢١٢ وابن هشام: شرح شذور الذهب ص٢١٧

(٣) انظر عمرو بن معديكرب: شعره – جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي– ط٢: مجمع اللغة العربية – دمشق– عام ١٩٨٩ ص١١١

(٤) الشاهد في نصب (عذيرك) ووضعه موضع الفعل بدلا منه. والمعنى في البيت: أريد حباءه ونفعه مع إرادته قتلي وتمنيه موتي فمن يعذرني منه؟ والحباء: العطية. انظر: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص ١٨٧–١٨٨

(٥) انظر الكميت بن زيد الأسدي: شعر الكميت – جمع داود سلوم– ط: النعمان – النجف– عام ١٩٦٩م ٣: ٣٠

(٦) الشاهد فيه: وضْع (نعاء) موضع الفعل بدلا من اللفظ به، والمعنى فيه: انع جُذاما غير ميتين، ولا مقتولين، ولكن مفارقين لأصلهم من مضر، ومنتسبين إلى غيرهم من اليمن. انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص١٨٨

(٧) سيبويه ١: ٢٧٦

٥- العمل:

يعدّ العمل من أهم الأصول التي تحكم الأفعال ، فالأفعال عاملة مطلقـا، لأن "الأصـل فـي العمل للأفعال، والأسماء نائبة عنها". [١]

وما لا يعمل من الأسماء أكثر، وهو الأصل، أما الأحرف فبعضها يعمل، وهـو المخـتص، وبعضها مهمل، وهو غير المختص. يقول ابن جني: "أصل عمل النّصب إنما هو للفعل، وغيـره من النّواصب مشبه في ذلك بالفعل، والضّمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موغلا في التّنكير، والاسم المضمر متناهٍ في التّعريف". [٢]

ويدخل في عمل الفعل رفع الفاعل[٣]ونصب المفعول به إن كان متعديا، ونصـب الفضـلات في الجملة كالمفاعيل الأخرى والحال والتمييز، فإن كان الفعل لازما وصل إلى معموله بحـرف جر، وقد يتعدى بنفسه؛ إما لأنه لا يحتاج إليه أصلا، وإما توسعا. نحو: أمَـرَ، ودخَـلَ، وآلَـى، واستغفر[٤].

يقول سيبويه معقبا على قول "عمرو بن معد يكرب الزبيدي[٥]:

أمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ [٦]

([١]) العكبري: اللباب ١: ١٤٠

([٢]) ابن جني: الخصائص ١: ١٠٣

([٣]) على الراجح من القول، لأن النحاة اختلفوا فيه أيضا، فقال بعضهم: العامل في الفاعلِ الفاعليةُ أو إسنادُ الفعل إليه. انظر العكبري: اللباب ١: ١٥١

([٤]) وقد اختلف النحويون في (دخلت البيت) هل هو متعد أو غير متعد؟ وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع. انظر: ابن السراج ١: ١٧٠

([٥]) وينسب البيت أيضًا إلى الخفاف بن ندبة والعباس بن مرداس ولأعشى طرود ولزرعة بن السائب. فهو فـي ديوان عمرو ص٦٢ وفي ديوان الخفاف ص١٢٦ وديوان العباس ص٣١

([٦]) أراد: بالخير فحذف ووصل الفعل ونصب وسوّغ الحذف والنصب أن الخير مصدر يحسن في موضعه (أنْ) والفعل، و(أنْ) يحذف معها حرف الجر كثيرا. والنشب: المال الثابت. انظر: الشنتمري: تحصيل عـين الـذهب ص٧٣

وإنما فصل هذا أنّها أفعالٌ تُوصَل بحروف الإضافة[١]، فتقول: اخترت فلانا من الرّجال وسـميته بفلان كما تقول: عرّفته بهذه العلامة، وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلمّا حـذفوا حـرف الجر عمل الفعل. ومثل ذلك قول المتلمس[٢]:

آلَيتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ والحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ[٣]

يريد: على حب العراق. وكما تقول: نبئت زيداً يقول ذاك. أي: عن زيد. وليست عـن وعلـى ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾ [٤] وليس بزيد لأن (عن وعلى) لا يفعل بهـا ذاك ولا بـ (من) في الواجب. وليست أستغفر الله ذنباً، وأمرتك الخير، أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم. فأما سميت وكنيت، فإنما دخلتها الباء على حد ما دخلت فـي عرّفـت تقـول: عرّفته زيداً ثم تقول: عرّفته بزيد. فهو سوى ذلك المعنى، فإنّما تدخل في سمّيت وكنّيت على حدّ ما دخلت في عرّفته بزيد. فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة"[٥]

فحروف الجرّ المحذوفة في الأمثلة التي ساقها سيبويه هي: (عن وعلى ومن)، وإذا كانت (من) تزاد بعد النّفي والاستفهام، فإنها ههنا لم تسبق بنفي أو استفهام، و(عن وعلـى) لاتـزادان فـي المقيس عليه من لغة العرب، وهما لا تكونان بمنزلة الباء الزائدة في فاعل كفـى أو فـي خبـر ليس، ومن ثم حذفت حروف الجر تلك على أصالتها في الأمثلة السابقة توسـعا، ليصـل الفعـل بنفسه إلى مفعوله.

---

(١) ضُبطت (فُصِلَ) ضبط فعل مبني للمجهول في طبعة هارون وكذلك في النكت، وضبطت في شرح الكتـاب للسيرافي (فَصَلَ) وأظن الثانية أصوب. والمعنى "أن هذه الأفعال تتعدى إلى مفعولين أحدهما محذوف منه حـرف الجر ففصله عما قبله مما يتعدى إلى مفعولين دون حذف حرفٍ من أحدهما." الشنتمري: النكت ١: ١٧١

(٢) انظر سيبويه ١: ٣٧ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٧٢

(٣) أراد: على حب العراق فحذف الجار ونصب. ويروى البيت بفتح التاء في (آليتَ)؛ لأنه يخاطـب عمـروبن هند الملك، وكان قد أقسم ألاّ يَطعمَ المتلمسُ من حَبِّ العراقِ لمّا خافه على نفسه، وفرّ إلى الشّام، ومدح ملوكهـا، فقال له المتلمس مستهزئا: آليتَ على حب العراق لا أطعمه، وقد أمكنني منه بالشام ما يغني عمّا عنـدك. وأراد بالقرية الشام. انظر: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٧٢- ٧٣

(٤) سورة الرّعد الآية٤٣ وسورة الإسراء الآية ٩٦

(٥) سيبويه ١: ٣٩

ثانيا: الأصـــــول الخـــاصة:

أ- الأفعال النّاسخة:

١. كان وأخواتها:

كان أصل لسائر أخواتها

تعد (كان) أمّ باب الأفعال الناقصة الذي يعرف بمعرفتها، [١] "وإنما كانـت (كـان) أم هـذه الأفعال لخمسة أوجه: أحدها: سعة أقسامها. والثاني: أنّ (كان) التّامة دالة على الكون وكل شيء داخل تحت الكون. والثالث: أنّ (كان) دالة على مطلق الزمان الماضي، ويكون دالة على مطلـق الزمان المستقبل بخلاف غيرها؛ فإنها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمســاء. والرّابـع: أنها أكثر في كلامهم؛ ولهذا حذفوا منها النّون إذا كانت ناقصة في قولهم: لم يك، والخــامس: أنّ بقية أخواتها تصلح أن تقع أخبارا لها. كقولك: كان زيد أصبح منطلقا. ولا يحسن: أصــبح زيـد كان منطلقا"، [٢] فهذه الميزات الخمس تجعل من (كان) أم الباب.

وقد حاول النّحاة أن يجعلوا لكل باب رأسًا، وكان رأس الباب هو ما يتمتع بميـزات أكبـر، وله خصوصيات يتفرد بها عن سواه. [٣]

الأصل في (ليس) أن تكون فرعا على (كان) في العمل:

إن جمود (ليس) على صيغة الماضي فقط، وعدم سماع مصدر لها، ومشابهتها لأختها (مـا) النافية في عدم التصرف في معموليها، وإهمالها أحيانا، وكونها ليست على وزن الفعل، وكونهـا ليس لها اسم فاعل أو اسم مفعول أدى إلى الاختلاف في نوعها، فرآها بعضهم فعلا لأنها تتصل بالضمائر[٤]، ورآها بعضهم حرفا مهملا. [٥]

---

(١) انظر العثمان، حسن أحمد ص ٩٩

(٢) العكبري: اللباب ١: ١٦٦

(٣) خصوصيتها:

- ورودها تامة: بمعنى حدثَ، أو حَصَلَ، أو نحوهما فترفع فاعلا. انظر: سيبويه ١: ٤٧
- زيادتها بين (ما) التّعجبية وأفعل. انظر: سيبويه ١: ٧٣
- زيادتها بين الصفة والموصوف. انظر: سيبويه ٢: ١٥٣
- زيادتها بين إنّ واسمها. انظر: سيبويه ٢: ١٥٣
- جواز حذفها بعد:إنْ وأنْ ولدُ . انظر: سيبويه ١: ٢٥٨ و٢٦٤ و٣: ٧

(٤) مذهب سيبويه أنها فعل للنفي مطلقا.

(٥) الذين قالوا بحرفيتها هم: ابن السراج في أحد قوليه فيها، وابن شقير، وأبو علـي الفارسـي فـي المسـائل الحلبيات وهذا أحد قوليه فيها، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين الذين عدوها حرف عطف. انظر الزجاجي: اللامات – تح: مازن المبارك– ط٢: دار الفكر – دمشق – عام ١٩٨٥م ص٣٤ وابن فـارس: الصـاحبي ص٢٦٦ وابـن

وسيبويه لا يرى ذلك، بل يفضّل إعمالها على الأصل، وإن وليها مرفوعان، أو وليها فعل مضارع، فإنها من أخوات (كان) ناسخة مثلها، واسمها حينئذ ضمير الشأن المحذوف، والخبر هو الجملة. يقول: "وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـ(ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليسَ خلقَ اللهُ أشعرَ منهُ وليسَ قالَها زيدٌ.

قال حميد الأرقط[1]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ [2]

وقال هشام أخو ذي الرّمة[3]:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِـهَا وَلَيْسَ مِنْـهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ [4]

هذا كله سمع من العرب. والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً وهذا مبتدأ كقوله: إنّه أمةُ الله ذاهبةٌ. إلا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال: ليسَ الطيبُ إلا المسكُ، وما كانَ الطيبُ إلا المسكُ" [5] وحَمْلُ (ليس) على (ما) المهملة ضعيفٌ عند سيبويه، وإنْ ذهب إليه بعضهم، "ولا يجوز أن تَحملَ (المساكين) على (ليس)، وقد قدّمتَ فجعلتَ الذي يعْمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلِي الأولَ، وهذا لا يَحْسُن"، [6] والتقدير: الأمر أو القصة، والجملة في محل نصب خبر ليس.

هشام: المغني ٢٩٦والمجاشعي: شرح عيون الإعراب ص٩٤ والعكبري : اللباب ١: ١٦٤ والعثمان، حسن أحمد ص ١٢١

(1) انظر سيبويه ١: ٧٠ و المبرد ٤: ١٠٠ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٩٥

(2) استشهد به سيبويه على إضمار في (ليس) لأنها فعل، وجعل الدليل على ذلك إيلاءها المنصوب بغيرها، وشرط العامل ألا يفصل بينه وبين المعمول بأجنبي ليس منه.

والشاعر في البيت يصف أضيافا نزلوا به، فقال: لمّا أصبحوا ظهرَ على معرّسهم ــ وهو موضع نزولهم ــ نوى التمر وعلاه لكثرته، على أنهم لحاجتهم لم يلقوا إلا بعضه، فأشار إلى كثرة ما قُدّم لهم، وكثرة أكلهم له. انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص ٩٥

والوجه لدى سيبويه أن يكون اسمها ضميرًا محذوفا، وقد خطأ ابن هشام الشاعر فيه، "بأنه لو كان المساكين اسماً لكان يجب أن يقال: يلقون أو تلقي" البغدادي ٩: ٢٧٠

(3) انظر سيبويه ١: ١٤٦ والمبرد ٤: ١٠١ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٩٥

(4) استشهد به سيبويه على إضمار في (ليس) إذ أضمر في (ليس) وجعل الجملة تفسيرا للمضمر في موضع الخبر. والشاعر في البيت يصف امرأة يحبها وهي تهجره، فقال: وصالها شفاء لما أجده من داء حبها، فلو بذلته لشفتني. انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص ٩٥

(5) سيبويه ١: ١٤٧ وانظر ١: ٧٠

(6) سيبويه ١: ٧٠

٢. كاد وأخواتها

الأصل في أفعال المقاربة والرّجاء والشّروع (كاد) لأنها أم الباب[١]، و(كاد) وأخواتها فرع على (كان) وأخواتها، إلا أن خبر (كان) يأتي مفردا أو جملة أو شبه جملة، أمّا خبر كاد وأخواتها فيكون جملة فعلية فعلها مضارع، ويجوز أن يقترن بأنْ المصدرية في بعضها، ويجب في بعضها، ويمتنع في بعضها الآخر على رأي الجمهور[٢]، هذه هي الخصوصية التي تفرّدت بها أفعال المقاربة والرّجاء والشّروع عن كان وأخواتها، ومع ذلك تبقى كاد وأخواتها فرعا على كان وأخواتها. يقول سيبويه: "ومن زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرّها إذا كانت في موضع ينجرّ فيه الاسم، ولكنّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم، ومن ذلك أيضاً: كِدت أفعل ذاك، وكُدت تفرغ، فكدت فَعلت، وفعُلت لا ينصب الأفعال، ولا يجزمها، وأفعلُ ههنا بمنزلتها في كنت إلاّ أنّ الأسماء لا تستعمل في كدت وما أشبهها، ومثل ذلك: عسى يفعل ذاك. فصارت كدت ونحوها، بمنزلة كنت عندهم، كأنك قلت: كدتُ فاعلا، ثم وضعت أفعل في موضع فاعلٍ"[٣] فالفعل كاد الذي هو على وزن: فَعِلَ وفَعُلَ لا ينصب الأفعال، ولا يجزمها، والفعل المضارع الذي يعقبها إنما هو بمنزلة الخبر في كان وأخواتها إلا أن خبر كاد وأخواتها لا يكون اسما باتفاق أهل اللغة[٤]

يقول سيبويه: "واعلم أنهم لم يستعملوا: عسى فعلك، استغنوا بـ أن تفعل، عن ذلك كما استغنى أكثر العرب بـ(عسى) عن أن يقولوا: عَسياً وعَسَوا، وبـ لو أنه ذاهبٌ، عن (لو ذهابه)، ومع[٥] هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في (عسى وكاد) فترك هذا؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء. واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بـ كاد يفعل، فـ(يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عَسَى الغُوَيرُ أبْؤُسًا) فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى (كان) ... وأما (كاد) فإنهم لا يذكرون فيها (أن) وكذلك: كرب يفعل، ومعناهما واحد، يقولون: كرب يفعل، وكاد

---

(١) لم يصرّح النحاة بأن (كاد) أم بابها، وإنّما يستأنس لذلك بقولهم: (كاد وأخواتها) كما قالوا: (كان وأخواتها). انظر العثمان، حسن أحمد ص٨٣

(٢) انظر ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٣٤٨ حتى ٣٥٤

(٣) سيبويه ٣: ١١

(٤) ورد خبر عسى اسما صريحا في قولهم: "عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا" في المثل، لكنه مما لا يقاس عليه. انظر: سيبويه ٣: ١٥٨

(٥) يبدو لي أن الجملة فيها تصحيف، ولعلها تستقيم أكثر إذا كانت: ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر.

يفعل، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال" [1] فالعرب لا تستعمل الخبر الصريح في هذه الأفعال استغناء عنه بذكر المصدر المؤول أو ذكر الفعل.

الأصل في (عسى) أن تكون من أخوات (كاد):

الأصل في عسى أن تكون فعلا ناسخا من أخوات كاد فترفع وتنصب، لكنها قد تأتي متصلة بضمير نصب، فقد قالوا: عساك وعساه وعساني. وذهب سيبويه إلى أنها محمولة على الأحرف المشبهة بالفعل، والضمير المتصل بها ـ في محل نصب ـ اسمها، ويسوق دليلا على ذلك فصل نون الوقاية بين عسى وياء المتكلم. يقول: "وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة، قال الرّاجز، وهو رؤبة[2]:

يا أبَتَا علّكَ أو عَسَاكَا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني) قال عمران بن حطّان[3]:

وَلِيْ نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِيْ: لَعَلِّيَ أَوْ عَسَانِي [4]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع" [5] فعسى فرع على (لعل) في العمل، لأنها بمنزلتها في اتصالها بضمير النّصب، والوجه فيما مضى أن يقال: عسيتَ وعسيتُ، لأنه فعل رافع للضمير.

وقد عقّب المبرّد على رأي سيبويه في هذه القضية بأنّه غلط وقع فيه. يقول المبرّد: "فأمّا قول سيبويه: إنّها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول: (عساك وعساني) فهو غلط منه، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر. فأما قوله:

---

(1) سيبويه ٣: ١٥٨-١٥٩

(2) الرجز لرؤبة. انظر رؤبة الديوان (مجموع أشعار العرب-الجزء الثاني) نشره وليم بن آلورد البروسي-ط: لايبزك-عام ١٩٠٣م ص١٨١

(3) انظر سيبويه٢: ٣٧٥ والمبرّد٣: ٧٢والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٣٨٠

(4) والمعنى في البيت: إذا نازعتني نفسي إلى أمر من أمور الدنيا خالفتها وقلت لها: لعلي أو عساني أتورط فيه فأكف عمّا تدعوني إليه نفسي.

والشاهد في اتصال ضمير النصب بـ(عسى) ودخول نون الوقايةعلى الياء في (عساني)، وهذا دليل على أن الكاف في الشاهد السابق ضمير نصب لا جرّ، لأن الياء المتصلة بنون الوقاية علامة للمنصوب. انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٣٨٠

(5) سيبويه ٢: ٣٧٥ "ورأي أبي الحسن أن الكاف في لولاك في موضع رفع على غير قياس، كما قالوا: ما أنا كانت ولا أنت كأنا، وهذان علم الرفع، كذلك عساني. ولا يستقيم أن تقول: وافق الرفع الجر في لولاي كما وافقه النصب، إذ قلت معك وضربك؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك، فالجر مفارق للنصب في هذه الأشياء، ولا تقل وافق الرفع النصب في عساني، كما وافق النصب الجر في ضربك ومعك، لأنهما إذا أضفت إلى نفسك اختلفا." البغدادي ٥: ٣٣٧-٣٣٨

تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى إِنَاكَا   يَا أَبَتِي(١) علَّكَ أو عَسَاكَا

وقول الآخر(٢):

وَلِيْ نَفسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا   تُخَالِفُنِيْ لَعَلِّيَ أوْ عَسَانِي

فأمّا تقديره عندنا أنّ(٣)المفعول مقدّم والفاعل مضمر. (٤) كأنّه قال: عساك الخيرُ أو الشّرُّ، وكذلك: عساني الحديثُ، ولكنّه حذف لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسما على قولهم: عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسًا "(٥)

٣. ظن وأخواتها:

ظن وأخواتها من أفعال ناسخة، تنسخ المبتدأ والخبر وتجعلهما مفعولين.(٦) وظاهر بعض النصوص النحوية وصريح بعضها الآخر أنّ باب (ظنّ) محمول على باب (أعطى) على أن الذي يميل إليه المرء أنّ (ظن) هي أُمّ بابها استئناسًا بقول النحاة (باب ظنّ وأخواتها) وفي هذه التسمية إشعار بأصالة هذا الفعل لسائر أفراد الباب. (٧)

الأصل في عمل ظنّ وأخواتها أن يبتدأ بها

لعمل أفعال الظنّ والرّجحان واليقين ثلاثة أحكام: الوجوب والجواز والمنع، والأصل في عمل أفعال الظن أن تتصدر جملتها فلا يتقدمها أحد مفعوليها أو يتقدمها كلاهما إلا إذا كان المتكلم قد ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشكّ. يقول سيبويه:" فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشّك أعمل الفعل قدّم أو أخّر، كما قال: زيداً رأيت ورأيت زيداً، وكلما طال الكلام ضعف التّأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُ، فهذا ضعيفٌ، كما يَضعُفُ زيداً قائماً ضربت؛ لأن الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"، (٨) فسيبويه يرى أن قولهم: (زيدا أخاك أظنّ) ضعيفٌ، والأصل في عمل (ظنّ وأخواتها) أن يتأخر عنها معمولاها.

---

(١) برواية سيبويه في الكتاب (أبتا) بالألف. وأنى بمعنى حان.

(٢) ورد الشاهد في الصفحة السابقة من البحث ص٦٧

(٣) هكذا ورد النص دون الفاء الرابطة لجواب (أما)

(٤) ذهب المحقق إلى أنّ قصد المبرّد بالفاعل والمفعول عند حديثه عن معمولي عسى تفسير المعنى لا الإعراب. انظر: المبرّد: حاشية المحقق ٣: ٦٩

ويقال ذلك نظرا إلى حمل الأصل على الفرع، فالأفعال التامة أصل، والأفعال الناقصة فرع عليها، فيُسمّى تسمّحًا معمولا الفعل الناقص فاعلا ومفعولا به حملا على الأصل في معمولي الأفعال التامة.

(٥) المبرّد ٣: ٧٢

(٦) انظر ابن هشام: شرح قطر الندى ص١٢٧

(٧) انظر العثمان، حسن أحمد ص٧١و٧٣

(٨) سيبويه ١: ١٢٠ ذكر ابن ولاد أن "سيبويه يذهب إلى أن إعمالها في التأخير وهي مؤخرة عن المفعولين ضعيف، وكذلك إلغاؤها وهي مقدمة ضعيف، وإلغاؤها في التقديم كإعمالها في التأخير" ابن ولاد ص٧٥

عملها:

تدخل أفعال الظنّ واليقين على المبتدأ والخبر فتنسخهما ليكونا منصوبين علـــى المفعوليـــة. يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر علـــى أحـــد المفعولين دون الآخر،[1] وذلك قولك: حَسِبَ عبدُالله زيداً بكراً، وظن عمرٌو خالداً أباك، وخـــال عبدُالله زيداً أخاك، ومثل ذلك: رأى عبدُالله زيداً صاحبنا، ووجد عبدُالله زيداً ذا الحفـــاظ؛ وإنمـــا منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردتَ أن تبيّن ما استقر عنـــدك مـــن حـــال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً، وذكرتَ الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عنـــدك مـــن هو، فإنما ذكرت (ظننت) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشّك أو تقيم عليه في اليقين، ومثل ذلك: علمت زيداً الظريفَ وزعم عبدُالله زيداً أخـــاك"، [2] فعمل (ظنّ وأخواتها) أن تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فإذا كـــان ذاك، فلـــيس لـــك أن تقتصر على أحد المفعولين حتى تبيّن حال المفعول الأول بالمفعول الثاني.

فعل القول المحمول على فعل الظن

الأصل في (قال) وتصريفاتها أن يأتي بعدها كلام محكي هو المقـــول، إلا أن العـــرب لـــم تتمسك بهذا الأصل دائما، فقد شبهوا (تقول) إذا سبقت بهمزة الاستفهام بـــ (تظـــنُّ)، وحملوهـــا على معناها، وأعملوها عملها. يقول سيبويه بعد كلام طويل مفاده أن الفعل (قال) وما تصـــرف منه لا يأتي بعده إلا كلام محكي: "وكذلك جميع ما تصرّف من فعله [الفعل قال] إلا (تقول) فـــي الاستفهام، شبهوها بـــ (تظنّ)، ولم يجعلوا كـــ (يظنّ وأظنّ) في الاستفهام، لأنه لا يكاد يســـتفهم المخاطب عن ظنّ غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنّه، فإنما جعلت كـــ (تظنّ)، كما أن (ما) كـــ (ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيّرت عن ذلك أو قُدّمَ الخبر رجعت إلـــى القياس، وصارت اللّغات فيها كلغة تميم، ولم تجعل (قلت) كـــ (ظننت)، لأنّها إنّما أصلها عنـــدهم أن يكون ما بعدها محكياً، فلم تدخل في باب (ظننت) بأكثر من هذا" [3] فالأصل في فعـــل القـــول أن يأتي وراءه قول محكي، ويرى سيبويه مجيء (إنّ) مكسورة بعدها دليلا على ذلـــك. يقـــول: "واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنّما تَحكي بعد القول ما كـــان كلاماً لا قولاً، نحو: قلت: زيد منطلق، لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، ولا تدخل (قلت)، ومـــا لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول: قال زيد: إن عمراً خير النّاس. وتصديق ذلك قولـــه جـــلّ ثناؤه : ﴿وإذ قالَت الملائكةُ يا مريمُ إنّ اللهَ اصطَفَاكِ﴾[1]، ولولا ذلك لقال: أن الله"، [2] والـــدليل

([1]) أي: باب الفعل المبني للمعلوم الذي يتعدى فاعله إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

([2]) سيبويه ١: ٤٠

([3]) سيبويه ١: ١٢٢

﴿وإذْ قالَتِ الملائكةُ يا مريمُ إنَّ اللهَ اصطَفَاكِ﴾[١]، ولولا ذلك لقال: أن الله". [٢] والدليل أن الأصل في فعل القول أن يأتي بعده كلام محكي كسرُ همزة (إنّ) بعده.

وأما أن يأتي وراءه مفعولان كـ (تظن) فهذا فرع.

والشّرط في إعمال (تقول) عمل (تظنّ) أن تسبق باستفهام، ولا يفصل بينهما فاصل، فإن فصل بينهما حُملت على الأصل، وصارت كباقي أخواتها، ولا يصحّ عندئذ أن تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. يقول سيبويه: "فإن قلت: أأنت تقول: زيدٌ منطلقٌ. رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل في قولك: أأنت زيد مررت به؟. [٣] فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل.

قال الكميت[٤]:

أجهّالاً تقــولُ بني لؤيٍّ لَعمــرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهِلينا[٥]

وقال عمر بن أبي ربيعة[٦]:

أمّا الرّحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا[٧]

([١]) سورة آل عمران الآية ٥٥

([٢]) سيبويه ١: ١٢٢

([٣]) انظر سيبويه ١: ١٢٤

"قال المفسر: يعني أنّ (أنت) فَصَلَتْ بين الاستفهام وبين (تقول) فخرجت (تقول) عن الاستفهام فعادت إلى حكمها وحكاية ما بعدها، كما أنك إذا قلت: أأنت زيدٌ مررت به؟ فصلت (أنت) بين ألف الاستفهام وبين (زيد) فرفع (زيد) كحكمه في الابتداء." السيرافي ٣: ٢٤٢

([٤]) قال ابن المستوفي: أنشده سيبويه للكميت، ولم أره في ديوانه. والذي في ديوانه شعره: الوافر

أنوّاماً تقولُ بنــي لــؤيٍّ لعمرُ أبيك أم متناومينا

عن الرامي الكنانة لم يردها ولكن كاد غير مكايدينا" البغدادي ٩: ١٨٥

وانظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص١٢١

([٥]) يريد بذلك أهل اليمن. وبنو لؤي هم جمهور قريش، فأكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن مالك ابن النضر. يقول: أتظن قريشا جهالا أم متجاهلين ليغفلوا عمن هجا شعراء نزار.

والشاهد في إعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمعناها، ولم يرد قول اللسان وإنما اعتقاد القلب. انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص١٢٥

([٦]) انظر عمر بن أبي ربيعة: الديوان- ط: الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة – عام ١٩٧٨م ص٢٧٧

([٧]) الشاهد في البيت : نصب (الدار) بتقول لخروجها إلى معنى الظنّ. والمعنى فيه: حان الرحيل عمن نحب ومفارقتنا له في غد، وعبر عن هذا بقوله: (دون بعد غد) فمتى تظن أن يجمعنا موضع من المواضع. انظر: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص١٢٢ وقد ورد هذا الشّاهد في كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس بلفظ (تقول) بدلا من (تقول) وقد أورده النّحاس حجة على أن من العرب من يجري (تقول) مع حرف الاستفهام مجرى (تظن)

وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية[١]..." [٢] إن الأصل في إعمال (تقول) عمل (تظن) أن يسبق باستفهام دون أن يفصل بينهما فاصل، لكن معمول الفعل في قول الكميت قد تقدّم، ففصل بين الفعل والاستفهام، ومع ذلك فقد عمل الفعل (تقول) عمل (تظنّ)، أمّا قول عمر بن أبي ربيعة فقد وقع الفعل (تقول) بعد اسم الاستفهام (متى)، فانتصب الاسمان بعده على المفعولية، ولك أن ترفع الدار على الابتداء وتخبر عنه بـ (تجمعنا)، وأنت بالخيار، كما يرى سيبويه.

وبنو سُلَيم يجرون باب (قلت) مجرى باب (ظننت) مطلقا. [٣]

ب- *أفعال المدح والذم:*

أصل نِعْمَ وبِئْسَ:

إنّ المتأمل في الأفعال العربية لا يجد فيها أفعالا صحيحة ساكنة العين، فالأبواب الستّة للفعل في العربية لا تشير إلى وجود فعل كـ نِعْمَ وبِئْسَ، وهذا دليل على أنهما ليسا على الأصل.

لكنّ سيبويه يرى أنّهما فعلان، وأن الأصل فيهما بكسر العين (نَعِمَ، وبَئِسَ). يقول سيبويه: "وأصلُ نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرّداءة والصلاح، [٤] ولا يكونْ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى". [٥]

إن من أصول (نعم وبئس) ألا تلحق بهما الضّمائر. يقول سيبويه: "واعلم أنك لا تُظهر علامةَ المضمرين في (نِعْمَ)، لا تقول: نِعْمُوا رجالاً[٦]، يكتفون بالذي يفسّره، كما قالوا: مررتُ

و(ترى) انظر النحاس: شرح أبيات سيبويه-تح: زهير غازي زاهد-ط١: عالم الكتب-بيروت- عام١٩٨٦م ص٧٦

(١) قال المبرد معقبا على قول سيبويه(وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية): "وهذا خطأ من قبل أنه إنما ينصب بـ(تقول) وإذا رفع فإنما يرفع ما بعد (تقول) بالابتداء ويحكيه لا أنّ (تقول) أحدثت شيئا" ابن ولاد ص٧٢

(٢) سيبويه ١: ١٢٤

(٣) انظر سيبويه ١: ١٢٤

(٤) أي هما أصلان في المدح والذم.

(٥) سيبويه ٢: ١٧٩

(٦) وردت بلغة شاذة. " وتقول: نعم القوم الزيدون، ونعم رجالا الزيدون، والزيدون نعم القوم، والزيدون نعم قوما، وقومٌ يجيزون الزيدون نعموا قوما" ابن السراج ١: ١١٨ "وقد حكى الكسائي: نعموا رجالا الزيدون" العكبري: اللباب ١: ١٨٠

بكلّ[1]، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾،[2] فحذفوا علامة الإضمار، وألزموا الحذف كما ألزموا نِعْمَ وبئسَ الإسكان، وكما ألزموا (خُذ) الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم."[3]

وخلاصة القول: إن صورة الأصل لهذين الفعلين (نَعِمَ، وبَئِسَ)، أما الفرع فيهما فقد ورد على ثلاث صور:[4]

إحداها: (نِعْم وبِئْس) بكسر الفاء وسكون العين.

وثانيتها: هي (نِعِمّا) بكسر الفاء وفتح العين.

وآخرها:(نِعِمَ وبِئِسَ) على لغة هذيل، لأن عينه حرف حلق.

يقول سيبويه عمّن قرأ باللّغة الأخيرة: "وأما قول بعضهم في القراءة: ﴿ إِنَّ اللهَ نِعِمّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[5] فحرّك العين، فليس على لغة من قال نِعْم، فأسكن العين، ولكنّه على لغة من قال: نِعِمَ، فحرك العين. وحدّثنا أبو الخطّاب أنّها لغة هذيلٍ وكسروا كما قالوا: لِعِبٌ. وقال طرفة[6]:

مَاأَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نِعِمَ السَّاعُونَ فِي الحَيِّ الشُّطُرْ[7] "[8]

كما لا يصحّ أن تتصل بهما الضّمائر، ويوضح السّياق المعنى المقصود، وقد يكون سببَ عدم اتصال الضّمائر بالفعلين تسكينُ عينهما، فلو بقيا على الأصل لجاز - كما يُظَنّ - أن تتصل

---

(1) مثّل سيبويه لعدم إظهار الضمير في نعم وبئس بـ (كل)؛ لأنه لفظ ملازم للإضافة، ولكن لما كان المضاف إليه معلوما ومفسرا حذف، واكتفوا بذكر الضمير الذي يفسره، وعُوّض عنه بالتّنوين.

(2) سورة النّمل الآية ٨٧ هذه قراءة جمهور القراء، وقراءة حفص وحمزة وخلف والأعمش (أَتَوهُ) بقصر الهمزة وفتح التّاء. الدمياطي: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر- مطبعة حنفي- عام ١٣٥٩هـ ص٣٤٠

(3) سيبويه ٢: ١٧٩

(4) قال ابن الأنباري: "والذي يدل على أن أصل نِعْمَ: نَعِم أنّه يجوز فيها أربع لغات: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين على الأصل، ونَعْمَ بفتح النون وسكون العين، ونِعِمَ بكسر النون والعين، ونِعْمَ بكسر النون وسكون العين، فمن قال: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين، أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش وخلف: (فَنَعِمّا) بفتح النون وكسر العين" ابن الأنباري: الإنصاف ١: ١٢١ وانظر ابن منظور مادة (نعم)

(5) سورة النّساء الآية ٥٨ قراءة حفص عن عاصم.

(6) انظر طرفة الديوان ص٦٣.

(7) الشاهد في (نِعِمَ) بكسر العين، وهي لغة هذيل. ومعنى ما أقلّت قدم ناعلها: أي طول الحياة. "وقوله: في القوم الشّطر يعني الغرباء، وواحد الشطر: شطير، وأصل الشّطير: الناحية، وكل من بعد عن أهله فأخذ ناحية من الأرض. يقول: سعيهم في الغرباء أحسن سعي. انتهى." البغدادي ١٠: ١٥٤

(8) سيبويه ٤: ٤٤٠

الضمائر بهما، شأنهما في هذا شأن سائر الأفعال في العربية؛ ولذلك ذهب الكوفيون إلى أن (نعم وبئس) اسمان. [١]

الأصل في حبّذا ولاحبّذا:

الأصل في (حبّذا) أنها مؤلفة من الفعل حبّ وذا، ولا يمكن أن يحل محل ذا اسم آخر من أسماء الإشارة؛ ذلك لأنه صار لازما، فهو يُستخدم مع المذكر والمؤنث والمفرد والجمع. يقول سيبويه عن الخليل: "وزعم الخليل رحمه الله أن حبّذا بمنزلة حبّ الشّيء ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمٍّ، فالعمُّ مجرورٌ ألا ترى أنك تقول للمؤنّث: حبّذا، ولا تقول: حبّذهِ؟ لأنه صار مع (حبّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم، لأنه كالمثَل" [٢] فالأصل في كلمة حبذا أنها مكوّنة من كلمتين: حبّ وذا، وهاتان الكلمتان متلازمتان، ولايصح أن تستبدل بـ (ذا) أي اسم آخر من أسماء الإشارة، لأنهما صارتا كالكلمة الواحدة، وقد تخصص الفعل بالمدح، وتخصصت لاحبذا بالذم، وأصبحا جامدين عند هذين الغرضين.

ج- ***فعل الأمر أصل لصيغ الأمر:***

يُمكن أن يُؤدّى الأمر في اللغة العربية بأسلوبين: أسلوب إنشائي: كفعل الأمر، والمضارع المجزوم بلام الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النّائب عن فعله. وأسلوب خبري: كأنْ يوحي السّياق بأن المراد مطلوبٌ على وجه الأمر. كقول الله تعالى في فرض الصيام على المسلمين: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾، [٣] وكقوله تعالى في وجوب الفدية على الذين لا يطيقون صيام رمضان:﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾،[٤] وكقوله تعالى في فرضه الحجَ على المسلمين:﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [٥] وكقوله تعالى في وجوب أداء الأمانات والحكم بالعدل: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾، [٦] وكقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ﴾، [٧] والمعنى في الآيات السّابقة معنى الأمر، وكأنّ اللفظ: صوموا، وكفّروا، وحجّوا، وأدّوا، واعدلوا، وأرضعن.. ومثل

---

[١] انظر ابن الأنباري : الإنصاف ١: ٩٧ المسألة ١٤

[٢] سيبويه ٢: ١٨٠

[٣] سورة البقرة الآية ١٨٣

[٤] سورة البقرة الآية ١٨٤

[٥] سورة آل عمران الآية ٩٧

[٦] سورة النّساء الآية ٥٨

[٧] سورة البقرة الآية ٢٣٣

هذا في العربية كثير، لكن الأصل في صيغة الأمر أن تؤدّى بفعل الأمر، يقول سيبويه معلقا على قول الشّاعر[١]:

"تَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى للسَّمَاحَةِ والنَّدَى   وأَيْدِي شِمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَـامِلِ [٢]

...فالحدّ في جميع هذا افعل، ولكنه معدول عن حده، وحرك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن"، [٣] فالأصل في اسم فعل الأمر أن يكون على وزن الأمر، والأصل فيه أن يكون ساكن الآخر، على أنه حرك بالكسر منعا لالتقاء الساكنين.

ويقول في موضع آخر: "أمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلته فقول الشّاعر: [٤]

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَـاعِهَا   أَلا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

وقال أيضا[٥]:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِـهَا   أَلا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

وقال أبو النّجم[٦]:

حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ

وقال رؤبة[٧]:

نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ

ويقال: نزالِ أي انزلْ." [٨]

([١]) البيت للفرزدق انظر شرح الديوان ٦١١

([٢]) المعنى في البيت: انعَ ابن ليلى لأجل فقْد سماحته وجوده، عند شدة الزمان وهبوب الشمال. انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٤٧٣

([٣]) سيبويه ٣: ٢٧٢

([٤])البيت لأبي النجم العجلي. انظر سيبويه ٣: ٢٧١وهارون ، عبدالسلام ص٥٠٠

قال يعقوب بن السكيت: "أغير على إبل قوم من العرب، فلحق أصحاب الإبل؛ فجعلوا لا يدنو منها أحد إلا قتلوه، فقال الذين أغاروا على الإبل:

تراكها من إبل تراكها   أما ترى الموت لدى أرباعها

فقال أصحاب الإبل:

مناعها من إبل مناعها   أما ترى الموت لدى أرباعها"

البغدادي ٥: ١٦٢

([٥]) البيت لطفيل بن يزيد الحارثي. انظر سيبويه ٣: ٢٧١ وعبدالسلام هارون: معجم شواهد العربية – ط١: مكتبة الخانجي – ١٩٧٢م ص٥١٥

([٦]) البيت لأبي النجم العجلي. انظر سيبويه ٣: ٢٧١

([٧]) البيت ليس في ديوان رؤبة ولا في ملحقاته. وانظر هارون ، عبدالسلام ص٤٨١

([٨]) سيبويه ٣: ٢٧١

فهذا كله معناه معنى فعل الأمر فنعاء بمعنى انعِ، ومناعِ بمعنى امنعْ، وتَــراكِ بمعنـــى اتــركْ، وحذارِ بمعنى احذرْ، ونظارِ بمعنى انظرْ، والأصل في هذا كله فعل الأمر.

الفصل الثالث

(الأصول في حروف المعنى)

الأصول في حروف المعنى

للحروف أصول تختص بها، كما هي الحال في الأفعال والأسماء، ولأن الحروف في النحو العربي نوعان: حروف عاملة، تعمل فيما بعدها النصب أو الجر أو الجزم، لاختصاصها بالدخول على الأفعال أو الأسماء، وحروف مهملة: وهي التي لا تحدث أي تغيير لفظي فيما بعدها من فعل أو اسم؛ لأنها لا تختص بدخولها على الأفعال أو الأسماء.

وسيتناول هذا الفصل الأصول العامة في الحروف وهي ثلاثة: الإهمال والبناء والمعنى. ثم الأصول الخاصة، وقسمت هذه قسمين: الأصول في الحروف المهملة، ثم الأصول في الحروف العاملة.

أولاً: الأصول العامة:

أ- الإهمال:

الحروف من حيث العمل صنفان: عاملة ومهملة.[١] والأصل فيها الإهمال، وما يعمل منها فلشبهه بالفعل، ولاختصاصه، وهو خلاف الأصل، فإن لم يختص لم يعمل. يقول سيبويه:"هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال، وهي لكنّ وإنّما وكأنّما وإذْ ونحو ذلك، لأنها حروفٌ لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها، كأنه لم يذكر قبلها شيءٌ فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تغيّر ما دخلت عليه فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل. وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك وارقبني كما ألحقك. فزعم أن (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيرت للفعل كما صيرت للفعل ربما والمعنى: لعلي آتيك. فمن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بـ (ربما).

قال رؤبة[٢]:

لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ[٣]

وقال أبو النجم[٤]:

---

(١) انظر ابن السراج١: ٥٥

(٢) رؤبة ملحقات الديوان ص ١٨٣

(٣) قال الأعلم: الشاهد وقوع الفعل بعد كما لأنها كاف التشبيه ووصلت بما، لوقوع الفعل بعدها، كما فعل بربما، ومعناها هنا: لعل، أي: لا تشتم الناس لعلك لا تشتم إن لم تشتمهم. انظر الشَّنتمريّ : تحصيل عين الذهب ص ٤٢٩

(٤) انظر سيبويه٣: ١١٦ وانظر الشَّنتمريّ : تحصيل عين الذهب ص ٤٢٩

قلتُ لشَيْبانَ: ادنُ مِن لقائِه كما تُغَذّي النّاسَ مِن شِوائِه[1]" [2]

ويتحدث سيبويه عن عمل (ما) النافية عمل (ليس) في بعض المواضع ثم يصير إلى أصله وهو الإهمال لأنه حرف، فيقول: "هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله، وذلك الحرفُ ما تقول: ما عبدالله أخاك وما زيدٌ منطلقاً، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أما وهل) أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس) ولا يكون فيها إضمار"، [3] فالقياس في (ما) أن تهمل لأنها حرف غير مختص خلافا لـ(ليس).

فالعمل في الأصل للأفعال لا للحروف والأسماء، وإنما يعمل من الحروف ما اختص منها، كما أشار سيبويه في النصين السابقين.

ب- البناء:

الأصل في الحروف أن تكون مبنية، وما اقترب من الأسماء أو الأفعال منها بُني قياسا عليها.[4]

وبناء الحروف ليس نوعا واحدا، فقد يبنى الحرف على الفتح، وقد يبنى على الضم، وقد يبنى على الكسر، وقد يبنى على السكون. يتحدث سيبويه عن أحوال البناء والإعراب في العربية فيقول في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية): "والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال، قولهم: سوفَ وثمَّ، والكسر فيها قولُهم في باء الإضافة ولامها: بِزيدٍ ولِزيد، والضم فيها: مُنْذُ، فيمن جَرّ بها؛ لأنها بمنزلة (مِنْ) في الأيام، والوقف فيها قولهم: مِنْ وهَلْ وبل وقدْ." [5] فالأصل في الحروف أن تكون مبنية على الفتح أو على الكسر أو على الضم أو على السكون.

([1]) الشاهد في قوله: (كما تغذي) إذ دخلت (ما) على الكاف فكفتها ودخلت على الفعل. يأمر ابنه شيبان باتباع الظليم والدنو منه لعله يصيده ويطعم الناس من شوائه. انظر: الشَّنتمريّ : تحصيل عين الذهب ص٤٢٩، "وقال أبو علي في البغداديات بعد أن نقل عبارة سيبويه: جعل سيبويه كما في هذا البيت كالتي في البيت الأول. وأنشده أبو بكر عن يعقوب أو غيره من أهل الثبت في اللغة: كيما تغذّي القوم." البغدادي٨: ٥٠٢

([2]) سيبويه٣: ١١٦

([3]) سيبويه١: ٥٧

([4]) "وقول من اعتل لبناء نحو: كم، ومن، وما، وإذ، ونحو ذلك، بأن هذه الأسماء لمّا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو: هل وبل وقد، قال فلمّا شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية" ابن جني: الخصائص ١: ١٦٩

([5]) سيبويه١: ١٣و١٧

ج- المعنى:

الأصل في الحرف – قسيم الفعل والاسم – أن يكون لمعنى من المعاني الوظيفية في النحو، وعلى هذا جمهور النحاة[١]، وهم عندما يتحدثون عن أقسام الكلمة في العربية يقسمونها ثلاثة أقسام هي: اسم وفعل وحرف يجيء لمعنى من المعاني. يقول سيبويه في (بابُ علْم ما الكَلِمُ من العربية): "فالكَلِم اسمٌ، وفعلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل... وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ، فنحو: ثُمَّ وسَوْف و واو القسم ولام الإضافة ونحوها" [٢] فالأصل في حروف المعاني أن تكون دالة على معنى من المعاني الوظيفية.

ثانيا: الأصول الخاصة:

أ- الأصول في الحروف المهملة:

١) الأصول في حرفي الاستفهام

١. الهمزة هي الأصل في أدوات الاستفهام [٣]

أدوات الاستفهام أدوات مبهمة، يستفهم بها عن شيء، أو أمر، أو شخص. وهي نوعان: أحرف وأسماء، وهذه الأدوات لا تتساوى في دلالاتها، بل هناك اختلافات دلالية بينها.

وكل أدوات الاستفهام محمولة على الهمزة التي يمكن أن تصلح لجميع حالات الاستفهام، لأنها الأصل وأم الباب. [٤]

---

(١) انظر الفراهيدي ص١٧١ وسيبويه ١: ١٢و١٥ و١٧ و٤: ٢١٨ و٤٧٧ والمبرّد ١: ٣و٤٢و ٣: ٧٣وابن جني: اللمع -تح: فائز فارس – ط: دار الكتب الثقافية – الكويت – عام ١٩٧٢م ص٧ وسر صناعة الإعراب ١: ١١٨و٣٨٧و٢: ٤٩٠ وابن الأنباري: الإنصاف ٢:٦٤٩ و٦٥٠و ٦٩٠

(٢) سيبويه١: ١٢

(٣) لما كانت الهمزة أم باب أدوات الاستفهام خصّت بالأحكام التالية:

- أنها قد تدخل على الحرف (الواو) . انظر: سيبويه ٣: ١٨٧
- أنها تدخل على الفاء. انظر: سيبويه٣: ١٨٩
- أنها تدخل على (مَنْ). انظر: سيبويه ١: ٩٩
- يمكن أن تقع الهمزة بدلا من واو القسم. انظر: سيبويه٣: ٥٠٠

فضلا عن أحكام أخرى هي جواز حذفها، وأنها ترد لطلب التصور، أنها تدخل على الإثبات، وتمام التصدير، وجواز ذكر المفرد بعدها. انظر ابن هشام : المغني ص١٩ حتى ٢٤

(٤) انظر المبرد ٢: ٤٦و٧٤ وابن جماعة ص ٥٠٤ والمرادي ص ٣١ والأستراباذي ٤: ٤٤٨ وابن هشام: المغني ص١٤ والسيوطي :الهمع ٢: ٣٦٠ والمؤيد، فائزة بنت عمران ص١٣٣ والعثمان، حسن أحمد ص٩

والحديث عن همزة الاستفهام يشابه الحديث عن (إن) الشرطية إلى حد ما، فكل منهما أصل في بابه. يقول سيبويه :"وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز، كما جاز ذلك في هلا، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره[١]، وليس للاستفهام في الأصل غيره[٢]، وإنما تركوا الألف في من ومتى وهل ونحوهن حيث أمنوا الالتباس، ألا ترى أنك تدخلها على من إذا تمت بصلتها، كقول الله عز وجل: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٣] وتقول: أمْ هلْ فإنما هي بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف استغناء إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام... فهي ههنا بمنزلة (إن) في باب الجزاء فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك: إن شاء الله أمكنني من فلان فعلت كذا وكذا. ويختار فيها النصب لأنك تضمر الفعل فيها لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم، وكذلك كنت فاعلاً في (إن) لأنها إنما هي للفعل"[٤] فهمزة الاستفهام يمكن أن تدخل على الجملة الفعلية والجملة الاسمية، وإذا اجتمع بعدها اسم وفعل أمكن أن يتقدم الاسم على الفعل؛ لأنها أم باب الاستفهام، لكن تأخّر الاسم وتقدم الفعل هو الأجود والأولى، لأن الأصل في أدوات الاستفهام أن تدخل على الأفعال، فالهمزة ــ كما يرى سيبويه ــ حرف الاستفهام الوحيد، وكانت تدخل في الأصل على أدوات الاستفهام الأخرى، لكنهم تركوا ذلك لمّا أمنوا اللبس، وفُهِمَ المراد، لذا كانت الهمزة أصل الباب في الاستفهام مثلما كانت (إن) أصل الباب في الشرط.

أدوات الاستفهام:

الهمزة أم باب الاستفهام، ولكنها ليست الوحيدة، بل إلى جانبها أدوات أخرى، لكل منها دلالة، فقد تكون للعالم، أو غير العالم، أو الزمان، أو المكان، أو الحال، أو العدد.

وأدوات الاستفهام قسمان: أحرف وأسماء. وأما الأحرف فهي فضلا عن الهمزة هل، وهي الحرف الوحيد للاستفهام إلى جانب الهمزة. [٥] وباقي أدوات الاستفهام أسماء.

---

(١) يمكن أن تأتي حرفا للنداء أيضا. كقول الحارث بن خالد المخزومي:

أَظَلُومُ إنّ مُصابَكُمْ رَجُلاً   أهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ.

انظر ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٥٢٧ والمغني ص١٧

(٢) قال أبو سعيد: الأصل عند سيبويه في قولك: من أخوك؟ أن تقول: أمن أخوك؟...واستغنوا عن الألف فيها، لأنها لاتُشكل، ولا يظن بنزع الألف منها أنها خبر" السيرافي ٣: ١١٠

(٣) سورة فصلت الآية ٤٠

(٤) سيبويه١: ١٠٠

(٥) انظر سيبويه ٤: ٢٢٠

ولأدوات الاستفهام الصدارة في الجملة العربية، إذ الأصل في الجملة أن تأتي لاحقة لأداة الاستفهام، ولا تكون أدوات الاستفهام إلا مبدوءا بها[١]، وإن تقدمها فعل مما ينصب مفعولين، فإنها تعلقه عن عمله. كقوله تعالى:﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾. [٢]

الأصل أن يدخل الاستفهام على الفعل:

الأصل أن تدخل أدوات الاستفهام على الأفعال، يقول سيبويه: "باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام وذلك أنّ من الحروف حروفا لا يُذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا". [٣]

فإن اجتمع بعدها فعل واسم قُدّم الفعل على الاسم، ولم يجز تقديم معمول الفعل عليه إلا في الشعر. يقول سيبويه: " وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم توسعوا فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلق، وهل زيد في الدار، وكيف زيد آخذ، فإن قلت: هل زيداً رأيت، وهل زيد ذهب، قبح ولم يجز إلا في الشعر؛ لأنه لمّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب"، [٤] فالأصل في أدوات الاستفهام أن تدخل على الأفعال، إلا أن العرب قد توسعت في هذا، فابتدأت بعدها بالأسماء، ولعل هذا التوسع الذي جعلها أدوات مهملة غير عاملة.

وعندما يجتمع بعدها اسم وفعل، فالأصل عندئذ أن يتقدم الفعل ويتأخر الاسم، يقول سيبويه: "واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام[٥] نحو: هل وكيف ومن اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل"، [٦] فدخول أدوات الاستفهام على الفعل أصل، وهو أولى بأن يقع، واجتماع الاسم والفعل بعد تلك الأدوات يجعل دخول تلك الأدوات على الاسم أو الفعل ممكنا.

---

(١) ما لم تسبق بحرف جر أو يُضف إليها.

(٢) سورة الكهف الآية ١٢

(٣) سيبويه١: ٩٨

(٤) سيبويه١: ٩٩

(٥) استخدم سيبويه مصطلح (الحرف) للدلالة على حرف المبنى، وعلى الكلمة المفردة، وعلى حرف المعنى. وقد أشار الكفوي إلى أن الحرف عند الأوائل – لا عند سيبويه فقط – له الدّلالات السّابقة. يقول: "والحرف عند الأوائل: ما يتركّب منه الكلم من الحروف المبسوطة، وربّما يطلق على الكلمة أيضا تجوّزًا، وإطلاق الحرف على ما يقابل الاسم والفعل عُرفٌ جديد" الكفوي ص٣٩٤ وانظر القوزي: عوض حمد ص١١٦

(٦) سيبويه٣: ١١٥

على أن مجيء الاسم بعد أدوات الاستفهام وبعده فعل قبيحٌ لغةً، فاجتماع الاسم والفعل بعد أداة الاستفهام يجعل الفعل هو الأولى بأن يتقدّم على الاسم. يقول سيبويه: "واعلم أن حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربته؟ لم يجز إلا في الشعر"،[١] فدخول أدوات الاستفهام على الفعل أولى إذا اجتمع بعدها فعل واسم، وهو الأصل أيضا.

٢) حروف العطف:

حروف العطف من الحروف المهملة في اللغة العربية، لأنها غير مختصة بالدخول على الأفعال أو على الأسماء[٢]. وهي كثيرة يتميز كل منها من الحروف الأخرى بمعنى أو معان تخصه. وأشهر هذه الحروف:

الواو:[٣]

تعد الواو الأصل في حروف العطف[٤] وأم بابها عند أغلب النحاة.[٥] يقول ابن الأنباري في باب العطف: "فإن قيل: لم كان أصل حروف العطف الواو؟ قيل: لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط، وأمّا غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد...فإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المُفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب".[٦]

---

(١) سيبويه١: ١٠١

(٢) ومثلها الواو التي تعد أم بابها ومع ذلك فهي تعمل في باب القسم على الرغم من عدم اختصاصها.

(٣) للواو خمسة عشر قسما: العاطفة أولها. انظر ابن هشام: المغني ص٤٦٣

(٤) ولأنها كذلك فهي تختص بخمسة عشر حكما دون سائر أدوات الباب:

أحدها: احتمال معطوفها المعاني الثلاثة (المعية والترتيب وعكسه)، والثاني: اقترانها بإما، والثالث: اقترانها بـ لا إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية، والرابع: اقترانها بـ لكن نحو (ولكنْ رسولَ الله) [سورة الأحزاب الآية ٤٠] والخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، والسادس: عطف العقد على النيف، والسابع: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها، والثامن: عطف ما حقه التثنية أو الجمع، والتاسع: عطف مالا يستغنى عنه، والعاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص وبالعكس، والثاني عشر: عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد، والثالث عشر: عطف الشيء، والرابع عشر: عطف المقدم على متبوعه للضرورة، والخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار. انظر ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٦٤- ٤٦٧

(٥) انظر المبرّد ٢: ٤٦ والحريري ص٢٩٧ والمالقي ص٤٧٣ والمرادي ص١٥٨ والمؤيد، فائزة بنت عمران ص١٦٤ والعثمان، حسن أحمد ص٢٣٩

(٦) ابن الأنباري: أسرار العربية ص ٢٦٧

والأصل في الواو العاطفة أن تفيد الجمع بين شيئين والإشراك بينهما دون أهمية للترتيب بهذا الجمع، يقول سيبويه: "هذا باب ما أشْرَكَ بين الاسمينِ في الحرف الجارّ فَجَرَيا عليه، كما أشرك بينهما في النّعْت، فَجَرَيا على المنعوت، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحِمارٍ قبلُ، فالواوُ أشركتْ بينهما في الباءِ فجريا عليه، ولم تَجعلْ للرّجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون بها أولَى من الحمار، كأنك قلت: مررتُ بهما، فالنفيُ في هذا أن تقولَ: مامررتُ برجلٍ وحمار، أي: ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، والمَبْدوءُ به في المُرور عمرٌو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدة، فالواوُ تَجمع هذه الأشياءَ على هذه المعاني". [1]

يعلق الشّنتمريّ على الباب السابق (باب ما أشْرَكَ بين الاسمينِ في الحرف الجارّ فَجَرَيا عليه): "ساق سيبويه في هذا الباب حروف العطف وبدأ بالواو لأنها أقواها من حيث عطف بها في الإيجاب والجحد وفي كل ضرب من الفعل"، [2] فالواو أقوى الحروف العاطفة لأنها الأصل.

وقد أشار ابن هشام إلى مطلق الجمع للواو العاطفة، إذ قال عنها: "معناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، نحو:﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾، [3]

وعلى سابقه، نحو:﴿ ولَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ ﴾، [4] وعلى لاحقه ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [5]، وقد اجتمع هذان في :﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾[6]" [7]، فالأصل في الواو العاطفة أن تكون لمطلق الجمع.

يقول سيبويه في هذا المعنى: "أما ما يكون قبل الحرف الذي يجاء به له فالواو التي في قولك: مررت بعمرٍو وزيدٍ، وإنما جئت بالواو لتضمّ الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليلٌ على أنّ أحدهما قبل الآخر"، [8] فالواو للجمع بين الشيئين دون أهمية للترتيب.

الفاء:

تدلّ الفاء العاطفة عند الجمهور على الاشتراك والتّرتيب والتّعقيب[1]، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، حيث قال: "الفاء وهي تضمّ الشّيء إلى الشّيء، كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك

---

(1) سيبويه١: ٤٣٨

(2) الشّنتمريّ : النكت ١: ٤٣٩

(3) سورة العنكبوت: الآية ١٥

(4) سورة الحديد: الآية ٢٦

(5) سورة الشورى: الآية ٣

(6) سورة الأحزاب: الآية ٧

(7) ابن هشام: مغني اللبيب ص٤٦٣

(8) سيبويه٤: ٢١٦

متّسقاً بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: مررت بعمرو فزيدٍ فخالدٍ، وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا، وإنما يقرو أحدهما[٢] بعد الآخر"، [٣] فالمعطوف بالفاء لاحق للمعطوف عليه بفاصل زمني قصير.

ثم: [٤]

تقترب (ثمّ) من الفاء في معناها الأصلي، ولكن الفرق بينهما التعقيب والتراخي. فبينما تدل الفاء على التعقيب، تدل (ثمّ) على التراخي عند الجمهور، علما أن سيبويه لم يشر إلى التراخي صراحة في المعطوف بـــ(ثم). مثلما أشار إلى التعقيب في المعطوف بالفاء بقوله: (يقرو) في النص السابق. يقول: "ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران، وجعلتْ (ثم) الأول مبدوءاً به، وأشركتْ بينهما في الجر"[٥] أشركت (ثمّ) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم مع إفادة التركيب والتراخي، ويدل على ذلك قوله: "فالمرور ههنا مروران"؛ لأنهما في زمنين مختلفين.

أو[٦]:

الأصل في (أو) أن تكون عاطفة لأحد شيئين دون الآخر، يقول سيبويه: "ومن ذلك قولك: مررت برجل أو امرأة، فـــ(أو) أشركتْ بينهما في الجر، وأثبتتِ المرور لأحدهما دون الآخر، وسوّت بينهما في الدعوى"،[٧] فالأصل في (أو) أن تكون عاطفة لأحد الشيئين.

لا:

الأصل في لا العاطفة أن تفيد النفي بنفسها [٨] نفي الحكم عن الثاني وإثباته للأول، عندما يكون السامع شاكّاً فيه مترددا في قبوله، فيخشى أن يلتبس ذلك عليه. يقول سيبويه: "ومن ذلك:

---

(١) قال الفراء إنها لا تفيد الترتيب مطلقا. انظر ابن هشام المغني ص ٢١٤

(٢) يقرو : يتبع أحد المتعاطفين الآخر

(٣) سيبويه٤: ٢١٧

(٤) ذهب قوم إلى أنها لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُـمّ جَعَـلَ مِنْهَـا زَوْجَهَـا﴾ سورة الزمر الآية ٦. انظر ابن هشام : المغني ص١٥٩

(٥) سيبويه١: ٤٣٨

(٦) ذكر ابن هشام لها اثني عشر معنًى. انظر ابن هشام : المغني ص ٨٧

(٧) سيبويه١: ٤٣٨

(٨) أي:لا يتقدمها حرف نفي سابق فيكون النفي له. وقد ذكر ابن هشام ثلاثة شروط لها لتكون عاطفة هـــي: أن يتقدمها إثبات، وألا تقترن بحرف عطف، وأن يتعاند متعاطفاها.انظر ابن هشام: المغني ص ٣١٨

مررت برجلٍ لا امرأةٍ، أشركتْ بينهما (لا) في الباء، وأحقّتِ المرورَ للأول، وفصلتْ بينهما عند من التبسا عليه، فلم يدرِ بأيهما مررت". [1]

بل[2] ولكن[3]:

تستخدم (بل) للإضراب، كما تستخدم (لكنْ) للاستدراك، وهما مصطلحان غير مستخدمان لدى سيبويه، [4] وكلاهما يقضي إثبات الحكم للثاني دون الأول، وهذا هو المعنى الأصل فيهما، يقول سيبويه: "ومن ذلك: ما مررت برجلٍ بل حمارٍ وما مررت برجلٍ ولكنْ حمارٍ، أبدلت الآخر من الأول، وجعلته مكانه، وقد يكون فيه الرفع على أن يُذكَر الرجُلُ، فيقال: من أمره ومن أمره، فتقول أنت: قد مررت به فما مررت برجلٍ بل حمارٌ، ولكن حمارٌ"[5]، أي: بل هو حمارٌ، ولكن هو حمارٌ"، [6] فالحكم قد انتفى في الأمثلة السابقة عن الأول بعدما أضرب المتكلم عنه واستدرك ليثبته للثاني، سواء أكان العطف عطف مفردات جاء ما بعدها مجرورا، أم عطف جمل فجاء ما بعدهما مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

أم:

(أم) مثل (أو) إلا أنّ (أم) تُسبَق بهمزة الاستفهام لتفيد التعيين، أما (أو) فلا تسبق باستفهام، وطلب التعيين قريب من معنى أحد الشيئين، والأصل في أم أن تكون للتعيين، يقول سيبويه: "وأما قولهم: أمررت برجل أم امرأة؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به؟ فإنّ (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما (أو)" [7]

---

(1) سيبويه١: ٤٣٩

(2) ذكر ابن هشام أن (بل) العاطفة تلك التي يليها مفرد لا جملة. انظر ابن هشام : المغني ص ١٥٢

(3) يشترط فيها شرطان لتكون عاطفة هما: أن يتقدّمها نفي أو نهي، وألا تقترن بالواو. انظر ابن هشام : المغني ص ٣٨٥-٣٨٦

(4) إنما يطلق عليه الانقطاع، أو القول على كلامين. انظر القوزي، عوض حمد ص١٤٥

(5) على إضمار مبتدأ، تقديره: هو. انظر: الشّنتمريّ : النكت ١: ٤٤٠

(6) سيبويه١: ٤٣٩

(7) سيبويه١: ٤٤٠

ب- الأصول في الحروف العاملة:

١)حروف الجزم:

الجزم خاص بالفعل المضارع دون غيره من الأسماء والأفعال، وهو نظير الجرّ في الأسماء. والأصل في الجزم أن يكون بالسكون، وعلاماته الفرعية حذف النون وحذف حرف العلة. يقول سيبويه: "وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنّه ليس في الأسماء جزمٌ، لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال". [١]

والجزم فرع في المضارع، والأصل فيه أن يكون مرفوعا؛ لأن الأصل في الجزم وجود الجازم، أما الرفع فلا يحتاج إلى أداة ترفعه. [٢]

والحروف الجازمة قسمان: الأول يجزم فعلا مضارعا واحدا، والآخر يجزم فعلين مضارعين.

١. الحروف التي تجزم فعلا مضارعا واحدا:

وهي أربعة: (لم، ولمّا، ولا الناهية، ولام الأمر) وهي حروف تباشر الفعل المضارع، لأن الجزم خاص به. يقول سيبويه: "واعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة، والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثمّ لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجارّ، وقد أضمره الشاعر شبهه بإضمارهم رُبّ وواو القسم في كلام بعضهم". [٣]

فالجزم خاص بالفعل المضارع ونظيره في الأسماء الجر، ومثلما كان الجازم لا يضمر، كان الجار لا يضمر إلا في الشعر ضرورة، وإضمار واو القسم - لدى بعضهم- خصوصية تتمتع الواو بها دون غيرها.

---

(١) سيبويه١: ١٤

(٢) اختلف النحاة في رفع الفعل المضارع فقال أكثر الكوفيين: يرتفع لتعريه عن الناصب والجازم، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بحروف المضارعة، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم. انظر العكبري: اللباب ٢: ٢٥ وابن الأنباري: الإنصاف ٢: ٥٥٠ وما بعدها.

(٣) سيبويه٣: ٩

- **الأصل في حروف الجزم (لم)**

الأصل في حروف الجزم (لم)، [1] وغيرها من أخواتها بمنزلتها وفرع لها. يقول سيبويه: "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم ولمّا واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك: لاتفعل. فإنّما هما بمنزلة (لم)، واعلم أنّ هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطعِ اللهُ يمينَك، وليجزِكَ اللهُ خيراً." [2] فلام الأمر ولا الناهية بمنزلة (لم) التي هي الأصل.

ولـــ(لم) وظائف غير الجزم كالقلب والنفي، وتقوم (لم) بنفي الماضي المحقق بـــ(قد). يقول سيبويه: "ولم وهي نفيٌ لقوله: قد فعل". [3]

فمثلما كانت (قد) في الإثبات فكذلك (لم) تستخدم لنفي ذلك المثبت. [4]

٢. حرفا الشرط الجازمان لفعلين مضارعين:

الأصل في أدوات الشرط (إنْ):

تعدّ (إنْ) الأصل في أدوات الشرط، وأم بابها – وعلى هذا جمهور النحاة[5]– لما لها من خصوصيات تختص بها، [6] يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن (إنْ) هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكنّ استفهاما، ومنها

---

(1) انظر ابن أرسلان: التعليقة على ملحة الإعراب– تح: عائشة قاسم الشماخي– رسالة ماجستير– كلية التربية للبنات– أبها. ص ٤٧ والعثمان، حسن أحمد ١٨٣

(2) سيبويه٣: ٨

(3) سيبويه ٤: ٢٢٠

(4) قال الشّنتمريّ : "وما بين (لم) و(لمّا) كما بين (فعَلَ) و(قد فعَلَ) فـ(لم) نفيُ فعَلَ، و(لما) نفيُ قد فعل" الشّنتمريّ : النكت ١: ٦٩٥

(5) انظر سيبويه٣: ٦٣ و٣: ١١٢ والمبرد ٢: ٤٦ وابن السراج: ٢: ١٥٨وابن الأنباري: أسرار العربية ص٣٣٦ والعكبري: اللباب٢: ٥٠ وابن يعيش: شرح المفصل ٧: ٤١ والأستراباذي ٢: ٢٥٣ والكيشي ص٤٦٠ والمرادي ص٢٠٨ والسيوطي: الأشباه والنظائر٣: ٢٤٩ والمؤيد، فائزة بنت عمران ص١٤٧ والعثمان، حسن أحمد ص٤١

(6) لأن (إن) أصل أدوات الشرط وأم بابها فهي تتمتع بخصوصيات تميزها من غيرها، ومن أهم خصوصياتها:

- جواز دخولها على الاسم. انظر سيبويه ٣: ١١٢، ١١٣
- وقوع (لا) قبلها يقوي الجزاء. انظر سيبويه ٣: ٧٧
- وقوع (لا) بعدها يعد لغوا. انظر سيبويه ٢: ٧٧
- حذف كان بعدها. انظر سيبويه ١: ٢٥٨، ٢٦٤، ٣: ١١٣

ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة"، [١] فالأصل في (إنْ) أن تكون شرطية لأن بعض أدوات الشرط قد تكون أدوات استفهام، وبعضها الآخر لا تكون شرطية إلا إذا لحقتها ما نحو: إذما، وحيثما، وكيفما. أما (إنْ) فهي شرطية من غير (ما) "لأنها الأصل في باب الجزاء"[٢] .

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ معنى الشرط والمجازاة لا يفارقها أبدا. يقول: "ويجوز الفرق[٣]في الكلام في (إنْ) إذا لم تجزم في اللفظ،[٤] نحو قوله:[٥]

عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا[٦]

فإن جزمتَ ففي الشعر، لأنه يشبَّه بـــ(لم)، وإنّما جاز هذا في الفصل، ولم يشبه (لم)، لأن (لم) لا يقع بعدها فَعَلَ، وإنّما جاز هذا في (إن)؛ لأنّها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: (إن خيرا فخير، وإن شرا فشرٌ)[٧]"،[٨] ولأنها أم الباب في الجزاء يجوز فيها ما يمكن أن يعد ضعفا فيما سواها، فيمكن أن تفارق الفعل كما ورد في قول الشاعر على الرغم من أنها حرف مختص.

<u>الأصل في أسلوب الشرط الجازم أن تتقدم فيه الأفعال على الأسماء:</u>

الأصل في حروف الشرط أن تباشر الفعل؛ لأنها مختصة، واختصاصها يؤدي إلى عملها، وعملها الجزم، والجزم خاص بالأفعال، والأصل فيها أن تدخل على الفعل المضارع، لأن الجزم خاص بالفعل المضارع، فإن لم يكن بعدها فعل مضارع، جُعل الفعل في محل جزم.

---

(١) سيبويه٣: ٦٣ و انظر٣: ١١٢

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف ٢: ٦١٦

(٣) أي: يجوز أن تفارق الفعل فيفصل بينهما اسم إن لم تجزم.

(٤) علما أن (إن) قد تكون مخففة من الثقيلة، وقد تكون نافية، وقد تكون زائدة لازمة للتعميم، على أنّ الأصل فيها أن تكون شرطية.

(٥) البيت مجهول القائل. انظر سيبويه ٣: ١١٣

(٦) "أراد: وإن خرب معمورها خرب، وهراة اسم موضع، وهذا جائز في الكلام إذا كان الفعل ماضيا مع (إن) خاصة، لأنها أصل الجزاء" الشّنتمريّ : النكت ٢: ٧٥٧

(٧) تمام الحديث : "ما أسر عبدٌ سريرةً إلا ألبسه الله رداءها إن خيرا فخير وإن شرا فشر" رواه السيوطي عن جندب البجلي برقم ٧٨١٣ انظر المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير – ط٢: دار المعرفة – بيروت – ١٣٩١هـ ٥: ٤١٩

(٨) سيبويه٣: ١١٣ و انظر: ١: ١٣٤و ٣: ١٥٢ و٤: ٢٢٠

وحروف الشرط تشابه حروف الاستفهام في أوجه عدة، منها: دخول حروف الشرط على الأفعال، وقد تدخل على الأسماء، لكن دخولها على الأفعال أولى، يقول سيبويه: "واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنّهم شبّهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر؛ لأنّ حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ ويفعل، ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الّذي، فلّما كانت تصرّف هذا التصرُّف وتفارق الجزم ضارعت ما يجرُّ من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة، نحو: ضارب عبدالله، لأنك إن شئت نوّنت ونصبت، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني: ضاربِ، فلذلك لم تكن مثل (لم، ولا في النهي، واللام في الأمر) لأنهن لا يفارقن الجزم"، [1] فالأصل في أدوات الشرط أن تتقدم فيها الأفعال على الأسماء لأنها مشبهة بحروف الجزم، والجزم خاص بالأفعال دون الأسماء.

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلا

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلا مضارعا غير مسبوق بسابقة، لأن الأصل في الجزم أن يقع لفظا، وقد يكون الجواب جملة فيقع عندها الجزم محلا.

يقول سيبويه: "وقد بلغنا أن بعض القرّاء قرأ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هاديَ لَهُ ويَذَرْهُمْ فِيْ طُغْيَانِهِم يَعْمَهُوْن﴾، [2] وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره". [3]

ولأن الأصل في العملِ الإعرابُ الظاهرُ، فالأصل في جملة جواب الشرط أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، حتّى يتم الجزم لفظا لا محلا. يقول سيبويه: "واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، فأمّا الجواب بالفعل، فنحو قولك: إن تأتني آتك، وإن تضربْ أضربْ، ونحو ذلك، وأمّا الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بــ(ثم). ألا ترى أنّ الرجل يقول: افعل كذا وكذا، فتقول: فإذن يكون كذا وكذا، ويقول: لم أغثْ أمسِ، فتقول: فقد أتاك الغوث اليوم، ولو أدخلت الواو و(ثم) في هذا

---

(1) سيبويه ٣: ١١٢ وانظر: ١: ١٣٤

(2) سورة الأعراف الآية ١٨٦ وهذه قراءة حمزة والكسائي بالجزم وبالياء، وقرأ أبو عمرو وعاصم (ويَذَرُهم)، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر(ونَذَرُهم) بالرفع والنون. انظر أبا حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير- طبع بعناية عرفات العشا حسونة – ط: دار الفكر – بيروت – ١٩٩٢م ٢: ٦٩٢

(3) سيبويه٣: ٩١

الموضع تريد الجواب لم يجز"[١] فجواب الشرط لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء؛ لأن الفعل يجزم، والجملة في محل جزم إذا كانت مقترنة بالفاء.

٢) الحروف الناصبة:

الحروف الناصبة للفعل المضارع حروفٌ عاملة، لأنها حروف مختصة، تدخل على الأفعال دون الأسماء، والأصل فيها أن يليها الفعل المضارع مباشرة دون أن يفصل بينهما فاصل؛ لأنه لا يعرب من الأفعال إلا الفعل المضارع، يقول سيبويه: "فلما كان قبيحاً عندهم أنْ يذكروا الاسم بعد (أنْ)، ويبتدئوه بعدها كقبح: كي عبداللهِ يقولَ ذاك. حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا: إذ صرتَ منطلقاً فأنا أنطلقُ معك، لأنها في معنى (إذ) في هذا الموضع، و(إذ) في معناها أيضاً في هذا الموضع، إلا أن (إذ) لا يحذف معها الفعل."[٢] يسوق سيبويه هذا النص عند حديثه عن العباس بن مرداس[٣]:

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ   فإنّ قَوميَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ[٤]

لأن (أنْ) المصدرية الناصبة يقبح أن تدخل على الاسم، فإن دخلت قدرنا فعلا محذوفا، كما يقبح أن تدخل (كي) على المبتدأ، وهي بالتالي كـــ(إذ) الواجب ذكر الفعل بعدها.

---

(١) سيبويه٣: ٦٣

(٢) سيبويه ١: ٢٩٤

(٣) انظر العباس بن مرداس: الديوان – جمع وتحقيق: يحيى الجبوري – ط: دار الجمهورية – بغـــداد – عـــام ١٩٦٨م ص١٢٨

(٤)"الشاهد فيه حمل (ذا نفر) على إضمار (كان)، والتقدير: لأن كنت ذا نفر فحذفت (كان) وجعلت (ما) لازمـــة لـــ(أن) عوضا من حذف الفعل بعدها، ومعنى الكلام الشرط؛ ولذلك دخلت الفاء جوابا لـــ(أما)... والضـــبع هنـــا السنة الشديدة، أي أن كنت كثير القوم عزيزا فإن قومي موفورون لم تهلكهم السنون" الشّنتمريّ : تحصيل عـــين الذهب ص ١٩٧

"وقال ابن الأعرابيّ: ليس يريدون بالضّبع السنة، وإنّما هو أنّ الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار، وسقطت قواهم، فعاثت فيهم الضباع والذّئاب، فأكلتهم، ومنه قوله:

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ   فإنّ قَوميَ لم تأكلْهُمُ الضّبُعُ

أي: إنّ قومي ليسوا بضعافٍ تعيث فيهم الضباع والذئاب" البغدادي ٤: ١٨

٧. (أنْ) هي الأصل[1] في الحروف الناصبة :

تعدّ (أنْ) أمّ نواصب الفعل المضارع لقوتها يتحدّث ابن هشام عن نواصب الفعل المضارع فيقول: "الناصب الرابع (أن) وهي أم الباب، وإنّما أخّرت في الذّكر لما قدّمناه،[2] ولأصالتها في النّصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة". [3]

ويرى سيبويه أن حروف النصب (أن ولن)، وينْصب الفعل المضارع بـــ(أنْ) المضمرة بعد اللامين: التعليل والجحود، وحروف العطف، و(إذن) على رأي الخليل إلا أنّ الأصل في الحروف الناصبة (أن).

يقول سيبويه في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء: "اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها، لا تعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: (أن) وذلك قولك: أريد أنْ تفعل"،[4] فالحروف الناصبة حروف عاملة، وعملها نصب الفعل المضارع، وهي لا تنصب الأسماء؛ لأنها مختصة بالدّخول على الأفعال فقط.

وحروف النصب محمولة على (أن) لأنها الأصل. يقول الشّنتمريّ : "وأما (لن، وكي، وإذن) فمحمولة على (أنْ) في النصب لمشاركتها لها في الاستقبال، والدليل على ذلك أنّ (إذن) تدخل

---

(1) لأنها الأصل في الحروف الناصبة، فإنها تتمتع بخصوصيات تخصها دون أخواتها.

ومن تلك خصوصياتها:

- النصب بها وهي محذوفة. انظر سيبويه٣: ٣٠٧
- الرفع بها مع تقديرها محذوفة. انظر سيبويه٣: ٩٩، ١٠٠
- حذف كان بعدها. انظر سيبويه ١: ٢٩٣، ٣: ٧، ١٤٩
- أنها حرف مصدري تكون مع صلتها اسما. انظر سيبويه ٤: ٢٢٨
- عملها مضمرة بعد عدد من الأحرف. انظر سيبويه٣: ٥، ٧، ١٦، ٢٨، ٤١، ٩٠، ٩٧
- حذف حرف الجر قبلها٣: ١٥٤، ١٥٥

(2) قدّم ابن هشام في حديثه عن الحروف الناصبة أنه سيبدأ بـــ(لن) لأنها ملازمة للنصب، وسيختمه به عن (أن) لطول الكلام عليها. انظر ابن هشام: شرح قطر الندى – تح: محمد محيي الدين عبدالحميد– ط١١: القاهرة– عام ١٣٨٣هـــ ص٥٨

(3) ابن هشام: شرح قطر الندى ص ٦١ وهذا الرأي لم يتفرد به وحده، وإنما اتفق عليه النحاة. انظر الحريري ص ٣٤٠ وابن الأنباري: أسرار العربية ص٣٣٢ والعكبري: اللباب ٢: ٣٠ وابن يعيش: شرح المفصل ١: ٢٠ والمالقي: رصف المباني – تح: أحمد الخراط ط٢: دار القلم– دمشق – عام ١٩٨٥م ص ١٩٣ والكيشي: الإرشاد إلى علم الإعراب –تح: محسن سالم العميري– ط١: مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة– عام ١٩٨٩م ص ٤٤٤ والمرادي ص ٢١٧ والمؤيد، فائزة بنت عمران ص ١٣٩ والعثمان، حسن أحمد ص٢٩

(4) سيبويه٣: ٥

على الحال فيبطل النصب بها."؛ [١] لأن هذه الفروع تخلفت عن الأصل وتشابهت معه، فأما الشبه بينهما ففي توجيه الفعل للمستقبل، فإن فقدت إحداها هذا التوجيه لم تعمل، كإذن التي من شروط النصب بها أن تكون خالصة للمستقبل.

وقد أورد السيوطي مثل هذا بقوله: "(أنْ) أصل نواصب المضارع، ولن وكي وإذن فروع عنها، ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظهور". [٢]

لن:

حرف ناصب ينصب الفعل المضارع، يُستخدم لنفي المستقبل القريب. يقول سيبويه: "لن وهي نفيٌ لقوله: سيفعل"، [٣] فمادامت (لن) نفيا للفعل المضارع المبدوء بالسين، فهي إذن مما يخصص الفعل المضارع بالمستقبل القريب.

ويرى الخليل أنّ (لن) مركبة من (لا) النافية و(أن) الناصبة. يقول سيبويه: "و(لن) أمّا الخليل فزعم أنّها (لا أن)، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: ويلمّه يريدون: وي لأمّه، وكما قالوا: يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلاّ بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي هل ولا" [٤]

إذن: [٥]

مذهب سيبويه أن (إذن) هي العاملة الناصبة، فهي تنصب إذا كانت مبتدأة وكانت جوابا[٦]. يقول: " اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عَمَلَ (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذن أجيئَك، وإذن آتيَك". [٧]

وذكر سيبويه عن غيره عن الخليل أنّها تَنصب بـ(أنْ) المضمرة بعدها، لكنه ردّ هذا الرأي؛ لأنها ليست كالحروف الجارّة التي تُضمر بعدها (أنْ)، وذكر أن مذهب الخليل في ذلك ما سمعه

---

(١) الشّنتمريّ : النكت ١: ٦٩٢

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١: ٥٥٤

(٣) سيبويه ٤: ٢٢٠

(٤) سيبويه٣: ٥

(٥) "قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم، والأصل في (إذن أكرمك): إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض التنوين عنها" ابن هشام: المغني ٣٠

(٦) شروط عملها عند الجمهور أكثر مما ذكر، وهي: أن تكون جوابا، مبتدأة، دالة على الاستقبال، متصلة بمنصوبها، فإن فصل فاصل كان بالقسم أو بلا النافية، وذهب آخرون إلى أنه يجوز الفصل بالنداء أو بالدعاء أو بالظرف أو بالجار والمجرور. انظر السيوطي: همع الهوامع ٢: ٣٧٤

(٧) سيبويه٣: ١٢

هو منه. يقول: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أن) مضمرةٌ بعد (إذن) ولو كانت مما يضمر بعده (أن) فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت: عبدالله إذن يأتيك، فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك، لأن المعنى واحد، ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبدالله، كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب، فهذا ما رووا، وأما ما سمعت منه فالأول". [١]

وقد تُلغى (إذن) مع استيفائها شروط العمل، وهي لغة رواها سيبويه عن عيسى بن عمر. يقول: " وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تُبعِدن ذا، ولم يكن ليَروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل". [٢]

ومن أهم ما تضيفه الحروف الناصبة من دلالات على الفعل المضارع دلالة الاستقبال، إذ تجعله دالا على المستقبل.

كي: [٣]

يتعين أن تكون (كي) حرفا مصدريا بمنزلة (أنْ) إذا دخلت عليها اللام عند البصريين، فإنْ لم يدخل عليها اللام جاز فيها أن تكون حرفًا مصدريا ناصبا، واللام مقدرة قبله، وأن تكون جارة، و(أنْ) مضمرة بعدها. [٤]

ومذهب سيبويه والأكثرين أنها حرف مشترك، فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفا تنصب المضارع بعده. [٥]

يقول سيبويه: "فمن قال: (كيمه) فإنه يضمر (أن) بعدها، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه (كيمه) فإنها عنده بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ومن قال: كيمه جعلها بمنزلة اللام، واعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد (حتّى وكي)، كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، وقد ذكر حالها فيما مضى. واكتفوا عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنّهما ليسا مما يعمل في الفعل وأنّ الفعل لا

([١]) سيبويه٣: ١٦

([٢]) سيبويه٣: ١٦

([٣])اختلف النحاة في (كي) فعدّها بعضهم جارة، وعدها آخرون ناصبة، وعدّها سيبويه ومن وافقه حرفا مشتركا يجر تارة وينصب أخرى. يقول السيوطي: "(كي) إن كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور، أو الجارة فبأن مضمرة، وجوز الكوفية إظهارها، وتتعين الأولى بعد اللام، والثانية قبلها وتترجح مع إظهار (أن) وأنكر الكوفية كونها جارة، وقوم كونها ناصبة، ولا تفيد الناصبة علة، ولا تتصرف، بل تجر باللام " السيوطي: همع الهوامع ٢: ٣٦٨

([٤]) انظر ابن هشام: المغني ص٢٤١ وعضيمة، محمدعبدالخالق: دراسات لأسلوب القرآن ٢: ٤٢٨

([٥]) انظر السيوطي: همع الهوامع ٢: ٣٦٨

يحسن بعدهما إلاّ أن يحمل على(أن) فأن ههنا بمنزلة الفعل في أمّا، وما كان بمنزلة أمّا ممـا لا يظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأن". (١)

وتعمل (أن) مضمرة بعد الحروف التالية:

- **الفاء:**

يرى سيبويه أن ما ينتصب بعد الفاء العاطفة ينتصب بأن المضمرة بعدها لأن معناها والفعل الذي بعدها معنى الاسم، وأن المضمرة حرف مصدري ناصب يمكـن أن تـؤول ومـا بعـدها بمصدر. يقول: "هذا باب الفاء اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)، ومـا لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ، أو مبني على مبتدأ، أو موضع اسم مما سوى ذلك – وسأبين ذلك إن شاء الله– تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم تـرد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدثُني، ولكنّك لمّا حوّلت المعنـى عـن ذلك تحوّل إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلمّا أردت ذلك استحال أن تضمّ الفعل إلى الاسم فأضمروا (أن) لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلمّـا نـووا أن يكـون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضمّوا الفعل إليه، فلمّا أضمروا (أنْ) حسن؛ لأنه مـع الفعل بمنزلة الاسم و(أنْ) لا تظهر ههنا"، (٢) فالفعل الذي ينتصب بعـد الفـاء ينتصـب بـأن المضمرة؛ لأن الفاء العاطفة لا تعطف فعلا على اسم؛ وتقدير (أنْ) مضمرة بعد الفاء يجعلها مـع الفعل مصدرا مؤولا معطوفا على الاسم السابق، لكن (أنْ) لا تظهر في هذا الموضع.

- **لام التعليل.**

لام التعليل أو لام (كي) حرفُ جر، ينتصب المضارع بعده بأنْ المضمرة جوازا. يقول سيبويه: "وأمّا اللام في قولك: جئتك لتفعل، فبمنزلة (إنْ) في قولك: (إن خيراً فخير وإن شرّاً فشرّ)، (٣) إن شئت أظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزلته وأضمرته، وكذلك (أنْ) بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته" (٤) فالفعل المضارع المنصوب بعد اللام منصوب بأنْ المضمرة جوازا، وجواز الحذف هنا كجواز حذف كان واسمها بعد (إن) في مثل قولهم: إن خيرا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشر.

---

(١) سيبويه٣: ٧

(٢) سيبويه٣: ٢٨

(٣) تقدّم القول على هذا الحديث في ص٨٨ من البحث.

(٤) سيبويه٣: ٧

- **لام الجحود.**

أسلوب لام الجحود أبلغ من غيره، و(ما كانَ زيدٌ ليقومَ) أبلغ من (ما كان زيدٌ يقومُ) لأن الأول نفي للهيئة والإرادة للقيام، وهو أبلغ من نفي الفعل، لأن نفي الفعل لا يستلزم نفي إرادته[1]

ولام الجحود عند سيبويه بمنزلة لام (كي) في إضمار (أن) بعدها والفرق بينهما في إظهار (أن) بعدهما، إذ كان إظهار (أنْ) بعد لام (كي) جائزا، وكان إظهارها بعد لام الجحود غير جائز[2]، فهي مضمرة بعدها وجوبا. يقول سيبويه: "واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضعٍ لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليفعل، فصارت (أنْ) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إيّاك وزيداً، وكأنك إذا مثّلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل، أي: ما كان زيد لهذا الفعل."،[3] فإظهار (أن) بعد اللام التي تأتي بعد كون منفي كإظهار الفعل في قولك: إياك وزيدًا، في أسلوب التحذير، وكلاهما ممتنع.

- **حتى**

مذهب سيبويه أنّ (حتّى) من الحروف الجارة، وأنّها إذا انتصب الفعل انتصب بـــ(أنْ) كاللام وكي، لأن ما بعدها في الأسماء مجرور إذا كانت غاية، فلمّا وقع الفعل بعدها وكانت لا تعمل في الأفعال أُضمرتْ (أنْ) بعدها فنصبت الفعل، وكانت مع الفعل بمنزلة اسم تعمل فيه (حتّى). [4]

إذن لـــ (حتى) إذا وليها الفعل المضارع حالتان، تكون في الأولى حرف جر يدل على الغاية بمعنى (إلى) وينتصب بعده الفعل المضارع بأن المضمرة، وينتصب بعده الفعل أيضا إذا كان بمعنى (كي). وتكون في الأخرى حرفَ ابتداءٍ مهملا، فيرتفع بعدها الفعل المضارع إذا كان بمعنى الفاء، أو كان الفعل بعدها متصلا دون انقطاع. [5]

وينتصب الفعل المضارع بعد (حتى) على وجهين: الأول أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، والآخر أن يكون الفعل الأول قد وقع والثاني لم يقع. يقول سيبويه: "اعلم أنّ (حتى) تنصب على وجهين: فأحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتّى أدخلَها، كأنك قلت:

([1]) عضيمة، محمد عبدالخالق ٢: ٤٥٦

([2]) قال الشّنتمريّ: "وإنما قبح ظهورها بعد لام الجحد لأنها نقيض فعلٍ ليس تقديره تقدير اسمٍ ولا لفظه لفظ اســـم وهو السين وسوف، فإذا قلنا: ما كان زيدٌ، فهو قبل الجحد كان: زيدٌ ســـوف يخـــرج أو ســـيخرج" الشّـــنتمريّ: النكت١: ٦٩٣

([3]) سيبويه٣: ٧

([4]) انظر: الشّنتمريّ : النكت ١: ٧٠٠

([5])انظر: ياقوت، محمود سليمان : شرح جمل سيبويه ط:دار المعرفة الجامعيـــة – الإســـكندرية- عـــام ١٩٩٢ ص٥٧٠

سرت إلى أن أدخلَها، فالناصب للفعل ههنا هو الجارّ للاسم إذا كان غاية. فالفعل إذا كان غاية نصب والاسم إذا كان غاية جرّ. وهذا قول الخليل. وأمّا الوجه الآخر فأن يكون السّير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أنْ) وفي معناها، وذلك قولك: كلّمته حتّى يأمرَ لي بشيء"،[1] فالأصل في (حتى) أن ينتصب الفعل بعدها إذا لم يكن ما بعدها نتيجة لما قبلها.

والشرط في (حتى) لينتصب الفعل المضارع بعدها أن تكون لانتهاء الغاية بمعنى (إلى) كقولك: سرت حتى أصبحَ، أو كانت للتعليل بمعنى (كي)، كقولك: كلّمته حتّى يأمرَ لي بشيء. [2]

٣) الأحرف الناسخة:

(إنّ) هي الأصل في الأحرف الناسخة، وهي أم بابها[3]، وهي وأخواتها حروف عاملة لاختصاصها بالدخول على الأسماء دون الأفعال، وتُحمل في عملها على الفعل، لأنه الأصل في أيّ عمل، وهي بعملها تقترب منه. يقول سيبويه: "هذا باب الحروف الخمسة[4] التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل لا تصرّف تصرُّف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرّف تصرّف الأسماء التي أخذت من الفعل، وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أُخذت من الأفعال وشُبهت بها في هذا الموضع"،[5] شبه سيبويه هذه الحروف في نصب ما بعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها، وجعل منزلتها من الأفعال.

وشَبَهُ هذه الحروف بالأفعال من وجهين: أحدهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى، فشبهها من جهة المعنى أنها تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها. [6] وشبهها من جهة اللفظ أن أواخرها مفتوحة كالفعل الماضي المبني على الفتح. يقول سيبويه: "وأما (إنّ) و(ليت) فحرّكت أواخرهما بالفتح لأنّهما بمنزلة الأفعال، نحو كان فصار الفتح أولى؛ فإذا صيّرت واحداً من الحرفين اسماً للحرف فهو ينصرف على كلّ حال... قال الشاعر وهو أبو طالب[7]:

---

(1) سيبويه٣: ١٧

(2) عضيمة، محمد عبدالخالق ٢: ١٣٤

(3) انظر الحريري ص ٢٣٧ والعثمان، حسن أحمد ص ٥١ والمؤيد، فائزة بنت عمران ص١٥١

(4) ربما عد سيبويه الأحرف المشبهة بالفعل خمسة نظرا إلى ما بين إن وأن من تشابه، وربما ذكر عدد أخوات (إن) فقط ولم يذكرها لأنها أم الباب.

(5) سيبويه ٢: ١٣١

(6) انظر: الشّنتمريّ : النكت ١: ٥١٢

(7) انظر أبو طالب: الديوان – جمع: أبي هفان عبدالله بن أحمد – ط: المطبعة الحيدرية – النجف – ١٣٥٦هـ ص ٢٠

لَيتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أَبِي عَمْـــرٍو ولَيْتٌ يَقُولُهَا المَحْزُونُ[1][2]

فالأصل في الحروف المشبهة بالفعل أن تكون مبنية على الفتح، إلا أنها إذا استخدمت علما على ذاتها فإنها تتصرف كما في الشاهد الشعري السابق؛ لأنها انتقلت من الحرفية إلى الاسمية.

ويُحمل على الأحرف المشبهة بالفعل لا النافية للجنس، فهي فرع لـ(إنّ) في العمل، فتنصب المبتدأ ولكن بغير تنوين، وترفع الخبر، يقول سيبويه في باب النفي بلا: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها." [3] إلا أنهم لمّا نصبوا بها لم تعمل إلا في النكرة، ولم يفصلوا بينها وبين ما بعدها، وجُعلت وما نصبته بمنزلة شيء واحد. نحو: خمسةَ عشرَ، ودلوا على جعلها كذلك بحذف التنوين مما بعدها. [4]

٤) حروف الاستثناء:

(إلا) أصل أدوات الاستثناء: [5]

(إلا) هي أصل ألفاظ الاستثناء، [6] وإنما كانت أصلا في الاستثناء؛ لأنها هي الحرف الخالص الوحيد فيها، فجميع ألفاظ الاستثناء المشهورة غيرها أسماء وأفعال، [7] ولذلك كانت سائر أدوات الاستثناء بمنزلتها ومحمولة عليها، يقول سيبويه في باب الاستثناء: "فحرفُ الاستثناء (إلا)، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فغيرٌ وسوًى، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون

---

(1) الشاهد في إعراب (ليت) وتأنيثها، لأنه جعلها اسما للكلمة، وأخبر عنها كما يخبر عن الاسم المؤنث. والبيت في رثاء مسافر بن أبي عمرو من بني عبد شمس مات غريبا، وكان صديقا لأبي طالب، فرثاه. انظر الشَّنتمري: تحصيل عين الذهب ص٤٦٨

(2) سيبويه ٣: ٢٦٠

(3) سيبويه٢: ٢٧٤

(4) انظر: الشَّنتمريّ : النكت ١: ٥٩٧

(5) لأنها أم الباب فهي تتمتع بخصوصيات تميزها عن غيرها كسائر الأصول في الأبواب الأخرى. ومن أهم ما تتميز به:

- وقوعها صفة. انظر: سيبويه٢: ٣٣٢
- وقوعها مبتدأ . انظر: سيبويه٢: ٣٤٢
- تكرارها. انظر: سيبويه٢: ٣٤١
- ورودها بمعنى لكن. انظر: سيبويه٢: ٣٢٥

(6) انظر المبرّد ٢: ٤٦ والحريري ص٢٠٩ والعكبري: اللباب ١: ٣٠٢ والمؤيد، فائزة بنت عمران ص١٣٨ والعثمان، حسن أحمد ص١٩

(7) انظر: المؤيد، فائزة بنت عمران ص ١٣٨

وليس وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات" [1] فالحرف الأصل في الاستثناء (إلا)، ولهذا الأصل فروع، بعضها أسماء كـ(غير وسوى)، وبعضها أفعال كـ (ليس ولا يكون وعدا وخلا) وبعضها حروف كـ(حاشى وخلا) على لغة من عدّها حرف جر.

٥) حروف الجر

حروف الجر من الحروف العاملة، لأنها حروف مختصة بالدخول على الأسماء، ولكن حروف الجر ــ وإن تساوت في العمل ــ مختلفة في المعنى، فالباء تختلف في دلالتها عن اللام وإلى وعلى...إلخ، إذ لكل حرف منها معنًى أصلٌ يؤدّيه، فضلا عن عمله الجر.

والأصل في حروف الجر غير واضح في كتاب سيبويه، إلا أن بعضًا من النّحاة اختار (من) أصلا للحروف الجارة. [2]

المعاني الأصول لحروف الجر

الباء:

تؤدّي الباء الجارّة ــ عند غير سيبويه ــ معاني كثيرة، إلا أنّ الأصل فيها أنْ تكون للإلصاق، وهو المعنى الوحيد الذي أثبته سيبويه لها. يقول: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله"، [3] فالأصل في الباء الجارة عند سيبويه أن تكون للإلصاق. [4]

في:

الأصل في هذا الحرف أن يكون للظرفية وللوعاء، وهذه الظرفية قد تكون حقيقية، نحو: هو في بطن أمه، وقد تكون مجازية، نحو: هو في الغل، وسقطوا في الفتنة، يقول سيبويه: "وأما

---

(1) سيبويه ٢: ٣٠٩

(2) انظر: الأشموني: شرح الألفية –ط: دار إحياء الكتب العربية–القاهرة ٢: ٢٠٥ والحريري: شرح ملحة الإعراب – تح: أحمد محمد قاسم– ط١: مطبعة عبير–القاهرة –عام ١٩٨٢م ص٨٨ والأزهري: التصريح بمضمون التوضيح –ط: دار الفكر– بيروت. ٢: ٣ والعثمان، حسن : الأمهات في الأبواب النحوية– ط١: المكتبة المكية– مكة–عام ٢٠٠٤م ص٢٢٣

(3) سيبويه٤: ٢١٧

(4) قال ابن هشام عن معنى الإلصاق: "قيل: هو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه" المغني ص ١٣٧

(في) فهي للوعاء تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغل، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: هو في القبة وفي الدار، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء، وليس مثله"، [1] وهذا هو الأصل في (في) أن تكون للظرفية فقط.

عن[2]:

الأصل في (عن) أن تكون للمجاوزة وقد عبر سيبويه عن هذا المعنى بقوله: "لِمَا عدا عن الشيء" [3] والمعنى واحد وإن اختلفت الألفاظ، وقد أردف بما يؤكد لفظ المجاوزة بقوله: "وذلك قولك: أطعمه عن جوع. جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه" [4] فقوله: قد جاوزه، يؤكد معنى المجاوزة المنسوب إلى(عن).

اللام[5]:

إن الأصل في لام الجر أو لام الإضافة ــ كما عرّفها سيبويه[6]ــ أن تكون للملك والاستحقاق. يقول سيبويه: "ومعناها الملك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك والعبد لك، فيكون في معنى هو عبدك، وهو أخٌ له، فيصير نحو: هو أخوك، فيكون مستحقاً لهذا كما يكون مستحقاً لما يملك، فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم"، [7] وإذا ما نظر المرء في النص يرى أن سيبويه قد أتبع معنى الملك للام بالاستحقاق، ومثّل لهما بغير مثال، لكن الشَّنتمريّ ميز بين المعنيين (الملك والاستحقاق) في هذا القول: "يريد أنّ بعض ما تدخل عليه اللام لا يحسن أن تقول: إنه يملك ما أضيف إليه، وبعضه يحسن، فقولك: الدار لزيدٍ، والذي لا يحسن أن تقول: زيد صاحبٌ للدار، والله ربُّ الخلقِ وربٌّ للخلق، فالخلق مستحقون أن يكون الله ربهم. ولا يقال: إنهم يملكون." [8]

---

(1) سيبويه٤: ٢٢٦

(2) ذكر ابن هشام أن لـ(عن) الجارّة عشرة معانٍ، أولها: المجاوزة، وهو المعنى الذي لم يذكر لها البصريون سواه. انظر ابن هشام: المغني ص١٩٦

(3) سيبويه٤: ٢٢٦ وفي المعجم:عدا عن الشيء جاوزه. انظر الجوهري: الصحاح. مادة عدو.

(4) سيبويه ٤: ٢٢٦

(5) اللام الجارة مكسورة مع كل اسم ظاهر، نحو: لِزيد، ولِعمرو، إلا مع المستغاث المباشر لـ(يا) فمفتوحة. انظر ابن هشام: المغني ص٢٧٤

(6) ربما أطلقوا عليها لام الإضافة، لأن الإضافة الحقيقية تكون بمعنى اللام.

(7) سيبويه ٤: ٢١٧

(8) الشَّنتمريّ : النكت ٢: ١١٢٦

الأصل في اللام الجارة أن تكون مفتوحة:

إنّ لام الجر مكسورة، ليسهل تمييزها من غيرها، نحو: لِعبد الله مالٌ، لكنّ الأصل فيها أن تكون مفتوحة، والدليل على ذلك أنها إذا دخلت على الضمير ماعدا ياء المتكلم، تُفتح عودا إلى الأصل، فتقول: لَك مال، ولكما.. ولكم.. يقول سيبويه: "هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله، فمن ذلك قولك: لِعبد الله مالٌ، ثم تقول: لك مالٌ وله مال، فتفتح اللام، وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالْتبستْ بلام الابتداء، إذا قال: إن هذا لَعليٌّ ولَهذا أفضل منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها؛ لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر"، [1] فالضمائر عندما تتصل بالكلمات تردّها إلى أصولها، فكما رُدّت ميم الجمع إلى أصلها، وهو الضم، ردّت لام الجر إلى الفتح، إذ الأصل فيها أن تكون مفتوحة، وما منع من إجرائها على أصلها إلا أمن اللبس، فقد خافوا أن تلتبس اللام الجارة ــ إذا جاءت على الأصل ــ بلام الابتداء.

الكاف[2]:

الأصل في الكاف أن تكون حرف جر، وأما مجيئها اسما بمعنى مثل فهو فرع، وقد تأتي حرفا للتعليل، وهي فرع أيضا. يقول سيبويه: "ومثل ذلك: أنت كعبد الله، كأنه يقول: أنت كعبد الله، أي: أنت في حال كعبد الله، فأجري مجرى بعبد الله. إلا أنّ ناسا من العرب إذا اضطروا في الشّعر جعلوها بمنزلة مثل. قال الراجز، وهو حميد الأرقط[3]:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأْكُول [4]

وقال خطام المجاشعي[5]:

([1]) سيبويه ٢: ٣٧٧

([2]) الكاف الجارة على نوعين: حرف واسم بمعنى مثل، وللكاف الحرفية خمسة معان أولها التشبيه. انظر ابن هشام: المغني ص٢٣٣

([3]) انظر سيبويه ١: ٤٠٨ والمبرّد ٤: ١٤١ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٢٣٦

([4])الشاهد في إدخال (مثل) على الكاف الاسمية وإن كانت على حرفٍ واحدٍ، لأنها في معنى (مثل) وجاز الجمع بين (مثل) والكاف جوازا حسنا لاختلاف اللفظين مع ما قصده من مبالغة في التشبيه، ولو كرر لم يحسن. والشاعر يصف قوما استؤصلت شأفتهم فصاروا كالعصف الذي أُكِلَ حبُّه. انظر: الشّنتمريّ : تحصيل عين الذهب ص٢٣٧

([5]) انظر سيبويه ١ : ٤٠٨ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٦٩

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن(١)»(٢)

فالأصل في الكاف أن تكون حرف جرّ دالا على التّشبيه، وقد تأتي حرفًا للتعليل، وقد تأتي اسما بمعنى مثل.

٦) حروف القسم

أصل القسم بالباء :(٣)

تعد حروف القسم جزءا من حروف الجر، على أن الأُولى قد اختصّت بمعنى القسم فضلا عن جرّها الأسماء، وتعدّ الباءُ الأصلَ لحروف القسم وأمًّا لبابِه، وما حروف القسم إلا حروف جر، يقول سيبويه:"هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها، وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ وأكثرها الواو ثمّ الباء يدخلان على كلّ محلوف به. ثمّ التاء ولا تدخل إلا في واحد، (٤) وذلك قولك: والله لأفعلنّ، وبالله لأفعلنّ، ﴿وتاللهِ لأكيدنّ أصنامَكُم﴾ (٥)»(٦)

فالواو أكثر حروف القسم استخداما، وهي مع أدائها معنى القسم تجرّ الأسماء.

والباء تجرّ المقسم به، وتجرّ غيره، ولا يدخل غيرها على المقسم به إذا كان ضميرا، لذلك كانت الأصل لحروف القسم، وأما للباب. (٧)

---

(١) أي كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة، فوضع الكاف ـ وإن كانت حرفا ـ موضع (مثل) فأدخل عليها الكاف تشبيها لها بها؛ لأنها في معناها.

والمعنى: وصف الشاعر ديارًا خلت من أهلها فنظر إلى آثارها باقيةً لم تتغير فذكرته من عَهِدَ بها فحزن لذلك. انظر الشّنتمريّ : تحصيل عين الذهب ص ٦٩

(٢) سيبويه ١ : ٤٠٨

(٣) انظر المبرد ٢: ٣١٩ وابن السراج ١: ٤٣٠ والرماني: معاني الحروف- تح: عبدالفتاح إسماعيل الشلبي- ط٢: مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة- عام ١٩٨٤م ص٣٦ وابن جني: سر صناعة الإعراب ١: ١٢١ والكلاني: الفصول المفيدة في الواو المزيدة- تح: حسن الشاعر – ط١: دار البشير –عمان عام ١٤١٠هـ ص٢٣٩

(٤) أي: لا تدخل إلا على لفظ الجلالة (الله) وجوّز بعضهم دخولها على "رب الكعبة" انظر: ابن هشام: قطر الندى ص٢٥٣ وشرح شذور الذهب ص٤١١ والزمخشري ص٣٨٣

(٥) سورة الأنبياء الآية ٥٧

(٦) سيبويه ٣: ٤٩٦

(٧) ونقل السيوطي قولا يشبه ما تقدم. يقول: "فإن قيل: الواو أكثر استعمالا في القسم من الباء، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل؟ قيل: لايبعد أن يكثر الفرع ويقل الأصل لضرب من التأويل، ألا ترى أن نِعْم الرجل أكثر من نَعِم بالكسر" انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١: ٥٥٥

وواو القسم فرع على الباء، لكنها أصل لتاء القسم، فصارت في القسم بمنزلة الباء في الجر، يقول سيبويه:"والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء وذلك قولك: والله لا أفعل". [١]

وذكر ابن هشام أن الأصل في حروف القسم الباء، وأن الواو فرع عليها، والتاء فرع على الواو، في قوله: "الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب". [٢]

([١]) سيبويه ٤: ٢١٧

([٢]) ابن هشام: مغني اللبيب ص ١٥٧

الفصل الرابع

(الأصول الصّرفية)

تكاد تختلط موضوعات علم النحو وموضوعات علم الصرف، وهذا التداخل ليس غريبا بين هذين العلمين، فقد نشأ الصرف قسما في النحو، ثم غدا قسيما له، ومن الموضوعات التي يحدث الخلط فيها، ويظنّها الظانّ في علم النحو – وهي في علم الصرف – الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وصياغة اسمي الفاعل والمفعول والمصادر بأنواعها والنسب، والزيادة في الأفعال ومعانيها...إلخ، على أننا سنقتصر على الأصول التالية من التصريف الخاص بالأسماء: الإفراد والتذكير والتنكير. ومن التصريف المشترك: الإعلال والإدغام وسنقتصر على أحكام الهمزة في الإبدال.

التصريف الخاص بالأسماء:

١. الإفراد :

الإفراد أصل في الأسماء مثلما كان التنكير أصلا فيها، أما التثنية والجمع ففرعان؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة تجعله مفردا، إنما يحتاج إليها الجمع والمثنى، ولذلك كان أصلا وكانا فرعين. يقول سيبويه: "واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد. نحو: مساجد، ومفاتيح"، [1] فالمفرد هو الأصل لأنه السّابق والأول، ولأنه المتمكن، ولا يحتاج إلى علامة.

وقد ينصرف معنى الإفراد إلى خلاف التركيب، وهو أصل أيضا بهذا المعنى.

الجمع:

الجمع فرعٌ على المفرد، وهو ثلاثة أنواع: جمع المذكر السّالم، وجمع المؤنث السّالم، وجمع التكسير، ولكل جمعٍ أصول تنتظمه:

١. جمع المذكر السّالم:

الأصل في المذكر أن يجمع بالواو والنّون والمؤنث أن يجمع بالألف والتاء. كما يرى سيبويه. إذ يقول: "فأما مجرى الكلام الأكثر فأن يجمع بالواو والنّون، والمؤنث بالتاء"، [2] فالأصل بالمذكر أن يجمع بالواو والنّون.

غير أنه وردت بعض الصفات للمذكر وجمعت جمع تكسير خلافا للأصل؛ لأنها كانت بمعنى اسم المفعول. يقول سيبويه: "وقال الخليل: إنمّا قالوا: مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك؛ لأنّ ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسّروه على هذا المعنى، وقد قالوا: هلاكٌ وهالكون، فجاؤوا به على قياس هذا البناء

---

(١) سيبويه ١: ٢٢

(٢) سيبويه ٣: ٦٤١

وعلى الأصل. ولم يكسّروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي الفعل. وهو على هذا أكثر في الكلام"، [١] فالقياس والأصل والأكثر أن يكون الجمع للكلمات السّابقة بالواو والنّون، وإنما جمعوها على مرضى وهلكى وموتى وجربى لأنها بمعنى المفعول، والأصل على ما ذُكر.

٢. جمع المؤنث السّالم:

إذا كان الأصل في الاسم الإفراد والتذكير فإن كلا من الجمع والمثنى والتأنيث فرع عليه، ولمّا عُدل عن الأصل ونُزع التذكير من الاسم بقرينة هي علامة التأنيث عُدل عن ذلك الأصل إلى أصل آخر يلائمه، وهذا الأصل يجمع جمع مؤنث سالما – وإن كان علما لمذكر – لأنه اسم منتهٍ بعلامة تأنيث. يقول سيبويه في (باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التأنيث): "زعم يونس أنّك إذا سمّيت رجلا طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء كما كنت جامعه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل، ألا تراهم وصفوا المذكّر بالمؤنث، قالوا: رجل ربعة وجمعوها بالتاء، فقالوا: ربعات، ولم يقولوا: ربعون، وقالوا: طلحة الطلحات، ولم يقولوا: طلحة الطّلحين. فهذا يجمع على الأصل لا يتغيّر عن ذلك كما أنّه إذا صار وصفا للمذكّر لم تذهب الهاء." [٢] فالأصل في نحو طلحة وربعة أن يجمع جمع مؤنث سالم؛ لأنه انتهى بعلامة تأنيث.

فالأصل في الاسم المنتهي بعلامة تأنيث ــ كما يرى سيبويه ــ أن يجمع جمع مؤنث سالما حتى لو كان اسما لمذكر؛ لأنه في الأصل اسم مؤنث، وهو في ذلك يجري على الأصل.

٣. جمع التكسير:

يقسم جمع التكسير في العربية قسمين: جمع قلة وجمع كثرة.

والأصل في جموع القلة أن تأتي على الأوزان التالية: أفْعُل وأفعال وأفْعِلة وفِعلة. يقول سيبويه: "واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصّة به، وهي له في الأصل، وربّما شركه فيه الأكثرُ، كما أنّ الأدنى ربّما شرك الأكثرَ. فأبنية أدنى العدد: أفعل نحو: أكلبٍ وأكعبٍ، وأفعال نحو: أجمالٍ وأعدالٍ وأحمالٍ، وأفعلة نحو: أجربةٍ وأنصبةٍ وأغربةٍ، وفعلة نحو: غلمةٍ وصبيةٍ وفتيةٍ وإخوةٍ وولدةٍ، فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شركه الأقل." [٣] فالأصل في جموع القلة أن تكون على الأوزان التالية الأربعة: أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة. وما وراء ذلك من أوزان الجمع فهو في الأصل لجمع الكثرة.

---

(١) سيبويه ٣: ٦٤٨

(٢) سيبويه ٣: ٣٩٤

(٣) سيبويه ٣: ٤٩٠

ويتحدث سيبويه عن أوزان جموع القلة، فيقول: "وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد أفعُلٌ فجاء به على الأصل وذلك قليل. قالوا: قَوسٌ وأقوُسٌ. وقال الرّاجز[١]:

لِكُلِّ عَيشٍ قد لبستُ أثوُبا "[٢]

فأقوُس وأثوُب جاءا على وزن أفعُل وهما بذلك على الأصل، لأن الأصل لأوزان القلة أن يكون على الأوزان الأربعة التي ذُكرت.

ويبدو أن سيبويه يعدّ جمع المذكر السّالم أصلاً للجموع الباقية؛ وإن لم يذكر ذا نصا؛ لأنه يعد المذكر أصلا، [٣] ويرى أن الأصل في المذكر أن يجمع جمع مذكر سالما؛ [٤] ولذلك فإن هذا الجمع هو الأصل لباقي الجموع.

وقد نص شارح المفصل على مثل ما ظهر لنا من كلام سيبويه في أنّ جمع المؤنث السّالم فرع على جمع المذكر السّالم. إذ يقول: "قد ذكرنا أن إعراب هذا الجمع بالحركات على القياس، وليس الأمر فيه كالتثنية والجمع اللّذين إعرابهما بالحروف، وإذا كان إعرابه بالحركات فرفعه بالضم، نحو: هذه مسلماتٌ، وفي الجر نحو: مررت بمسلماتٍ، والنّصب محمول على الجرّ فيكون في موضع النّصب مكسورًا، وإنما حُمل فيه النّصب على الجر لوجهين: أحدهما أنّ جمع المؤنث السّالم فرع على جمع المذكر السّالم فكما حمل منصوب جمع المذكر على مجروره في مثل: مررت بالزيدين، كذلك حُمل منصوب جمع المؤنث السّالم على مجروره في مثل: مررت بالمسلماتِ، ورأيت المسلماتِ، ليكون الفرع على منهاج الأصل ولا يخالفه..."،[٥] فابن يعيش يرى أن جمع المذكر أصل لجمع المؤنث السّالم، لذلك حَمل الفرعَ على الأصل في المساواة بين مجروره ومنصوبه.

٢. التذكير :

التذكير أصل في الأسماء؛ لأنه الأخف، ولا يحتاج إلى علامة، والتأنيث فرع محمول عليه، لأنه مأخوذ منه، ويحتاج إلى علامة غالبا. يقول سيبويه: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشّيء

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٥٨٨ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٥٣٧

"والشاهد فيه جمع ثوب على أثوُب تشبيها بالصحيح، والأكثر تكسيره على أثواب استثقالا لضمة الواو في أفعُل، ولذلك همزت أثؤب.

والمعنى: أني قد تصرّفت في ضروب العيش ، وذقت حلوه ومرّه" الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٥٣٧

(٢) سيبويه ٣: ٥٨٨

(٣) انظر: سيبويه ٢: ٢٢و ٣: ٢٤١

(٤) انظر: سيبويه ٣: ٦٤١و ٦٤٨

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٥: ٨

يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشّيء ذكــر". [1] فالأصــل هــو المذكر لأنه الأشد تمكنًا، ولأنه الأول، ولأنه الأخف، ولأن التأنيث مأخوذ منه.

وعندما يعلق سيبويه على قول الشاعر[2]:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا　　دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[3]

يقول: "فصرف ولم يصرف، وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشــياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشّيء يذكّر، فالتذكير أول، وهــو أشــد تمكنا، كما كانت النّكرة هي أشد تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكــرة ثــم تعــرف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنا عندهم، فالأول هو أشد تمكنا عندهم." [4] فالأصل في الأشياء كلهــا التذكير والأسماء أشياء، والأصل فيها كذلك.

التصريف المشترك :

للغة العربية قوانينها وسننها التي تسير عليها، شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى، ومن أهم ما نلحظه في هذا الجانب قوانين التخفيف اللّفظي، و"طلب الخفة في المبنى... مــرتبط بالــذوق العربي في نطق الأصوات المتجاورة، ويمكن تلخيص هذا الذوق بأنه كراهية تــوالي الأمثــال، وكراهية توالي الأضداد والارتياح لتوالي الأشتات. وقد جاء تأثير هذا الــذوق فــي اتجــاهين: أولهما: مرتبط بما يعرض للأصوات في أنفسها وهو يتمثل في الإدغــام والإقــلاب والإخفــاء

([1]) سيبويه ١: ٢٢

([2]) ينسب إلى جرير انظر شرح ديوان جرير ص٨٢

([3]) "والتلفع: الاشتمال بالثوب. والعلب: أقداح من جلود يحلب فيها، ويشرب فيها، ويروى في العلب، وصــلح استعمال في هنا؛ لأن المعنى لم تسق اللبن في العلب.فمن رواه هكذا، في موضع من الإعــراب؛ لأنهــا فــي موضع الحال، كأنه قال: لم تسق اللبن، كائنا في العلب.ومن روى: بالعلب - بالباء فلا موضــع لهــا؛ لتعلقهــا بظاهر.والباء في قوله: بفضل متعلقة بقوله: تتلفع، فلا موضع لها أيضاً.

ومعنى البيت: أنه يمدح دعدا فقال: لم تكن من البدويات اللواتي يتلفعن بالمآزر، ويشربن اللبن بالعلــب، ولكنهــا كانت من الحضريات اللواتي نشأن في النعمة، ولبسن أحسن كسوة، وشربن في الأواني الغاليــة، وعشــن فــي الرفاهية" البطليوسي ص٣٢٤

والشاهد في صرف (دعد) وترك صرفها؛ لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط خفيف، فاحتمل الصرف وإن كان مؤنثــا لخفته. انظر: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص ٤٥٧

([4]) سيبويه ٣: ٢٤١ وقد نقل ابن منظور في اللّسان رأي سيبويه في أصالة المذكر. يقول ابن منظور: "والشّيء معلوم، قال سيبويه حين أراد أن يجعل المذكر أصلا للمؤنث ألا ترى أن الشّيء مذكر، وهو يقع على كل ما أخبر عنه" ابن منظور: لسان العرب مادة شيأ.

والقلب ونحو ذلك، والثاني: يتمثل في قواعد العدول عن أصل الوضع بالنسبة للمفردات".[١] ولذلك ابتكرت اللغة العربية بعضا من وسائل الاستخفاف، ومن أهمها: الإعلال، والإدغام، والإبدال، وتخفيف الهمز والحذف، لكن التخفيف الذي تنشده اللغة العربية مشروط بألا يؤدي إلى اللبس في المعنى، فإن لم يؤمن اللبس لم يُسعَ إلى التخفيف. يقول ابن جني: "تقول في علة قلب الواو والياء ألفا: إنهما متى تحركتا حركة لازمة، وانفتح ما قبلهما، وعري الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لابد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه فإنهما يقلبان ألفا". [٢] فأمن اللبس شرط من شروط القلب كما ذكر ابن جني، وهو غاية مقدمة على سواها لديه ولدى غيره من النحاة. [٣]

وأداء المعنى هو الغاية الأولى والرئيسة للغة، ولذلك لا نعجب عندما نعلم أنهم أخرجوا كثيرا من الألفاظ التي من حقها الإعلال أو الإدغام على الأصل، من مثل: ما أقوله! وأقول به! وأحبب به! وما شابه ذلك، لئلا تلتبس بصيغة أخرى.

ويحسن بالباحث أن يعرض آراء النحويين في الأصل الصرفي المفترض لما وقع فيه من خلاف بينهم.

الأصل المفترض

لقد اختلف أهل اللغة قديما وحديثا في الأصل الصرفي المفترض، فمنهم من ذهب إلى أن الأصل المفترض أصل مزعوم لا أساس له في اللغة، ولم ينطق به مصححا قط، ولكنه لو جاء على الحروف الصحاح لجاء على الأصل المزعوم، ومن هؤلاء ابن جني، فقد ذهب إلى أن الأصل الصرفي المفترض في الكلمات التي اعتراها إعلال أو إدغام أو إبدال أصل مزعوم مرفوض لا يمكن أن يعتقده أحد من أهل النظر في اللغة. يقول:"وفي يستعدّ يستعدد فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يُدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يقال، حتى

---

(١) حسان، تمام: الخلاصة النحوية ص ٢١

(٢) ابن جني: الخصائص ١: ١٤٧

(٣) انظر: المبرد: المقتضب ١: ١١٠ و١١١ و٢٣٠ و٢٤٨ وابن السراج: الأصول في النحو ١: ٦٤ و٢٣٧ و٣٥٧ و٢: ٤٦ وابن جني: الخصائص١: ١٤٢و١٤٩وابن جني: سر صناعة الإعراب١: ٢٧٤ و٣٢٦ وابن الأنباري: أسرار العربية ص٩٦ و٢٦٢ و٣٣٦ و٣٤٦ وابن الدويني النحوي: الشافية في علم التصريف ص١٢١و١٤٢و١٤٤ وابن هشام: مغني اللبيب ص٢٠ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٦٥ وشرح قطر الندى ص١٨٦ وأوضح المسالك ٢: ١١٩ و١٨٢ و١٨٣ و٣٣٨ وشرح شذور الذهب ص٤٠٥ والزمخشري: المفصل ص ٥٤٨ والسيوطي: همع الهوامع ١: ٦٢و ٦٣ و١٢٣ و١٩٦ و٣٦٧ و٥٧٩

إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، وكذلك نوم جعفر، وطول محمد، وشدد أخـوك يده، واستعدد الأمير لعدوه، وليس الأمر كذلك بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللّفـظ بـه إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا، أنه لو جاء مجيء الصّـحيح، ولـم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزّمان كـذلك، ثـم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللّفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النّظر، ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها، بعض ذلك مع الضّرورة، على الحـدّ الـذي نتصوره نحن فيه، وذلك قوله[1]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوْمُ [2]

هذا يدلّك على أن أصل أقام أقوم، وهو الذي نومئ نحن إليه ونتخيله، فرب حرف يخرج هكـذا منبهة على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشّم ذلك فيه لما يُعقب من الدّلالـة علـى أولّيّة أحوال أمثاله، وكذلك قوله[3]:

أَنِّيْ أَجُوْدُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا"[4]

فابن جني يرى أن ما خرج على صورة الأصل المفترض كان منبهة على أصل بابه فقـط، فأطول دليل على أنه أصل لـ أطال، وضننوا أصل لـ ضنّوا.

وذهب تمام حسان من المحدثين مذهب ابن جني، فذكرأنّ الأصل المفترض غيـر واقعـي. يقول: "فأما أصل الوضع فقد دعت الحاجة إليه[5]حين رأوا أن المفردات ذوات الأبواب المشتركة

---

(١) البيت للمرار الفقعسي انظر الديوان ص١٧٥ وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة انظر ملحقات الديوان ص٤٩٤

(٢) يخاطب نفسه يلومها على طول الصدود، أي: لا يدوم وصال الغواني إلا لمن يلازمهن، ويخضع لهن. انظر البغدادي ١٠: ٢٢٨

وقد استشهد النحاة بهذا البيت على أكثر من وجه كلها ضرورات، ولكن ابن جني استشهد به ههنا علـى بلـوغ الأصل المفترض.

(٣) لقعنب ابن أم صاحب، وصدره: مهلا أعاذل قد جربت من خلقي. انظر سيبويه١: ٢٩ و٣: ١١٥و ٥٣٥ والشاهد فيه(ضننوا) "أراد وإن ضنُّوا، فبناه على الأصل وأظهر التضعيف ضرورة، شبهه بما استعمل في الكـلام مضاعفا على أصله، نحو: لححت... وصفَ أنه جواد، لايصرفه العذل عن الجود، وإن كان الذي يجـود عليـه مانعا بخيلا عليه بماله، وإنما يريد أن جوده سجية فلا سبيل إلى أن يكفّه العذل عنه." الشنتمري: تحصـيل عـين الذهب ص٦٣

(٤) ابن جني: الخصائص ١: ٢٥٧

(٥) ربما قصد أن القياس قادهم لأن يفكروا بالأصل المفترض، فلما افتقدوا الأصل المفترض سـماعا أتـوا بـه قياسا.

تختلف أحيانا في صورها وصيغتها، فلا تنتظم في سلك واحد إلا بتجريد صورة أصلية ذهنية غير واقعية تجمع ما تفرّق منها في قبيل واحد."(١)

ومنهم من ذهب إلى أن الأصل المفترض كان محققا، ولكنه غُيّر على مراحل، كابن جني الذي يتحدث عن إعلال الكلمات. فيقول: "ومن ذلك قولهم: إن أصل قام قوَمَ، فأبدلت الواو ألفا، وكذلك باع أصله بَيَعَ ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهو ــ لعمري ــ كذلك إلا أنك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالا لحركته، فصار إلى قَوْمَ وبَيْعَ، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ففارقا باب ثَوْب وشَيْخ؛ لأن هذين ساكنا العينين، ولم يسكنا عن حركة، ولو رمت قلب الواو والياء من نحو: قوَمَ وبيَعَ، وهما متحركتان لاحتمتا بحركتيهما فعزّتا، فلم تنقلبا."(٢)

ومنهم من يرى في الألفاظ المعتلة ألفاظا ذات أصل ثنائي، وقد استخدمت اللّغة العربية حروف العلة لتلوين المعنى وصرف الألفاظ إلى معان مختلفة، ومعنى ذلك أن الانتقال من معنى إلى آخر يصاحبه الانتقال من الياء إلى الواو إلى الألف. (٣)

ومنهم من يرى أن حرف العلة سقط وبقيت حركته وحركة ما قبله فشكلتا صائتا طويلا ومثّل لها بالحرف اللاتيني نحو: قَولَ (qawala) فسقطت الواو فصارت (qaala) وفي الإملاء العربي ترسم (قالَ). (٤)

ويبدو للباحث أن الأصل المفترض كان مستخدما في يوم من الأيام، ولا يضرّنا من نفى ذلك الأصل؛ لأنه قد كان إلى جانب النّفي إثبات من قبل نحاة آخرين، ويدلنا على ذلك ما جاء محققا من تلك الأصول المفترضة في بعض الأشعار، وفي لهجات بعض القبائل، فاسم المفعول الأجوف "بعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع". (٥)

وذكر ابن جني أنها لغة بني تميم:" ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو: مبيع ومخيط ورجل مدين من الدين، فهذا كله مغير وأصله: مبيوع ومديون ومخيوط، فغير على ما مضى، ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي يتممون مفعولا من الياء فيقولون: مخيوط ومكيول". (٦)

---

(١) حسان، تمام: الخلاصة النحوية ص ١٦

(٢) ابن جني: الخصائص ٢: ٤٧١و٤٧٢ وانظر ابن يعيش: شرح الملوكي في التّصريف- تح: فخر الدين قباوة- ط١: المكتبة العربية – حلب- عام١٩٧٣م ص٢٢٥

(٣) انظر السامرائي، إبراهيم – الفعل وزمانه وأبنيته – ط١: العاني- بغداد ١٩٦٦ م ص١١٥

(٤) انظر شاهين، عبدالصبور: المنهج الصّوتي في البنية العربية ص٨٣

(٥) سيبويه٤: ٣٤٨ وانظر ٤: ٣٥٤ وانظر ابن السراج ٣: ٢٨٤

(٦) ابن جني: الخصائص ١: ٢٦٠

وهذا التصحيح ما زال يسقط على ألسنة البداة في عصرنا هذا، فإنهم يقولون في مبيع: مبيوع، وفي مخيط: مخيوط، وما شابه ذلك.

ويمكن الاستئناس بالحديث عن الأصل المفترض لصيغة (أُفعِل) إذ الأصل فيها (أُؤَفعل)، وقد أثبتتها المقارنات اللّغوية. يقول براجشتراسر: "مثال كلمة أئمة أصلها: أيمة، ومقطعها الأول هو الهمزة المتحركة (أ)، فخففت الهمزة الثّانية وأبدلت ياء. ومنهم من يقول: أئمة، بتحقيق الهمزة، والنّحويون يستنكرون ذلك. ومنه رياء أصلها: رئاء، أي: المراءاة، وآيب أصلها: آئب، وجاءٍ أصلها: جائئ، ومنه أيضا: بُرَاء جمع بريء، وكان الأولى أن تكون برآء على قياس ظرفاء جمع ظريف، فحذفت الهمزة، وامتد المقطعان، وعوض عن المقطع النّاقص بالتنوين، فصارت الكلمة منصرفة بعد أن كانت غير منصرفة، كما أنه عوض بالتنوين عن المقطع المحذوف في مثل جوارٍ جمع جارية، فإنه على القياس جواري كفواعل غير منصرف. وربما كان من هذا القسم صيغة المتكلم من مضارع الأفعال الرباعية، فإنها أُفعِل، وأصلها: أؤفعل. نحو: (usaksid) في الأكدية والشّين الأكدية تقابل هنا الهمزة العربية، فحذفت الهمزة الثّانية مع حركتها، وعلى قياس هذه الصّيغة حذف الهمز في سائر الصّيَغ أيضا". [١]

ويذكر الشنتمري ذلك في شرحه للكتاب. يقول: "وأنشد لخطام المجاشعي[٢]:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

جعل الكاف الثانية بمنزلة (مثل) وأدخل عليها الكاف الأولى[٣]، وأخرج يؤثفين على الأصل، لأن الأصل في أُفعل أؤفعل وفي أُكْرِم أُؤَكرِمُ فحذف إحدى الهمزتين". [٤]

---

(١) براجشتراسر ص٤١

(٢) انظر سيبويه ١: ٣٢و٤٠٨و٤: ٢٧٩ والشنتمري: تحصيل عين الذهب ص ٦٩

والمعنى أن الشاعر وصف دياراً خلت من أهلها، فنظر إلى آثارها باقيةً لم تتغير، فذكرته من عَهِدَ بها، فحزن لذلك. انظر: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص ٦٩

(٣) وذكر البغدادي "أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية مؤكدة للأولى؛ قياساً على اللامين في البيت الذي قبله، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية. وهو من قصيدة لخطام المجاشعي. وهي من البحر السريع....وأما قوله: يؤثفين، فقد اختلف النحويون في وزنه: فقال قوم: وزنه يؤفعلن، والهمزة زائدة، والثاء فيه فاء الفعل فكان يجب أن يقول: يثفين، لكنه جاء على الأصل ضرورة كما قال الآخر:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وعلى هذا فأثفية أفعولة. فأصلها أثفوية؛ قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء" البغدادي ٢: ٣١٣

(٤) الشنتمري: النكت ١: ١٥٩

ولعل الأصل الصّرفي المفترض كان مستخدما في يوم ما، ثم عُدل عنه حتى صار أصلا مرفوضا في النطق.

ومهما يكن من أمر الحديث عن الأصل الصّرفي المفترض أكان مستخدما أم لا؟ فإن النّحاة قد قدّروا أصولا للكلمات التي اعترتها تغيرات صرفية تختلف عن صورتها المسموعة عن العرب.

ولأن الإعلال والإبدال والإدغام عدولٌ عن الأصل، والتحقيق والبيان[١] أصل نستطيع أن نتتبع الأصول الصّرفية من خلال تتبع الشّروط الموجبة لها وما استثني من ألفاظ، لأن تلك الألفاظ قد خالفت الفرع فجاءت على الأصل.

وقد يكون من الأفضل أن يُقسم الحديث عن الأصول الصّرفية ثلاثة أقسام: أولها الأصول في الإدغام، وثانيها الأصول في الإعلال، وآخرها الأصول في الإبدال.

الأصل في الإدغام

الإدغام مسلك من المسالك الرامية إلى الخفة اللّفظية، وهو في ذلك كالإعلال والإبدال. يشير سيبويه إلى ذلك في أثناء حديثه عن إبدال الهمز، فيقول: "وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رَجُلأْ، فيهمز، وهذه حُبْلأْ؛ وتقديرهما: رَجُلَعْ وحُبْلَعْ، فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنّه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم، وسمعناهم يقولون: هو يضربهأ. فيهمز كل ألف في الوقف، كما يستخفون في الإدغام، فإذا وصلت لم يكن هذا، لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصّوت أن يبلغ تلك الغاية في السّمع". [٢]

والإدغام نوعان: إدغام للمثلين (المتحدين مخرجا وصفة) أو للمتقاربين (المتحدين في واحد منهما فقط)،[٣] وهو من حيث الحكم قسمان: واجب وجائز، ومن حيث اللفظ قسمان: كبير وصغير.

والإدغام بكل صوره عدول عن الأصل، إذ الأصل فيه الفك، وهذا العدول يدعو إليه في الغالب الاستخفاف اللّفظي، ما أُمِن اللّبس وسلم البناء العربي، فالأصل في (مُدّ) هو (امدد).

---

(١) استخدم سيبويه (البيان وتصاريفها) للدلالة على عدم الإعلال والإدغام في غير موضع كما في٤: ٣٤٦ و٤٤٩ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٧٣ و٤٧٥ و٤٧٧ و٤٨٢ ولذلك رأينا أن نستخدم هذا اللّفظ للدلالة على تحقيق الأصل الصّرفي المفترض.

(٢) سيبويه ٤: ١٧٧

(٣) انظر: حسّان، تمّام: الخلاصة النّحويّة ص ٢٧

وعندما يتحدث سيبويه عن مُدّ يقول: "وامْدُدْ هو الأصل." (1) مثلما كان الأصل في جميع حالات الإدغام هو الفك، والدّاعي إلى ذلك إنما هو الاستخفافُ اللّفظي؛ لأن اللّغة العربية تسعى إلى الخفة اللّفظية ما أمن اللبس.

الأصل في الإدغام الفك

يذكر سيبويه عند حديثه عن الميم علامة جمع المذكور أن الأصل في (رادّ) (رادِد) لأن الأصل في الإدغام الفك، والأصل في الدّال (عين الكلمة) الحركة لا السّكون ، وإنما أسكنوها استخفافا، مثلما أسكنوا ميم الجمع. يقول: "واعلم أن من أسكن هذه الميمات في الوصل لا يكسرها إذا كانت بعدها ألف وصل، ولكن يضمها لأنها في الأصل متحركة بعدها واو، كما أنها في الاثنين متحركة بعدها ألفٌ، نحو: غلامكما. وإنما حذفوا وأسكنوا استخفافاً لا على أن هذا مجراه في الكلام وحده، وإن كان ذلك أصله، كما تقول: رادٌّ وأصله رادِدٌ."، (2) فتسكين العين في رادّ للإدغام كتسكين الميم في منهمْ وما شابهها، لأنّ الأصل في كليهما الحركة، وإنما أسكنوا في هذا الموضع طلبا للخفة اللّفظية.

ويتحدث أيضا عن إدغام الأسماء التي هي على أربعة أحرف وما فوق، فيذكر أن في هذه الأسماء ما في أفعالها من استثقال؛ لذلك تعامل معاملة أفعالها، فإن كان ما قبل المثل الأول ساكنا، فإننا ننقل إليه حركة المتحرك بعده، وندغم، أما إذا كان الحرف السّابق لحرفي الإدغام متحركا، فإننا نبقيه على حركته، ونطرح حركة الحرف الأول من حرفي الإدغام، وندغم الأول بالثّاني، يقول: "واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف، فإنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف، إن كان يكون ذلك اللّفظ فعلاً، أو كان على مثال الفعل... فإن كان الذي قبل ما سكن ساكناً حرّكته وألقيت عليه حركة المسكن. وذلك قولك: مستردٌّ ومستعدٌّ وممدٌّ ومَمَدٌّ ومستعدٌّ وإنما الأصل: مستعْدِدٌ ومُمْدِدٌ ومستعْدَدٌ، وكذلك: مُدُقٌّ، والأصل: مُدْقُقٌ، ومَرَدٌّ، وأصله: مَرْدَدٌ، وإن كان الذي قبل المسكن متحركاً تركته على حركته. وذلك قولك: مرتَدٌّ، وأصله: مرتَدِدٌ"، (3) فالأصل في مرتدّ: مرتَدِدٌ، وفي مستَعِدّ: مستَعْدِدٌ، وفي مستَرِدّ: مستَرْدِدٌ.

وإدغام المتقاربين جزء من كل، ينطبق عليه ما ينطبق على الإدغام عامة من أحكام؛ لذلك كان الأصل في إدغام المتقاربين الفك أيضا. يقول سيبويه: "والطّاء والدّال والتّاء يدغمن كلهنّ

---

(1) سيبويه ٢: ٢٦٥

(2) سيبويه ٤: ١٩٣

(3) سيبويه ٤: ٤١٩

في الصّاد والزّاي والسّين، لقرب المخرجين؛ لأنّهنّ من الثّنايا وطرف اللّسان، وليس بينهنّ في الموضع إلا أنّ الطّاء وأختيها من أصل الثّنايا، وهنّ من أسفله قليلا مما بين الثّنايا. وذلك: ذَهبسّلمى، [١] وقَسّمعت، [٢] فتدغم، واضبزّردة، [٣] فتدغم، وانّعصّابرا، [٤] فتدغم، وسمعناهم ينشدون هذا البيت، لابن مقبل[٥]:

فَكَأنَّمَا اغْتَبَقَصّبيرَ غَمَامَةٍ   بِعُرًا تُصَفِّقُهُ الرِّيَاحُ زُلالا [٦]

فأدغم التاء في الصّاد. وقرأ بعضهم: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ [٧] يريد: لا يتسمعون. والبيان عربيٌّ حسنٌ لاختلاف المخرجين"[٨] والبيان هو الأصل.

ولما كان الأصل في الإدغام الفك، جاز فكّه في الشّعر، ولو وجب في كل لغات العرب. يقول سيبويه: "واعلم أن الشّعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل ...

قال[٩]:

تَشْكو الوَجَى مِن أظْلَلٍ وأظْلَلِ [١٠]

وهذا النّحو في الشّعر كثير."[١١] فالقياس فيما سبق أظلّ، وهو واجب الإدغام لكنه جاز لأنه الشعر، ولأنه تحقيق للأصل ومثله في الشّعر كثير.

---

(١) ذهبتْ سلمى

(٢) قدْ سمعت

(٣) اضبطْ زردة

(٤) انعتْ صابرا

(٥) انظر تميم بن مقبل: الديوان - تح: عزة حسن - ط: دمشق - ١٣٨١هـ ص٢٦٠
ورواية البيت بالكسر لأنه من قصيدة رويها مكسور.

(٦) اغتبقتْ صبير غمامة. والشاعر في البيت يصف امرأة بطيب رضابها وبرده ورقته حتى في الليل فجعلها كالمغتبقة ماء غمامة في أرض بارزة للرياح. والشاهد فيه: أدغم التاء بالصاد لأن التاء والصاد من حروف طرف اللسان والإدغام فيهما أكثر لما تقدم من علة. انظر الشنتمري: تحصيل عين الذهب. ص٥٩٦.

(٧) سورة الصافات الآية ٨ وهذه القراءة برواية حفص عن عاصم.

(٨) سيبويه ٤: ٤٦٣

(٩) الرجز للعجاج. انظر الديوان ص ٤٧

(١٠)"الشاهد فيه إظهار التضعيف في (أظلل) ضرورة، وأراد (الأظل) وهو باطن خف البعير. والوجى: الحفا، يعني أنه حمل عليه [على بعيره] في السير حتى اشتكى خفّه." الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٥٢٥

(١١) سيبويه ٣ : ٥٣٥

نحو: أقال وأقام ويتم في قولك: ما أقوله وأبيعه، لأن معناه معنى: أفعل منك، وأفعل النّاس، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائلٌ وبائع، كما فضلت الأول على غيره وعلى النّاس. وهو بعد نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوته. فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقال وأقام وكذلك أفعل به، لأن معناه معنى ما أفعله، وذلك قولك: أقول به وأبيع به، ويتم في أفعل، لأنهما اسمان فرّقوا بينهما وبين أفعل من الفعل" [١] فاسم التفضيل وفعلا التعجّب صحا على الأصل الصّرفي، فلم يعتلا ليختلفا عن الفعل المتصرف وذلك دفعا للبس.

وأمن اللّبس يقضي بتصحيح صيغتي التعجب واسم التفضيل؛ لتتباينا عن الفعل المتصرف.

▪ ويتحقق الأصل الصّرفي في الاسم فلا يعتل إذا كان على وزن: فُعّلٌ وفُعّالٌ وفَعّالٌ وفَعُولٌ وفُعُولٌ وفَعَالٌ وفُعَالٌ وفِعَالٌ وفَعِيلٌ ومفعالٌ والتّفعال والتِّفعال ومَفَاعل. يقول سيبويه: "هذا بابٌ أتم فيه الاسم، لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به، ولكنه أتم لسكون ما قبله وما بعده، كما يتم التضعيف إذا أسكن ما بعده نحو اردد... وذلك فُعّلٌ وفُعّالٌ، نحو: حُوّلٍ وعُوّار. وكذلك فَعّالٌ نحو: قَوّالٍ ومِفعالٌ، نحو: مِشوارٍ ومِقوالٍ، وكذلك التَّفعال، نحو: التَّقوال، وكذلك التِّفعال، نحو: التِّقوال، وكذلك فَعُولٌ، نحو: قَوُولٍ وبَيُوعٍ، وفُعُولٌ نحو: شُيُوخٍ وحُوُولٍ وسُوُوقٍ، وكذلك فَعَالٌ، نحو: نَوَارٍ وجَوَابٍ وهَيَامٍ، وكذلك فَعِيلٌ، نحو: طَوِيلٍ وقَوِيمٍ وسَوِيقٍ، وكذلك فُعَالٌ، نحو: طُوَالٍ وهُيَامٍ، وفِعَالٌ، نحو: خِوَانٍ وخِيَارٍ وعِيانٍ، ومَفَاعل، نحو: مَقَاول ومَعَايش، وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو في ترك الهمز وفي الهمز." [٢] ففي كل الأوزان السّابقة صحّ الاسم، لأن الإعلال سيؤدي بالضّرورة إلى حذف أحد السّاكنين في الكلمة ذاتها ممّا قد يلبس الصّيغة بغيرها.

▪ ويتحقق الأصل الصّرفي إذا وقعت الواو أو الياء لاما فيما كان على وزن فعَلان؛ لأن في القلب التقاء ساكنين، وهذا موضع يوجب الحذف، والحذف ههنا سيؤدي إلى اللّبس. يقول سيبويه: "وأما النَّفَيَان والغَثَيَان فإنما دعاهم إلى التحريك أن بعدها ساكناً فحركوا كما حركوا رميا وغزوا وكرهوا الحذف مخافة الالتباس فيصير كأنه فعالٌ من غير بنات الياء والواو ومثل الغَثَيَانِ والنَّفَيَانِ: النَّزَوَانُ والكَرَوَانُ"، [٣] فلو أننا أعللنا الواو والياء فيما سبق لالتقى ألفان: لام الكلمة وألف فعلان، وحذفنا أحدهما، والتبست صيغة فعلان بصيغة فعال، فصحّت الكلمة لأمن اللبس.

---

(١) سيبويه ٤: ٣٥١

(٢) سيبويه ٤: ٣٥٤

(٣) سيبويه ٤: ٣٨٨

قلب الواو ياء:

تقلب الواو ياء في مواضع عدّة، لأن الياء أخف من الواو، فإذا ما وجدت الكسرة قبلها زاد ثقل الواو وقلبت ياء. يقول سيبويه: "وليس في بنات الياء فَعُلت، كما أنه ليس في باب رميت فَعُلت، وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر تحويلا للواو لها، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون. ودخلت فَعِلت على بنات الواو كما دخلت في باب غزوت في قوله: شقيت وغبيت. لأنها نقلت من الأثقل إلى الأخف، ولو قلت فَعُلت في الياء لكنت مخرجا الأخف إلى الأثقل." [١]

١. تقلب الواو ياء إذا سكنت بعد كسر، كما قلبت الياء واوا في موقن، ويماثل سيبويه بين القلبين، لأن السبب في القلبين متماثل، فيقول: "فإن أسكنتها وقبلها ضمةٌ قلبتها واواً كما قلبت الواو ياء في ميزان وذلك نحو: موقنٍ وموسر"، [٢] فوجود الكسرة قبل الواو هو سبب قلبها ياء، كما كان وجود الضمة قبل الياء سببا في قلبها واوا، إذ الكسرة والواو لا تجتمعان كما ذكر سيبويه.

٢. تقلب الواو ياء إذا وقعت عينا في جمع على وزن فِعال. يقول سيبويه: "باب تقلب الواو فيه ياءً لا لياءٍ قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء وذلك قولك: حالت حيالاً. وإنما قلبوها حيث كانت معتلةً في الفعل، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقرّوها، وكان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم، وجسروا على ذلك للاعتلال. ومثل ذلك: سوطٌ وسياطٌ وثوبٌ وثيابٌ وروضةٌ ورياضٌ. لما كانت الواو ميتةً ساكنة شبهوها بواو يقول لأنها ساكنة مثلها ولأنها حرف الاعتلال. ألا ترى أن ذلك دعاهم إلى أنهم لا يستثقلونها في فعلاتٍ إذ كان ما أصله التحريك يسكن وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يوجل في ييجل. وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده، فلما كان ذلك من كلامهم الزموا البدل ما قلب في الواحد وذلك قولهم: ديمةٌ وديمٌ وقامةٌ وقيم وتارةٌ وتير ودارٌ وديار"، [٣] وصحيح أن سيبويه أورد النّص السّابق للدلالة على إمكان قلب الواو ياء إذا وقعت عينا في جمع على وزن فِعال اعتل مفرده؛ لكن ذلك النّص يحتوي على غير حالة لقلب الواو ياء

---

(١) سيبويه ٤: ٣٤١

(٢) سيبويه ٤: ٣٣٨

(٣) سيبويه ٤: ٣٦٠

هي: إذا كان ما قبلها ياء ساكنة أو كانت ساكنة وما بعدها ياء، أو إذا التقت الواو والياء وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون. ويذكر سيبويه هذا الشّرط في موضع آخر فيقول: "هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة... وذلك قولك في فَيْعِلٍ: سَيِّدٌ وصَيِّبٌ وإنما أصلهما سَيْوِدٌ وصَيْوِبٌ. "[1]

٣. إذا وقعت عينا وقبلها كسرة وبعدها ألف واعتل فعلها نحو: صيام وقيام وحيال.

٤. إذا وقعت عينا بعد كسرة في جمع وكانت معتلة في مفرده . نحو: ثياب وديار وسياط ورياض.

٥. تنقلب الواو ياء أيضا إذا وقعت طرفا وقبلها ضمة كما في جمع دلو وحقو. يقول سيبويه: "واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياءً وكسر المضموم كما كسرت الياء في مبيع. وذلك قولك: دلوٌ وأدلٍ وأحقٍ كما ترى فصارت الواو"، [2] فقد قلبت الواو ياء بدون وجود كسرة أو ياء لما في اجتماع الضمّ والواو في الطّرف من ثقل.

٦. تقلب الواو ياء إذا وقعت عينا في جمع على وزن فُعّل تشبيها لها بجثيّ وعتيّ، وتصح في فُعّال. يقول سيبويه: "ولا يفعلون ذلك بالياء في هذه الأبنية لأنها بعدها أخفُّ عليهم، لخفة الياء وشبهها بالألف فكأنها بعد ألف ولكنها تقلب ياء في فُعّل وذلك قولهم: صُيَّمٌ في صُوَّمٍ وقُيَّمٌ في قوّم وقُيَّلٌ في قوّل ونُيَّمٌ في نوّم. لما كانت الياء أخف عليهم وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم: عُتِيٌّ في عُتُوٌّ، وجُثِيٌّ في جُثُوٌّ، وعُصِيٌّ في عُصُوٌّ. وقد قالوا أيضاً: صِيَّمٌ ونِيَّمٌ كما قالوا عِتِيٌّ وعِصِيٌّ. ولم يقلبوا في زوّارٍ وصوّامٍ؛ لأنهم شبهوا الواو في صيَّمٍ بها في عُتُوٌّ إذا كانت لاماً وقبل اللام واو زائدة. وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وقويت وترك ذلك فيها إذ لم يكن القلب الوجه في فُعّلٍ "، [3] فزيادة الألف في وزن فُعّال كما في صُوّام وزوّار، أبعدت الواو عن طرف الكلمة، ففقدت بذلك شبهها بواو عتوّ لضعف اللام، فقويت وعزّ قلبها.

٧. تقلب الواو ياء إذا كانت لاما في فُعلى اسما. يقول سيبويه: "وأما فُعلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو كما أبدلت الواو مكان الياء في فَعلى فأدخلوها عليها في فُعلى كما دخلت عليها الواو في فَعلى لتتكافأا. وذلك قولك: الدّنيا

([1]) سيبويه ٤: ٣٦٥

([2]) سيبويه ٤: ٣٨٣

([3]) سيبويه ٤: ٣٦٣

والعليا والقصيا. وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل لأنها قد تكون صفةً بالألف واللام. فإذا قلت فُعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفةً وهو أجدر أن يجيء على الأصل إذ قالوا: القصوى، فأجروه على الأصل، وهو اسم كما أخرجت فَعلى من بنات الياء صفةً على الأصل. وتجري فُعلى من بنات الياء على الأصل اسماً وصفة كما جرت الواو في فَعلى صفة واسماً على الأصل."[١]

<u>ويتحقق الأصل الصّرفي فلا تنقلب الواو ياء في المواضع الآتية:</u>

١. يتحقق الأصل الصرفي إذا كانت فُعلى صفة، كما رأينا في النّص السّابق.[٢]

٢. يتحقق الأصل الصرفي إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما الأخرى بسكون عارض أو لم تكن أصلية. يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن سُوير وبُويع ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت فُوعل. ألا ترى أنك تقول: ساير ويساير، فلا تكون فيهما الواو. وكذلك تُفُوعل نحو: تبويع لأن الواو ليست بلازمة، وإنما الأصل الألف. ومثل ذلك قولهم: رُوْيَةٌ ورُوْيَا ونُوْيٌ، لم يقلبوها ياءً حيث تركوا الهمزة، لأن الأصل ليس بالواو، فهي في سوير أجدر أن يدعوها، لأن الواو تفارقها إذا تركت فُوعل، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تركت الهمزة"،[٣] فالواو ليست أصلية في سوير ــ وإنما هي منقلبة عن ألف بسبب بناء الفعل للمجهول ــ ولذلك لم يصح أن تقلبها ياء إذا اجتمعت الياء.

٣. ويتحقق الأصل الصّرفي في الاسم إذا صحّ الفعل، فإذا سلمت الواو في الفعل سلمت في الاسم. يقول سيبويه: "فأما الفِعال من جاورت فتقول فيه بالأصل وذلك: الجِوار والحوار. ومثل ذلك عاونته عواناً. وإنما أجريتها على الأصل حيث صحت في الفعل ولم تعتل كما قلت تَجاوَرَ ثم قلت: التجاوُر "،[٤] فالواو في وزن الفِعال تبقى على الأصل، لأنها صحت في الفعل كـ جاور جوارا، كما صحت في التجاور، لأنها صحت في فعله مع اختلافهما في نوع قلب كل منهما.

٤. ويتحقق الأصل الصّرفي في الجمع إذا صحّ المفرد فإذا سلمت الواو في المفرد سلمت في الجمع. يقول سيبويه: "وأما طَوِيل وطِوَال، فهو بمنزلة جاوَرَ وجِوَار، لأنها حية

---

(١) سيبويه ٤: ٣٨٩

(٢) انظر: سيبويه ٤: ٣٨٩

(٣) سيبويه ٤: ٣٦٨

(٤) سيبويه ٤: ٣٦٢

في الواحد على الأصل".[1] فالمفرد أصل للجمع، وما ينطبق على الأصل ينطبق على الفرع.

قلب الياء واوا:

مثلما كانت الواو تنقلب ياء لو أنها سكنت بعد كسرة فإن الياء تنقلب واوا إذا سكنت بعد ضمة، وقد عبّر سيبويه عن هذه الحال لقلب الياء واوا بقوله: "فإن أسكنتها وقبلها ضمةٌ قلبتها واواً، كما قلبت الواو ياء في ميزان، وذلك نحو: موقِن وموسِر"، [2] فالواو منقلبة عن ياء، لأنها ساكنة وقبلها ضمة.

الإعلال بالتسكين:

لأن الحركات في العربية مستثقلة على حروف العلة يعمد فيها إلى التسكين، ويكون ذلك في إحدى ثلاث أحوال:

- إذا كان قبل حرف العلة ساكن صحيح، كما في صيغة الفعل المضارع واسم المفعول من الأجوف وصيغتي مفعَل ومفعِل وما شابههما. يتحدث سيبويه عن إعلال الفعل المزيد، فيقول: "فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على السّاكن. وذلك مطرد في كلامهم. وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذا لحق الحرف الزّيادة، كما اعتل ولا زيادة فيه. ولم يجعلوه معتلاً من محول إليه كراهية أن يحوّل إلى ما ليس من كلامهم. ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغني بذا، لأن ما قبل المعتل قد تغير عن حاله في الأصل كتغير (قلت) ونحوه، وذلك: أجاد وأقال وأبان وأخاف واستراث واستعاذ"، [3] فالأصل في أجاد: أجود، وفي أبان: أبين، وفي أخاف: أخوف، وفي استراث: استريث، وفي استعاذ: استعوذ، بفتح الواو والياء وسكون ما قبلهما، ولما في حركة الحرف المعتل من ثقل، فقد نقلت الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها طلبا للخفة اللفظية.

وكذلك اسم المفعول المعتل العين، إذ تنقل فيه حركة العين (حرف العلة) إلى السّاكن قبلها ـــ وهو في هذا كالفعل المضارع ـــ فيلتقي ساكنان، فيحذف الزّائد (واو مفعول) على رأي سيبويه. يقول: "ويعتل مفْعولٌ منهما كما اعتل فُعِل، لأن الاسم على فُعِل مفعولٌ، كما أن الاسم على فَعَل

---

(1) سيبويه ٤: ٣٦٣
(2) سيبويه ٤: ٣٣٨
(3) سيبويه ٤: ٣٤٥

فاعلٌ، فتقول: مَزُوْرٌ ومَصُوْغٌ، وإنما كان الأصل مزْوُوْرٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفعَل، وحذفت واو مفعول[١]؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وتقول في الياء: مبيعٌ ومهيبٌ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعولٍ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها، كما جعلتها تابعة في بيضٍ، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضّمة فلم يجعلوها تابعةً للضمة فصار هذا الوجه عندهم"[٢]

ويجري مجرى الفعل المضارع اسما الزّمان والمكان، فيعتلان كما اعتل بنقل الحركة عن العين إلى السّاكن الصّحيح قبله. يقول سيبويه: "ويجري مَفعَلٌ مجرى يَفعَل فيهما، فتعتل كما اعتل فعلهما الذي على مثالهما وزيادته في موضع زيادتها فيجري مجرى يَفعل في الاعتلال كما قالوا: مخافةٌ، فأجروها مجرى يخاف ويهاب، فكذلك اعتل هذا، لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل، إلا أنهم وضعوا ميماً مكان ياء، وذلك قولهم: مقامٌ ومقالٌ ومثابةٌ ومنارةٌ، فصار دخول الميم كدخول الألف في أفعل، وكذلك المغاث والمعاش، وكذلك مَفعِل تجري مجرى يَفعِل، وذلك قولك: المبيض والمسير"، [٣] ففي الأمثلة السّابقة تحركت الواو والياء وما قبلهما ساكن صحيح فاعتلت الأسماء كما اعتلت أفعالها بنقل حركة حرف العلة إلى السّاكن الصّحيح قبله.

- إذا وقع حرف العلة المتحرك طرفا في نحو: يرمي ويحمي وينجو...إلخ. فإن تحريكه مستثقل، ويعمد فيه إلى طرح الحركة. يقول سيبويه: "واعلم أن الواو في يفعُل تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع، كما كرهوا الضّمة في فُعُل، وذلك نحو البُون والعُون فالأضعف أجدر أن يكرهوا ذلك فيه. ولكنهم ينصبون لأن الفتحة فيها أخف عليهم، كما أن الألف أخف عليهم من الواو... وإذا كان قبل الياء كسرة لم يدخلها جر كما لم يدخل الواو ضم، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات فصارت وقبلها كسرةٌ كالواو والضّمة قبلها ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها، لأن الواو قد تكره بعد الياء حتى تقلب ياءً، والضّمة تكره معها حتى تكسر في بِيض ونحوها، فلما تركوا الجر كانوا لما هو أثقل مع الياء وما هو منها أترك"، [٤] فالواو والياء تعتلان إذا وقعتا طرفا، ويكون اعتلالهما بحذف الحركة (بالتسكين) ما لم تكن فتحة، فإنها تظهر لما فيها من خفة.

---

(١) "فأمّا سيبويه والخليل فإنّهما يزعمان أنّ المحذوف واو مفْعول لأنّها زائدة والتي قبلها أصليّة فكانت الزيادة أولى بالحذف والدليل على هذا عندهما مَبِيع فلو كانت الواو ثابتة والياءُ ذاهبة لقالوا مَبُوع، وأمّا الأخفش فكان يقول المحذوفة عين الفعل، لأنّه إذا التقى ساكنان حذف الأوّل أو حرّك لالتقاء الساكنين" المبرد ١: ١٠٠

(٢) سيبويه ٤: ٣٤٨

(٣) سيبويه ٤: ٣٤٩

(٤) سيبويه ٤: ٣٨٢- ٣٨٣

ويقول سيبويه في موضع آخر: "وكانت فَعُلت أولى بفَعَلت من الواو مـن فَعَلـت لأنهـم حيـث جعلوها معتلة محولة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به كما أن يغزو حيث اعتل لزمه يفعُـل وجعل حركة ما قبل الواو من الواو" [1] فالأجوف الواوي المسند إلى التاء المتحركة يلزم فعُلـت، لتكون مجانسة لحرف العلة، كما جُعِل قبل الواو ضمة في (يغزو) حين اعتل بتسكين آخره.

- أما إذا وقع حرف العلة متحركا، والصّحيح قبله متحرك فإنه ينقلب ليصير مدا يجـانس الحركة التي قبله، وهنا نصل إلى التسكين مع القلب. كما في: قال وباع واختار ...إلـخ. يقـول سيبويه: "وإذا كان الحرف قبل المعتل متحركا في الأصل لم يغير ولم يعتل الحرف من محـول إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم. وذلك نحو: اختار واعتاد وانقاس. جعلوها تابعـة حيث اعتلت وأسكنت كما جعلوها في قال وباع، لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروهـا في قال وباع وجعلوا هذه الأحرف معتلة كما اعتلت ولا زيادة فيها"، [2] فإذا وقع حـرف العلـة متحركا وما قبله متحرك، فإن المعتل يسكن ويقلب مدًّا يجانس حركة ما قبله.

الإعلال بالحذف:

يكون الحذف في اللّغة العربية في حروف العلة وغيرها، ولكنه أكثر فيها منه فـي غيرهـا، وإن كان الأصل عدم الحذف، ويكون الإعلال بالحذف للاستخفاف، وهو إما تخلص من التقـاء السّاكنين، وإما تخلص من ثقل لفظي لتوالي بعض الحركات وحروف العلة. وهو نوعان:

حذف لالتقاء السّاكنين:

يكون الحذف في العربية لالتقاء السّاكنين في المعتل الأجوف المسند إلى بعـض الضّـمائر كالتاء المتحركة ونون النّسوة ونا الدّالة على الفاعلين، كما يكون الحذف في أمر المثـال. يقـول سيبويه: "وأما قُلت فأصلها فَعُلتُ معتلة من فَعَلتُ، وإنما حولت إلى فَعُلتُ ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل، فلو لم يحولوها وجعلوها تعتل من قَوَلْتُ لكانت الفاء إذا هي أُلقي عليها حركـة العين غير متغيّرة عن حالها لو لم تعتل، فلذلك حولوها إلى فَعُلت فجعلت معتلة منهـا. وكانـت فَعُلت أولى بفَعَلت من الواو من فَعَلت، لأنهم حيث جعلوها معتلة محولة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به، كما أن يغزو حيث اعتل لزمه يفعُل وجعل حركة ما قبل الواو من الـواو، فكـذلك

---

[1] سيبويه ٤: ٣٤٠

[2] سيبويه ٤: ٣٤٧

جعلت حركة هذا الحرف منه، ويدلك على أن أصله[1] فَعَلْتُ أنه ليس في الكلام فَعُلْتُه."[2] فما اعتل بالقلب دون إسناد إلى التاء المتحركة وما شابهها يكون الحذف فيه إذا أسند إليها، ولا يكون فيما خرج منبهة على الأصل كـ عورت وصيدت، لأن في هذين لم يلتقِ ساكنان، ولا مسوغ للحذف.

كما يكون الحذف هربا من التقاء الساكنين في مصدر الفعل الأجوف مما كان ثلاثيا مزيدا. نحو: أقام وأشار وأقال واستعان واستعاذ...إلخ. يقول سيبويه: "باب ما لحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب وذلك قولك: أقمته إقامةً واستعنته استعانة وأريته إراءة. وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال اللّه عز وجل: ﴿لا تلهيهم تِجارةٌ ولا بيعٌ عنْ ذكرِ اللهِ وإقامِ الصّلاةِ وإيتاءِ الزّكَاةِ﴾ [3] وقالوا: اخترت اختياراً فلم يلحقوه الهاء، لأنهم أتموه، وقالوا: أريته إراءً، مثل: أقمته إقاماً. لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا." [4] لقد وقع الحذف في المصادر السّابقة لالتقاء السّاكنين(عين الكلمة وألف الإفعال)، ويمكن الجمع في هذه بين الحذف والتعويض كما في (استعانة وإراءة وإقامة)، ويمكن الاقتصار على الحذف فقط دون التعويض كما في (إقام).

<u>حذف للتخلص من الثّقل اللّفظي لتوالي بعض الحركات وحروف العلة:</u>

ويتم هذا الحذف في أمر النّاقص ومضارعه المجزوم، وفي أمر المثال ومضارعه. يقول سيبويه: " هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاءٌ، تقول: وعدته فأنا أعده وعداً، ووزنته فأنا أزنه وزناً، ووأدته فأنا أئده وأداً، كما قالوا: كسرته فأنا أكسِره كسراً، ولا يجيء في هذا الباب يفعُل... فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجل وييجل، كانت الواو مع الضّمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعِل. فعلى هذا بناء ما كان على فَعَل من هذا الباب". [5] فالواو إذا وقعت بين ياء وكسرة حذفت لما في ذلك من

---

(1) يعلل سيبويه وجود الضمة على الفاء في (قلت) وأشباهها عند إسنادها إلى ضمير الفاعل أنها مجانسة للواو إذ هي قبلها، وقد جُعلت حركة ما قبل الواو من الواو، أي ضمة، ثم حذفت الواو الساكنة لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة على الفاء، وإنما هو فَعُلْتَ محول من فَعَلْتَ.

(2) سيبويه ٤: ٣٤٠

(3) سورة النور الآية ٣٧

(4) سيبويه ٤: ٨٣

(5) سيبويه ٤: ٥٣

ثقل لفظي، وقيس على هذا الحذف حذفها في باقي الباب، وربما حذفت ولم تقع بين ياء وكسرة، لأنه "لما كانت الواو في يفعل لازمة وتستثقل صرفوه من باب فَعِل يفعَل إلى باب يلزمه الحذف فشركت هذه الحروف وَعَدَ."[١]

الأصول في الإبدال:

أبواب الإبدال كثيرة لكنني سأقتصر على إبدال حروف العلة همزة وإبدال الهمزة حرف علة:

إبدال الألف والواو والياء همزةً:

كُره في العربية تحريك حروف العلة، واستحب لها الإسكان لما فيه من خفة لفظية مقصودة لذاتها، فإن جاءت حروف العلة بعد ألف لم تسكن، لأنها لو أسكنت لتوالى ساكنان، وأدّى ذلك إلى الحذف، والتبست الصّيغة وقتئذٍ بصيغة أخرى، كما في صيغة (فاعِلٌ) مما كان فعلها معتل العين، ولذلك فإن الواو والياء تبدلان همزة، لأنها حرف صحيح، وهي أقدر على تحمّل الحركات، وبذلك يصحّ المعنى، ويخفّ اللّفظ، ويُعدَل باللفظ من الأصل إلى الفرع. يقول سيبويه: "هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها[٢] اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين. ذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه، فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاءٍ وسقاءٍ، حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ"، [٣] فإعلال الواو والياء في وزن فاعل سيؤدي بالضّرورة إلى تسكينهما، ولا يجتمع ساكنان، وسيؤدي التسكين إلى الحذف، وتلتبس في الحذف صيغة (فعل) بصيغة (فاعل)، وهذا يتنافى وأولى وظائف اللّغة.

ومثلما اعتل عين اسم الفاعل يعتل كل حرف علة وقع بعد ألف زائدة كسماء وقضاء وسقاء للعلة ذاتها. يقول سيبويه: "والألف إذا كانت بعد ألف، مثلها إذا كانت وحدها، إلاّ أنّك همزت الآخرة للتحريك، لأنّه لا ينجزم حرفان."[٤] فالألف التي بعد الألف إنما هي منقلبة عن واو أو ياء كما في سماء وسقاء وقضاء، ولئلا يجتمع ألفان أبدلنا الثّانية همزة تخلصا من التقاء السّاكنين.

([١]) سيبويه ٤: ٥٤

([٢]) أي أسماء الفاعلين المعتلة لاعتلال أفعالها.

([٣]) سيبويه ٤: ٣٤٨

([٤]) سيبويه ٣: ٢١٤

ويتحقق الأصل الصّرفي فلا تبدل حروف العلة همزة إذا صحّ الفعل، وإن وقعت بعد الألف كما في وزن فاعل أو فواعل. يقول سيبويه: "وأما فاعلٌ من عورت فإذا قالوا: فاعلٌ غداً، قالوا: عاوِرٌ غداً. وكذلك صيدت لأنها لمّا حييت في عورت أجريت مجرى واو شويت وأجريت ياء صيدت مجرى ياء حييت إلا أنه لا يدركها الإدغام. وذلك مثل قولك: صايدٌ غداً ... وتجري فواعل من صيدت مجراها كما اتفقا في الهمز في حال الاعتلال لأنها تهمز هنا كما تهمز معتلةً، ولأن نظيرها من حييت يجري مجرى شويت فيوافقها كما اتفقا في الاعتلال في قلت وبعت."[١] ففي هذه الحال يتحقق الأصل الصّرفي، فلا تبدل الواو والياء همزة؛ لأنها صحت في الفعل، وقد خرجت كذلك منبهة على الأصل الصّرفي المفترض.

فالإبدال فرع، والأصل فيه التبيين والتحقيق، وما خرج من الألفاظ دون إبدال مع وقوع حرف العلة بعد ألف كان على الأصل.

إبدالها حرف علة:

إبدال الهمزة بحرف من حروف العلة له حكمان: واجب وجائز

الإبدال الواجب:

إذا توالت الهمزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة فإنها تبدل مدا من حركة الأولى، كما في آمنَ وأُومنُ وإيمان، أو كانتا متحركتين[٢] فإن الثّانية تبدل مدة، فلا تخفف، أما إذا كانتا في كلمتين[٣] فإن كلا منهما تعامل على حدة كما يرى سيبويه. يقول: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدّ من بدل الآخرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف. وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجري في الكلام ولا تلزق بهمزتها همزةٌ، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل، فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوهما في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلتهما في كلمتين. فمن ذلك قولك في فاعلٍ من جئت: جاءٍ، أبدلت مكانها الياء، لأن ما قبلها مكسور، فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها كما فعلت ذلك بالهمزة السّاكنة حين خففت. ومن ذلك أيضاً آدم أبدلوا مكانها الألف،

---

(١) سيبويه ٤: ٣٥٧

(٢) عدا همزتي أؤفعل فإن حكمهما مختلف، وقد وردت همزتان متحركتان في المسموع من كلام العرب، فقد سمع أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائئي، قال همزها أبو السمح. انظر الزمخشري: المفصل ص٤٩٢

(٣) "وإذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما وتخفيف إحداهما بأن تجعل [الهمزة الثانية] بين بين، والخليل يختار تخفيف الثانية كقوله تعالى: (فقد جاء أشراطها) سورة محمد الآية ١٨، وأهل الحجاز يخففونهما معا، ومن العرب من يقحم بينهما ألف" الزمخشري: المفصل ص٤٩٢

لأن ما قبلها مفتوح، وكذلك لو كانت متحركة لصيرتها ألفاً، كما صيرت همزة جاءٍ ياءً، وهي متحركة للكسرة التي قبلها "[١]

فالأصل في جاءٍ ــ كما يرى سيبويه ــ جائئ[٢] التقت همزتان ــ كلتاهما متحركة ــ فأبدلت الأخرى مدًا من حركة الهمزة الأولى، ولأن الأولى مكسورة أبدلت الأخرى ياء، وقد حذفت الياء في التنكير، وعوّض عنها بالتنوين، وكذلك آدم إذ الأصل فيه أأدم التقت فيه همزتان الأولى متحركة والأخرى ساكنة فأبدلنا الأخرى ألفا لأن الهمزة الأولى مفتوحة.

الإبدال الجائز:

إذا كانت الكلمة على همزة واحدة، وكانت همزتها مفتوحة وقبلها كسرة فإنها تبدل ياء. يقول سيبويه: "واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف وذلك قولك في المِئَر: مِيَرٌ، وفي يريد أن يقرئك: يقرِيَك، ومن ذلك: مِن غلامِ يِبيك، إذا أردت مِن غلامِ أبيك" [٣] فالهمزة في (المئر ويقرئك وغلام أبيك) أبدلت ياء، لأنها مفتوحة وما قبلها مكسور، وهذا الإبدال عدول عن الأصل.

وتبدل ياء إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة. يقول سيبويه: "وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك الذئب والمئرة: ذيبٌ وميرةٌ ". [٤]

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة، فإنها تبدل واوا. يقول سيبويه: "وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً كما أبدلت مكانها ياءً حيث كان ما قبلها مكسوراً، وذلك قولك في التؤدة: تُودة، وفي الجؤن: جُوَنٌ، وتقول: غلامُ وبيك، إذا أردت غلامُ أبيك". [٥]

([١]) سيبويه ٣:٥٥٢

([٢]) "جاء عنهم: خطائئ، ورزائئ، ودرينة ودرائئ، ولفينة ولفائئ، وأنشدوا قوله:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ   إليك ولا ما يحدث الله في غد"

ابن جني: الخصائص ٢: ٦

([٣]) سيبويه ٣:٥٤٣

([٤]) سيبويه ٣:٥٤٤

([٥]) سيبويه ٣:٥٤٣

أما إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوح فإنها تبدل ألفا. يقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة ساكنةً وقبلها فتحة، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في رأسٍ وبأسٍ وقرأت: راسٌ، وباسٌ، وقرات"،[١] فلما كانت الهمزة ساكنة أبدلت ألفا تخفيفا.

وإن كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مضموم فإنها تبدل واوا. يقول سيبويه: "وإن كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن: الجونة، والبوس، والمومن".[٢]

فالهمزة تبدل ألفا إذا كانت ساكنة وما قبلها حرف مفتوح، أو تبدل واوا إذا كانت ساكنة أو مفتوحة وما قبلها حرف مضموم، أو تبدل ياء إذا كانت ساكنة أو مفتوحة وما قبلها حرف مكسور، "فإنما تبدل مكانَ كلِّ همزةٍ ساكنةٍ الحرفَ الذي منه الحركةُ التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها".[٣]

والإبدال خلاف الأصل في هذه الحالات، وهو جائز لا واجب.

---

(١) سيبويه ٥٤٣:٣

(٢) سيبويه ٥٤٣:٣

(٣) سيبويه ٥٤٤:٣

الفصل الخامس

(التقـــــــــويم)

١. المصطلح:

إن تغليب الحضارة العربية الإسلامية فكرة الإله على فكرتي الكون والإنسان ألقى بظلاله على أغلب أشكال الفكر فيها. [١]

والتفكير النحوي – كغيره من علوم الحضارة العربية الإسلامية- مطبوع بجزء كبير منه بهذا الطابع، وربما كانت فكرتا الأصل والفرع من آثار ذلك التغليب. [٢]

ولعل الإعراب من أهم القضايا التي دعت النحاة إلى التفكير بقضية العامل، وصار أصل العمل من أهم الأصول في النّحو العربي، ويبدو أنه من الأسباب التي قادت النّحاة إلى وضع نظرية العامل، فذهب أحدهم إلى "أن النحو العربي بني على فكرة العامل... ولقد شغل النحاة بقرينة العلامة الإعرابية لارتباطها بالعامل عن القرائن إلا حين يتوقف المعنى النحوي على الإشارة إلى إحداها بعينها". [٣]

ويلوح للمرء أن فكرتي العمل والعامل تقومان على فكرة إسلامية مفادها أنه لا يمكن أن يوجد شيء من دون موجِد، ولا يحدث سبب من دون مسبب، فهناك موجود ومُوجِد الوجود، أي: معمول وعامل، وفرع وأصل، وكان هذا من طرق إثبات وحدانية الله ووجوده وألوهيته، والنظر في الكون وما فيه من مخلوقات يدل على أنه معمول لعامل واحد فقط، [٤] هو الله تعالى[٥]، وكذلك الكلمة في الجملة فما من حركة تطرأ عليها إلا بعامل قسمه النحاة إلى عامل لفظي أو معنوي.

وقد قام البحث برصد المصطلح لدى غير عالم من النّحويين وأصوليي الفقه على امتداد عدة قرون، وما وُجد لدى سيبويه وُجِد لدى غيره من الأعلام، فاتّضح أن المعاني التي دلّ عليها

---

(١) انظر الصديق، حسين: مقدمة في نظرية الأدب العربي الإسلامي- ط: منشورات جامعة حلب – ١٩٩٤م ص٦٩

(٢) فالله سبحانه هو أصل كل مخلوق، والعامل سابق للمعمول؛ لأن الخالق سابق للمخلوق، وعدم وجود أكثر من عامل لمعمول واحد على الرغم من تعدد المعمولات للعامل الواحد؛ لأن الخالق واحد على الرغم تعدد مخلوقاته.
ولو تركنا الحديث عن القضايا الجزئية في النحو لوجدنا بأن النحو عبادة، والعمل فيه ابتغاء مرضاة الله، حتى لغتهم التي اشتغلوا بها كانت توقيفية من الله – كما رآها بعضهم- فالله الذي ﴿ علم آدم الأسماء كلها ﴾ (سورة البقرة الآية ٣٠) فعلمه أسماء المسميات، علمه القصعة والقصيعة...إلخ وبعضهم رأى أن الله علم آدم اللغات كلها، وأخذ ولده يتكلمون بها، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات، فغلبت عليه، واضمحل عنه ما سواها لبعد عهدهم بها. انظر ابن جني: الخصائص ١: ٤١

(٣) حسان، تمام: الأصول ص٣٢

(٤) فالمعمول لا يكون لعاملَيْن في آن واحد في النحو.

(٥) انظر الملخ، حسن خميس ص١٣١

المصطلح في الكتاب كانت معانيَ اصطلاحية، والدّليلُ اتفاقُهم على ذلك الاستخدام، و"الاصطلاح تواطؤ واتفاق". [١]

"والحق أن التغيير الذي طرأ على النحو كما قدمه سيبويه ليس تغييرا في الجـوهر"، [٢] ولـذلك وُجد من يصف النحويين بأنهم يدورون في فلك سيبويه. يقول أحمد أمين: "إن هؤلاء النحـويين يدورون في فلك سيبويه، فإن اجتهد أحدٌ كابن مالك وأبي حيان فكالذي نسميه في الفقـه اجتهـاد مذهب لا اجتهادا مطلقا". [٣]

فالخلاف بين سيبويه والنحاة الآخرين كان خلافا بسيطا لم يَعْدُ أن كان اجتهـادا فـي نفـس المذهب، كخلافهم على رافع المبتدأ والخبر، فسيبويه والبصـريون يـرون أن المبتـدأ ارتفـع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلـى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفـع بالابتـداء، والكوفيون يرون أنهما ترافعا[٤]، وعندما تحدث الفرّاء عن رافع (غشاوة) في قوله تعالى: ﴿خَـتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [٥] قال: "انقطع معنى الختم عنـد قولـه: (وعلى سمعهم) ورفعت (الغشاوة) بـ (على)"، [٦] وعلى هذا اتفاق نحاة الكوفة. [٧]

"ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن ذلك كان له أثر سلبي في الدراسات اللغوية ومناهجها، فقيّدها وحدّ طموحها"، [٨] فكأنما النحو قد وُلد وانتهى في كتاب سيبويه.

ويمكن من خلال ما استُدِل به من نصوص استنتاج ما يأتي:

١. أن الأصل مصطلح مستخدم في علمي الفقه والنّحو، ولذلك نجد العلمـين تقارضـا هـذا المصطلح.

٢. أن مصطلح الأصل لدى سيبويه لم يكن كما كان في كتب أصـول الفقـه بـأربع دلالاتٍ فحسب، بل كان بمعنى ما تتفرع عنه الفروع، وهو معنى أوسع بكثير.

---

(١) القوزي،عوض حمد: المصطلح النحوي-ط:الرياض- ١٩٨١م ص٢٢ وانظر:المعجم الوسيط مادةص،ل،ح

(٢) الراجحي، عبده : دروس في المذاهب النحوية - ط:دار المعرفة الجامعيـة - الإسـكندرية - عـام ١٩٩٢ ص١٢

(٣) أمين، أحمد: ظهر الإسلام- ط: القاهرة عام ١٩٥٣م ٣: ٩٥

(٤) انظر ابن الأنباري: الإنصاف ص٤٤

(٥) سورة البقرة الآية ٧

(٦) الفراء: معاني القرآن - ط٣: عالم الكتب - بيروت - عام ١٩٨٣م- ١: ١٣

(٧) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف ص٤٤

(٨) جطل، مصطفى - نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة- ط١: جامعة حلـب- عام ١٩٧٨م ٢: ٤٥٩

٣. من الدلالات التي حملها مصطلح الأصل لدى سيبويه ــ ومن جاء بعده من النّحاة ــ دلالة القاعدة، وأساس الوضع، وأم الباب، والأكثر، والأسبق، والقياس...إلخ، فالمصطلح لم يكن مضبوطا، فاتسع لدلالات كثيرة.

أ- صفات الأصل

ربما يتساءل المرء عن صفات الأصل الذي درسناه عند سيبويه، ومن خلال هذه الدراسة تبدّت صفات الأصل كما يأتي:

١. يتصف الأصل لدى سيبويه بالكثرة، فالأصل هو الكثير. يقول سيبويه في أثناء حديثه عن عمل الأسماء: "فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل، وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة؛ لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يدلك على ذلك أنها قليلة"، [1] فسيبويه عدّ اسم الفاعل أصلا لسائر الأسماء العاملة عمل الفعل لأنه الأكثر استخداما.

لكن الأصل يمكن أن يكون قليل الاستعمال، كالأصل المهجور المفترض في البنى الصرفية، فالبيان[2] في الإعلال والإدغام والإبدال هو الأصل على الرغم من قلته وندرته، يقول سيبويه: "الاعتلال هو الكثير المطرد[3]"، [4] فالاعتلال فرع، والتصحيح أصل ذلك الفرع مع قلة الأصل وكثرة الفرع، لأنه الأخفّ.

ويمكن ألا يظهرَ هذا الأصل إلا في ضرورة، أو كان في معنى ما يجب أن تصح علته؛ ليكون مَنْبَهة على الأصل كما يرى سيبويه. يقول في معرض حديثه عن عوِر وحوِل وصيِد: "وأما قولهم: عوِر يعوَر وحوِل يحوَل وصيِد يصيَد، فإنما جاؤوا بهن على الأصل في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل. نحو: اعْوَرِرت واحْوَلَلت وابْيَضضت واسْوَددت، فلما كن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا"، [5] فسيبويه يرى أن كلا من (عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ) صحّت لأنها كانت بمعنى (افعلّ) إذ تسكن الفاء فتصح العين، علما أن مثل هذا

([1]) سيبويه١: ١١٧

([2]) استخدم سيبويه كلمة البيان وتصريفاتها للدلالة على تصحيح المعتل وفك المدغم كما أشرنا سابقا.

([3]) المطرد هو الذي لا يتخلف منه شيء، والكثير أقل. نقل السيوطي عن ابن هشام قوله: "اعلم أنهم مما يستعملون (غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا) فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل" السيوطي: المزهر في علوم اللغة- تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين- ط: إحياء الكتب العربية- القاهرة بدون تاريخ. ١: ٢٣٤

([4]) سيبويه ٤: ٣٤٦

([5]) سيبويه ٤: ٣٤٤

السكون قبل حرف العلة لا يمنع القلب عند النحاة إذ تنقل حركة حرف العلة لثقلها إلى السّاكن الصحيح قبله، فتتحرك الواو أو الياء أصلا وينفتح ماقبلها، فتنقلبان ألفا، كما في استطال واستقام وأطاع، إذًا فمجيئها بمعنى (افعلّ) ليس مدعاة لتصحيحها، ولكن أصل السماع هو الأصل الأول، فمادامت قد سُمعت مصححة فسائر الكلام عنها تعليل لا يسمن ولا يغني من جوع.

وكذلك الباء التي هي أصل حروف القسم – كما يراها النحاة – علما أن استخدامها في القسم أقلّ منه بالواو، فأغلب القسم في القرآن الكريم بالواو[١].

---

(١) إحصاء للقسم الوارد في جزء عم من القرآن الكريم

اسم السورة	الآية التي فيها قسم بالواو	الآية التي فيها قسم بالباء	اسم السورة	الآية التي فيها قسم بالواو	الآية التي فيها قسم بالباء
النازعات	والنازعات(١)		البلد	ووالد(٣)	بهذا البلد(١)
	والناشطات(٢)			وما ولد(٣)	
	والسابحات(٣)		الشمس	والشمس(١)	
التكوير	والليل (١٧)	بالخنس(١٥)		وضحاها(١)	
	والصبح (١٨)			والقمر(٢)	
الانشقاق	والليل(١٧)	بالشفق(١٦)		والنهار(٣)	
	والقمر(١٨)			والليل (٤)	
البروج	والسماء(١)			والسماء(٥)	
	واليوم(٢)			والأرض(٦)	
	وشاهد(٣)		الليل	والليل(١)	
	ومشهود(٣)			والنهار(٢)	
الطارق	والسماء(١)			وما خلق(٣)	
	والطارق(١)		الضحى	والضحى(١)	
	والسماء(١١)			والليل(٢)	
	والأرض(١٢)		التين	والتين(١)	
الفجر	والفجر(١)			والزيتون(١)	
	وليال(٢)			وطور(٢)	
	والشفع(٣)			وهذا(٣)	
	والوتر(٣)		العاديات	والعاديات(١)	
	والليل(٤)		العصر	والعصر(١)	

ورأي الخليل وسيبويه أن الواوات المتتالية بعد واو القسم للعطف؛ وذلك لئلا يدخل قسم على قسم، فيصير الجواب لأحدها من دون البقية. يقول سيبويه: "وقال الخليل في قوله عز وجل: ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى﴾ [سورة الليل الآية ١] الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك مررت بزيدٍ وعمرٍو والأولى بمنزلة الباء والتاء ألا ترى أنك تقول والله لأفعلن والله لأفعلن فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء. قلت للخليل: فلم لا تكون الأخريان بمنزلة

وقد أورد السيوطي هذا النص عن قلة الأصل وهو الباء في الاستعمال وكثرة الفرع وهو الواو: "فإن قيل: الواو أكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل؟ قيل: لا يبعد أن يكثر الفرع ويقل الأصل لضرب من التأويل، ألا ترى أن: نِعْم الرجل، أكثر من (نَعِم) بالكسر."[١]

٢. يتصف الأصل بالتجرّد عن العلامة، كالمذكر الذي لا يحتاج إلى علامة، والمفرد الذي لا يحتاج إلى علامة، أما الفرع فهو ما احتاج إلى زيادة توضح معناه، فالأصل أسبق من الفرع، لأن الأصل لا يحتاج إلى زيادة سابقة أو لاحقة تضيف له ذلك المعنى. يقول سيبويه في هذا المعنى: "المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"، [٢] فالأصل هو اللفظ الأول الذي لم يتصل به شيء، وهو في أغلب الأحيان اللفظ الأخصر، ولذلك وجدنا الأصل خفيفا وسابقا ومتمكنا.

٣. يتصف الأصل بالخفّة، فالأصل هو الأخفّ. يقول سيبويه: "واعلم أن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشّيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشّيء ذكر"، [٣] فالأصل هو المذكر، لأنه الأمكن، ولأنه الأول، ولأنه الأخفّ، فإن لم يكن الأصل خفيفا هُجِر وعُدِل عنه إلى فرع أخفّ طلبا لتلك الخفّة اللفظية، كما في الأصول المعدول عنها إلى صور فرعية سنقف عليها عند دراسة أشكال الاستخفاف.

٤. يتصف الأصل بالتمكّن، فالأصل هو الأشدّ تمكنا. يقول سيبويه في أثناء حديثه عن النكرة والمعرفة: "اعلم أنّ النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا، لأنّ النّكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرّف به، فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النّكرة" [٤] فالنّكرة هي الأخفّ، وهي المتمكنة؛ ولذلك كانت الأصل.

٥. يتصف الأصل لدى سيبويه بالأسبقية، فهو سابقٌ أول، فالأصل أسبق من الفرع منطقيا لأنه صادر عن الأصل، ومن ذلك أصالة المبتدأ لغيره من المرفوعات لدى سيبويه، وأصالة

الأولى؟ فقال: إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر، فيكون كقولك: بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم، ولا يقوى أن تقول: وحقك وحق زيد لأفعلن، والواو الأخرة واو قسم لا يجوز إلا مستكرها، لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه" سيبويه٣: ٥٠١ على أننا سنعدُّها للقسم مادامت تحمل معنى القسم.

(١) الأشباه والنظائر في النحو ١: ٥٥٥

(٢) سيبويه١: ٢٤

(٣) سيبويه١: ٢٢

(٤) سيبويه١: ٢٢

المفرد للجمع، وأصالة النكرة للمعرفة. وهو يقول في هذا المعنى: "المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة". [١]

٦. يتصف الأصل بالنسبية، فقد يكون الشّيء أصلا وفرعا في آن واحد، وقد يكون الفرع أصلا لفرع آخر، فاسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، بيد أنه أصل لسائر الأسماء العاملة، فهو أصل في العمل للصفة المشبهة ولصيغة المبالغة ولغيرها من الأسماء.

وقد يكون للأصل الواحد أكثر من فرع. مثال على ذلك: الذكر أصل للحذف والإضمار.

وفكرة الأصل عند سيبويه ومن تابعه من النّحاة فكرةٌ نسبية لا يلبث أي فرع فيها أن يتحول إلى أصل آخر، كالمنادى المبني على الضم، فهو فرع للمفعول به، وهو أصل للمنصوب على الاختصاص، فالفروع تحتاج إلى أصول، وقد تحتاج تلك الأصول إلى أصول أخرى حتى تنتهي إلى أصل الأصل، أو فرع الفرع.

على أن هذه الأصول ليست مطلقة، فقد يتعارض بعضها مع بعض، فالأصل في المبتدأ التقديم، والأصل في الخبر التأخير إلا إنْ كان الخبر مما له الصدراة في الجملة، كأن يكون من أسماء الاستفهام، أو أسماء الشرط.

وكذلك فالأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل، إلا إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول به؛ لأن الأصل في الضمير أن يعود على متأخر. كقوله تعالى: ﴿وإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾، [٢]"وذلك لأنه لو قدّم الفاعل هنا فقيل: ابتلى ربه إبراهيم، لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وذلك لا يجوز". [٣]

وكذلك إذا كان أداة من أدوات الاستفهام، فتقديمه واجب؛ لأنه من أسماء الصدارة في الجملة؛ [٤] لأن الأصل في تلك الأسماء التقديم.

٧. يتصف الأصل بأنه أجود: وهذا حكم نسبي قيمي أطلقه النحاة وربما أرادوا به الأحسن والأفضل. يقول سيبويه في (باب تسمية المؤنث): "اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرّك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار، إن شئت صرفته، وإن شئت لم

---

(١) سيبويه١: ٢٤

(٢) سورة البقرة الآية ١٢٤

(٣) ابن هشام: شرح قطر الندى ص١٨٥

(٤) "وقد يجب تقديمه [المفعول به] عليه، وذلك في صور: أحدها إذا تضمن شرطا، نحو: من تكرم أكرمه، وأيهم تضرب أضربه، ثانيها: إذا أضيف إلى شرط، نحو: غلام من تضرب أضرب، ثالثها: إذا تضمن استفهاما، نحو: من رأيت؟ وأيهم لقيت؟ ومتى قدمت؟ وأين أقمت؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام؟ أم قصد به الاستثبات؟ هذا مذهب البصريين" السيوطي همع الهوامع ٢: ٨

تصرفه، وترك الصرف أجود"، [١] فترك الصرف أجود؛ لأنه على الأصل[٢] في الاسم المؤنث، وبهذا يتبين أن (أجود) من صفات الأصل.

ب- معاني الأصل:

الأصل لدى سيبويه هو ما تتفرع عنه الفروع، وبهذا الإطار يغدو للأصل أكثر من معنى، فقد كان الأصل في الكتاب بمعنى أساس الوضع وأم الباب والدليل والصورة المقيس عليها والقاعدة.

ولئلا يظن الظانّ أن استخدام سيبويه للمصطلح بتلك المعاني كان استخداما شخصيا لم يرقَ لأن يكون اصطلاحا، تتبع الباحث المصطلح لدى كل من المبرّد ٢٨٥هـ وابن السرّاج ٣١٦هـ وابن جني ٣٩٢هـ والجرجاني ٤٧٦هـ وابن الأنباري ٥٧٧هـ وابن هشام ٧٦١هـ والسّيوطي ٩١١هـ فوجدهم يواطئونه في استخدامه، فاستخدموه بتلك المعاني[٣] ولم يخرجوا عليه إلا فيما ندر، مما يدل على أن معاني الأصل التي وردت في كتاب سيبويه معاني اصطلاحية.

ماهية الأصل النحوي والصرفي:

يرتبط الأصل مع الفرع بعلاقة الاحتياج أو الافتقار[٤]، فالفرع يُبتنى على الأصل، والأصل لا يُبتنى على غيره. [٥]

ويمكن أن يُطلق الأصل في النحو على ما يستحقه الشيء بنفسه مجرّدا، ويمكن أن يطلق على القاعدة العامة أو الكلية، أو على الأكثر الغالب، أو على الأقدم تاريخيا الذي يحسه القارئ أكثر ما يحسه عند الحديث عن الأصول الصرفية، وعلى أم الباب. قال المبرد في أم الباب: "وكل باب فأصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها عليه في المعنى". [٦]

و يقوم أصل الباب على ثلاثة مبادئ: [٧]

---

(١) سيبويه ٣: ٢٤٠

(٢) وهذا نسبي أيضا إذ الأصل في الاسم عامةً الصرفُ أما المؤنث المعدول عن الأصل في الأسماء إلى الفرع (المنع من الصرف)، فكأنما قد صار الأصل فيه المنع لا الصرف.

(٣) وزادوا عليها المعاني الآتية: استصحاب الحال، التقدير، الجذر المعجمي، الحرف الأصلي، الرّاجح، الركن.

(٤) انظر الملخ، حسن خميس ص٧٣

(٥) انظر: الزركشي ١٥:١

(٦) المبرّد ٢: ٤٦

(٧) انظر الملخ، حسن خميس ص١٠١

١-إذا كان في أدوات الباب حرف، فيمكن أن يكون الأصلَ، لأن النحاة أصّلوا المعاني في حروف المعاني.

٢-إذا دلّت أدوات الباب على عدد فالمفرد المذكر هو الأصل، والذي يدلّ على المعنى البسيط أصل للذي يدل على معنى مركب. كأصالة الواو على (أو) لأن الأولى تدل على المشاركة، والثانية تدل على المشاركة ومعنى آخر يحدده السياق، والبسيط أصل للمركب.

٣-إذا كانت أدوات الباب متجانسة حروفا أو أفعالا، فالأكثر استعمالا وتصرّفا وخصوصيةً هو الأصل. وقد ذكرت تلك الخصوصيات في الحاشية.

أما الأصل الصرفي المفترض فإنه يقوم على القياس على الصحيح.

٢. تقويم الأصول النحوية والصرفية

أولا: الأصول في الأسماء:

أ) الأصول العامة:

١. الإظهار:

وجدنا أن الأصل في الأسماء لدى سيبويه هو الإظهار، ويبدو أنه الصواب في ذلك، والأفعال كالأسماء في ذلك، وقد ذكر سيبويه ذلك عند حديثه عن الإظهار، إذ وجد الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب لا يحسن إضماره، وضرب يضمر ويظهر وضرب لا يحسن أن يظهر. يقول: "فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفعلَ يَجري في الأسماءِ على ثلاثةِ مَجارٍ: فِعلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارُه، وفِعلٌ مُضْمَرٌ مستعملٌ إظهارُه، وفِعلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه". [1]

ويظهر النص أن في الجملة مضمراتٍ لا يجوز أن تظهر، ومادامت لم تسمع- والسماع هو الأصل الأول في النحو العربي- فالأولى ألا تقدّر، ومن الأولى أيضا أن تُعدّ أساليب لغوية خاصة، وأن تعامل معاملة خاصة في الجملة العربية.

٢. الإعراب:

الإعراب هو تغيّر آخر الكلمة تبعا لتغيّر موقعها الإعرابيّ بين فتحٍ وضمٍّ وكسرٍ وسكونٍ أو ما ينوب عنها، ولعلنا لا نبالغ إذا ذهبنا إلى أن هذا التغير في آخر الكلمة هو الذي أدّى إلى ولادة علم النحو[2]، وقد يكون هذا الأصل مرتبطا ارتباطا وثيقا بأصل آخر هو أصل العمل، إن لم

---

(1) سيبويه ١: ٢٩٦

(2) تجمع الروايات في نشوء علم النحو على أن تسرّب اللحن إلى الألسنة كان السبب الرئيس لولادة هذا العلم. انظر: الطنطاوي، محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة- تعليق: عبدالعظيم الشناوي ومحمدعبدالرحمن الكردي- ط: دار الندوة الجديدة - بلا تاريخ. ص١٩

يكن هو نفسه، ومن هنا تبرز أهمية هذا الأصل في النحو العربي، ولتلك الأهمية وُضع مواضع مختلفة في نظر العلماء، فبعضهم – وهم الأكثر – رأى أنّ الإعراب للإبانة عن المعاني والمقاصد بالألفاظ كابن جني الذي قال عنه في باب القول على الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه" [1] فالإعراب للبيان عن المعاني، وهو عمل العامل في معموله.

ويؤكد هذه الفكرة عبدالقاهر الجرجاني في حديثه عن الإعراب. يقول: "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والقياس الذي لا يُعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرجع إليه". [2]

٢. الإهمال:

الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة– كما يرى النحاة – لأن الأصل في العمل الأفعال، ولكن ثمة أسماء عاملة وردت في المسموع من كلام العرب، فراح النحاة يحاولون لها وجها في النظام النحوي، فرأوا أن الأصل في عمل الأسماء اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل المضارع في العمل، لتشابههما في توالي الحركات والسكنات وفي دخول اللام المزحلقة على الفعل المضارع دون الماضي والأمر، وبالتالي فالأسماء العاملة هي فرع الفرع. يقول ابن هشام الأنصاري في أثناء حديثه عن الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل: "الرابع أن معمولها لا يتقدم عليها لا تقول: زيد وجهَه حسن، بنصب الوجه، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: زيد أباه ضاربٌ، وذلك لضعف الصفة لكونها فرعا عن فرع، فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل، فإنه قوي لكونه فرعا عن أصل"، [3] وجوهر المسألة – كما يبدو لنا– ليس له علاقة بأصل وفرع وفرع الفرع، وإنما يتعلق بالمسموع، فلو أن (زيدٌ وجهَه حسنٌ) سُمِعَ لجاز، ولكنه لمّا لم يُسمع لم يجز، وأما قولهم: لم يجز لأنه فرع الفرع، فهذا تعليل يبحث عنه العقل البشري لفهم بعض الظواهر لا نستطيع أن ننكره عليه.

ويتحدث تمام حسان عن عمل المشتقات فيعقب على قول سيبويه في باب ما جرى في أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل: "ولقد كان من الأولى به إما أن يعد هذه المشتقات في عداد الأفعال، ما دامت ترد ومعها منصوبات ترتبط بها على نحو ما ترتبط بالأفعال، ويترك

---

(١) ابن جني: الخصائص ١: ٣٥

(٢) الجرجاني، عبدالقاهر : دلائل الإعجاز – ط: مطبعة المنار–١٣٣١هـ ص٢٣

(٣) ابن هشام: شرح قطر الندى ص ٢٧٩

الاصطلاح (اسم الفاعل) حينئذٍ لما لا يرد من أسماء الفاعلين بهذه الصورة، وإما أن ينظر إلى الارتباط بين هذه المشتقات وبين المنصوبات التي معها لا باعتباره ارتباط عامل بمعمول، وإنما يدل كل اسم في الجملة بحركته الإعرابية على باب من أبواب النحو، والمبرر الوحيد لوجود حركة ما هي هذه الدلالة، لا العمل كما يقول النحاة". [(١)]

إذًا فعمل الأسماء فرع على عمل الأفعال ولكنه مشروط بشروط- كما يرى النحاة – منها: أن يكون الاسمُ مضارعا للفعل المضارع بحركاته وسكناته كاسم الفاعل واسم المفعول، وأن يكون كلٌ منهما دالا دلالة الفعل المضارع (على الحال أو الاستقبال)، وأن يكون منونا، أو محلى بأل، ومع ذلك يمكن أن يعمل لفظا، ويمكن أن يضاف إلى مفعوله.

ويلوح لنا أنّ المسوّغ الحق لعمل الأسماء أو إهمالها لن نجده إلا بالمعنى، وقد يكون حين يكون لغرض بلاغي. كقول الشاعر[(٢)]:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا   أَوْعَبْدَ رَبٍّ أَخا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

كأن الشّاعر أهمل اسم الفاعل وأعمله، فأضافه إلى مفعوله في المعنى (دينار)، ونصب المعطوف (عبدَ)، ولعلّ لهذا دلالة معنوية أراد الشّاعر ايصالها عبر هذه الرّسالة إلى المخاطب، فكأنه قال: هل بعثت دينارا ؟ فوجب جر المفعول لأن الفعل قد وقع، أم ستبعث عبدَ ربٍّ؟ فنصب، لأن الفعل لم يقع بعد، فعبّر الشّاعر عن حيرته الفكرية وقلقه الذهني بهذا القلق اللغوي بين النّصب والجر، وربما كان هذا الإعمال تارة والإهمال أخرى أجمل بكثير من حيث المعنى والأسلوب.

ولعل الزمخشري انتبه إلى هذه الغاية البيانية فأورد البيت "عند قوله تعالى: ﴿هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ﴾ [(٣)] قال: هو استبطاء لهم في الاجتماع، وحث على مبادرتهم إليه، كما يقول الرجل لغلامه إذا أراد أن يحثه على الانطلاق: هل أنت منطلق؟ وهل أنت باعثٌ ديناراً، أي: ابعثه سريعاً، ولا تبطئ به." [(٤)]

ولعل نصب (عبدَ) له دلالة الاستقبال، وقد قدّره بعضهم معمولا لفعل محذوف دلالته دلالة الاستقبال، "وقال ابن خلف: الشاهد فيه نصب عبد رب بإضمار فعل، كأنه قال: أو تبعث عبدَ رب. ولا يجوز أن يضمر إلا الفعل المستقبل، لأنه مستفهم عنه، بدليل قوله: هل." [(٥)]

---

(١) حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية ص٤٣

(٢) تقدّم الحديث عن هذا الشاهد في ص٢٧

(٣) سورة الشعراء الآية ٣٩

(٤) البغدادي ٨: ٢١٨ وانظر الزمخشري: الكشاف – تح: عبدالرزاق المهدي – ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت – بلا تاريخ ٣: ٣١٧

(٥) البغدادي ٨: ٢١٧

وإن كانت القاعدة النحوية تسمح بأن يكون (عبدَ ربٍّ) معطوفا على (دينارٍ)

٤. التنكير والتنوين:

التنكير أصل في الأسماء، لأنه سابق على التعريف، ولأنه مجرّد عن الأداة – كما يرى النحاة – وربّما كانوا على حقٍّ في هذا لأن الأصل في الإنسان ألا يعرف ثم يكتسب العلم والمعرفة.

وللتنكير أصلٌ آخر متعلق به هو التنوين. يقول سيبويه: "واعلم أن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا... فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"، [١] فالتنوين معاقب للنكرة؛ لأن النّكرة أخفّ، وتركه علامة على الثقل، فعندما توجد الخفّة يوجد التنوين، وكأن التنوين معاقب للخفّة مجافٍ للثقل، وهذا دليل على أن التنوين زيادة ثقيلة، وكاد سيبويه يقول بأنه زيادة تطرأ على الكلمة: " وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره"[٢] وهو زيادة تدل على النكرة، وتكره في مواضع الثقل لئلا يجتمع ثقلان.

لكنّ براجشتراسر يرى أن التنوين هو بقايا التمييم، وأن الأخير كان للتعريف لا للتنكير. يقول: "وحقيقة الأمر أن التنوين، وإن كان علامة التنكير في كل ما بقي من مستندات اللّغة العربية، فربما كان في الأصل علامة للتعريف، وقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم، وإنا نرى أن للتمييم آثارا من معنى التعريف في الأكدية العتيقة"، [٣] ويستدل على ذلك بإلحاق التنوين بأسماء العلم مع العلم بأنها معرّفة بالعلمية. فيقول: " ولو كان التنوين علامة للتنكير لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدا"، [٤] لكن ابن جني قد بين منذ أمد بعيد أن إلحاق التنوين بالعلم إنما هو للشيوع النّسبي لا للتنكير. إذ يقول: "التنوين دليل التنكير... فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك فما بالهم نونوا الأعلام كزيد وبكر؟ قيل: جاز ذلك، لأنها ضارعت بألفاظها النّكرات، إذ كان تعرّفها معنويا لا لفظيا، لأنه لا لام التعريف فيها ولا إضافة" [٥] فدخول التنوين – كما يرى ابن جني – على الأعلام ليس دليلا على تنكيرها، إذ هي معرفة معنى شابهت النكرة في اللفظ بتجردها من لام التعريف وليست مضافة.

٥. الصرف:

الصرف أصل في الأسماء، إلا أن الأسماء ليست على مستوًى واحدٍ فيه، فكلما كان الاسم خفيفا كان أدخل في هذا الأصل، وكلما ابتعد عن الخفّة اللفظية ابتعد عن هذا الأصل.

---

(١) سيبويه ١: ٢٢

(٢) سيبويه ٢: ٢٨٨

(٣) براجشتراسر ص ١١٨

(٤) براجشتراسر ص ١٢٠

(٥) ابن جني: الخصائص ٣: ٢٤٠

فعندما يثقل الاسم يمنع من الصرف، كالاسم الأعجميّ، إلا إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط فإنــه يصرف لخفّته. يقول سيبويه: "وربّما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحــاقهم بالعربيــة غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيا غيــره، وغيّــروا الحركــة، وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم، لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوّته عندهم إلــى أن يبلغ بناءهم." [1] فالأصل في الاسم الأعجمي أن يمنع من الصرف، لكنه يصــرف إذا صــار على البناء العربي لخفّته. نحو: لوط ونوح. فيكون فرعا على فرع.

فالأصل في الاسم..الصرف ←——— الفرع..المنع ←——— فرع الفرع..صرف الممنوع.

٢) الأصول الخاصة:

أ- الأصول في المرفوعات

المبتدأ:

الأصل في المرفوعات المبتدأ كما أشار سيبويه، لكن السيوطي ذكر في الهمع الخلافَ فيه، ونسب أن المبتدأ أصل المرفوعات إلى سيبويه، علما أن آخرين كانوا يرون خلاف ذلك، كأستاذه الخليل. يقول السيوطي: "اختلف في أصل المرفوعات فقيل: المبتدأ، والفاعل فرع عنه، وعــزي إلى سيبويه، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعــل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول، [2] والفاعل معمول لا غير، وقيــل: الفاعــل أصــل والمبتدأ فرع عنه، وعزي للخليل، ووجهه أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك، والأصل فــي الإعــراب أن يكــون للفرق بين المعاني، وقيل: كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فــرع عنــه، واختاره الرّضي، ونقله عن الأخفش وابن السّراج". [3]

الفاعل:

ذهب فريق من النّحاة كالزمخشري وابن يعيش والجرجاني إلى أن الأصل في المرفوعــات الفاعل، وأن الرّفع علم الفاعلية، وهو في الابتداء فرع عليه. يقول الجرجاني:"واعلــم أن الرّفــع للفاعل في الأصل، وكونه في الابتداء فرع على ذلك، لأن أصول الكلام علــى ثلاثــة معــان: الفاعلية والمفعولية والإضافة. فالرّفع للفاعل، والنّصب للمفعول، والجر للمضاف إليــه، فالمبتــدأ

---

(١) سيبويه ٤:٣٠٤

(٢) أي أن المبتدأ عامل في الخبر ومعمول للابتداء خلافا للفاعل الذي هو معمول الفعل دون أن يكون عاملا.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ١: ٣٥٩

والخبر داخلان على الفاعل، ويدلك على ذلك أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه والفعل هو الأصل في الإخبار". [1]

وقد حقق هذه الفكرة في موضع آخر. فقال: "وقد ذكرنا أن أصل الرّفع أن يكون للفاعل، وأن المبتدأ فرع عليه مشبه به". [2]

وربما انطلق الجرجاني من عامل الرّفع في كل منهما، إذ العامل في المبتدأ عامل معنوي، والعامل في الفاعل عامل لفظي، والعامل اللّفظي أقوى من العامل المعنوي، ولذلك كان الفاعل أصلا لسائر المرفوعات دون المبتدأ.

وإذا ما أردنا أن نناقش أصول صياغة الفاعل نجد أن أبرز ما يمكننا أن نناقشه هو أصل تأخير الفاعل عن الفعل وتقديمه على المفعول به، وإن كان تقديم المفعول به على الفاعل ليس كتقديم الفاعل على الفعل، فتقديم الفاعل على الفعل يقتضي في الصناعة النحوية أن يصير الفاعل مبتدأ، وأن تصير الجملة من الفعل والفاعل المستتر العائد إلى المبتدأ في محل رفع خبر، كما في قولنا: زيدٌ قام، علما أن (زيدٌ) هو الفاعل في المعنى، ولا حاجة لكل تلك التقديرات غير قول النحاة: الفاعل لا يتقدّم، ولابد لكل فعل من فاعل[3]. يقول ابن مضاء: "فإن قيل: فما تقول في مثل: زيدٌ قام. إذ قالوا: إن في قام ضميرا فاعلا؟ وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين: الفاعل لا يتقدّم، ولابدّ للفعل من فاعل... الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك: تعرف من الياء التي في يعلم أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في أعلم أنه متكلم، ومن النون في نعلم أنه متكلمون، ومن التاء في تعلم أنه مخاطب أو غائبة...وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدلّ بلفظه عليه كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار". [4]

ب- الأصول في المنصوبات:

المفعول به:

يرى الجرجاني أن المفعول به هو الأصل في المنصوبات، مثلما كان الفاعل الأصل في المرفوعات، والمضاف إليه الأصل في المجرورات، إلا أن سيبويه لم يصرح بأي شيء يوحي

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد ١: ٢١٠

(٢) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد ١: ٢١٥

(٣) وقد يكون مما دعى إلى ذلك وجود الضمير المتصل في الصيغ الأخرى، نحو قولهم: الزيدان قاما، والزيدون قاموا. والفاعل في المثالين السابقين هو الضمير المتصل.

(٤) ابن مضاء القرطبي ص٩٠

بالفكرة ذاتها، ولكنه بدأ بالمفعول المطلق، لأن لفظه من لفظ الفعل، ولأن المفعول المطلق يقع معمولا للازم والمتعدي من الأفعال، خلافا للمفعول به.

المنادى:

يرى سيبويه والبصريون أن جملة النداء جملة فعلية، وأن العامل في المنادى فعل محذوف تقديره: أنادي أو أدعو. فكأن جملة (يا عبدالله) أصلها: أدعو أو أنادي عبدالله. وهذا تخيّل غير واقعي للغة، لأن هذا الفعل المزعوم لا يظهر في الجملة، وإذا ظهر انتفى كون الجملة ندائية، فأسلوب النداء أسلوب إنشائي طلبي، على خلاف الجملة المقدّرة، فهي جملة فعلية خبرية تحتمل التصديق والتكذيب، والأسلوب المنطوق لا يحتمل ذلك.[١]

إذًا فجملة النداء ليست جملة فعلية ولكنها أسلوب خاص يمكننا أن نبقيه خارج نطاق الجملة الاسمية والفعلية.

كما أن ابن مضاء اعترض على تقدير العوامل المحذوفة، فهو يقسم المحذوفات ثلاثة أقسام:

الأول: محذوف لا يتم الكلام إلا به، وهو المحذوف لقرينة لفظية، والثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، كقولك: أزيدًا ضربته؟ والثالث: مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولك: ياعبدالله، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم (عبدَالله)، و(عبدالله) عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره (أدعو أو أنادي) وهذا إذا أُظهِر تغيّرَ المعنى وصار النداء خبرا.[٢]

ومن الفروع أن يكون المنادى منصوبا بأداة محذوفة معوضٍ عنها بالميم في قولنا(اللهم)

ولعل الميم الموجودة في (اللّهم) من الموروث السّامي، وهي في العبرية (إلوهيم)[٣] والدليل على ذلك أنها وردت في المسموع من لغة العرب مقترنة بأداة النداء (يا اللهم)، وهذا ينفي أن تكون عوضا عن أداة النداء المحذوفة، لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه[٤]

كقول الشاعر[٥]:

---

(١) انظر: الراجحي، عبده : دروس في المذاهب النحوية ص٣٤

(٢) انظر ابن مضاء القرطبي ص ٧٨-٨٠

(٣) انظر كمال، ربحي: دروس في اللّغة العبرية- ط: منشورات جامعة حلب- عام ١٩٧٩م ص ٤٤٠

(٤) انظر ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٢١٧ والسيوطي: همع الهوامع ١: ٥٥٤

(٥) هو في سر الصناعة أمية بن أبي الصلت، وفي الخزانة من الأبيات المجهولة، وذكر أن العيني نسبه إلى أبي خراش الهذلي وقد أنكره عليه البغدادي. انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب ١: ٤١٩ والبغدادي٢: ٢٩٥

إنِّيْ إذَا مَا حَــدَثٌ أَلَمَّــا أقُولُ: يَا اللهُمَّ يَا اللَّـــهُمَّا [1]

وقول الآخر [2]:

وما عليكَ أنْ تقولي كلّما هلّلْــتِ أو سبّحْتِ: ياااللهمّ ما

ارددْ علينـــا شيخَنَا مُسلمًا

المنصوب على الاختصاص

ويجري على المنصوب على الاختصاص ما يجري على المنادى، لأنه في عرف النحاة فرع على المنادى، مع الاختلاف في تقدير العامل، فهو في المنادى فعل محذوف وجوبا تقديره: أدعو أو أنادي، وهو في هذا فعل محذوف وجوبا تقديره: أخصُّ.

ولعل تقدير الفعل ههنا دون أن يُسمع عن العرب ضرب من التعسف فـــي تطبيـــق القاعـــدة النحوية على النص اللغوي.

الحال وصاحبها

الأصل في الحال أن تكون نكرة وفي صاحب الحال أن يكون معرفة، ولكنهما قد يأتيان على خلاف الأصل، فاختلف النحاة فيهما، وخصوصا في مجيء صاحب الحال نكرة، وهذا الخـــلاف غير مبرر مادام قد ورد مسموعا عن العرب.

وقد جوّز ابن هشام أن يكون صاحب الحال نكرة، يقول: " وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ"، [3] وفي الحديث "صلّى النبيُّ – صلى الله عليه وسلم– قاعدًا وصلّى وراءه رجالٌ قيامًا". [4]

---

(1) الشاهد فيه "على أن اجتماع يا والميم المشددة شاذ. والحدث محركة: ما يحدث من أمور الدهر. وروى أبـــو زيد في نوادره: إني إذا ما لممّ ألما هو بفتحتين مقارفة الذنب، وقيل: هو الصغائر. وألم الشيء: قرب." البغدادي ٢: ٢٩٦

(2) البطليوسي ص ٢٣٥ وأنشده البغدادي في خزانته شاهدا "على أن(ما) تزاد قليلا بعد (يا اللهمّ) وهذا رجز مما لا يعرف قائله...

أمَرَ ابنته وزوجته بالدعاء له – إذا سافر وغاب – في أوقات الدعوات وفي مظان القبول." البغدادي ٢٩٧:٢

(3) ابن هشام : أوضح المسالك – تح: محمد محيي الدين عبدالحميد– ط٥: دار الجيل– بيروت – عـــام ١٩٧٩م ٢: ٣٠٩

(4) روى البخاري في كتاب الجماعة والإمامة في باب صلاة القاعد حديثًا برقم ١١١٣ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: "صلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في بيته، وهو شاكٍ، فصلّى جالسًا،

وقد ذهب النّحاة فيه مذاهب شتى فمنهم من رأى أنه يجوز بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بنكرة كابن هشام في النص السابق، ومنهم من رأى أنّه يجوز مطلقا[١] وكيفما كانت آراء النّحاة فيه، يبقى في نظر الجميع أنه خلاف الأصل.

علما أن سيبويه أجازه في كتابه فقال: "عليه مئة بيضا".[٢]

ج- المجرورات:

رأى سيبويه أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بالحرف، وبالإضافة إلى الظرف، وبالإضافة إلى اسم ليس ظرفا. يقول: " واعلم أنّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيءٍ يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا"، [٣] ولعله لمّا قدّم الاسم المجرور قدّمه لأصالته على غيره في هذا الباب.

ثانيًا: الأصول في الأفعال:

أ) الأصول العامة:

البناء:

الأصل في الأفعال البناء، لأن الإعراب لما كان للإبانة عن المعاني وكانت الأفعال لازمة المعنى لا تتبدل كالأسماء بين الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية وما شابه ذلك بنيت. يقول ابن جني: "باب القول على البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنّهم إنّما سمّوه بناء لأنّه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغيّر الإعراب سمّي بناءً من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكانٍ إلى غيره"، [٤] فالبناء في الفعل ثابت لا يتغير وإن تغيرت العوامل قبله، فهو كالبيت المبني الذي لا يتبدل ولا ينقل كما تنقل الخيمة والفسطاط.

وصلّى وراءَه قومٌ قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتمّ به..." ورواه البخاري أيضا باب الإشارة في الصلاة برقم ١٢٣٦.

العسقلاني: شرح صحيح البخاري – تح: عبدالعزيز بن باز، وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي – ط١: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٩م ٢: ٧٤٣ وانظر ٣: ١٣٩

(١) انظر:السيوطي: همع الهوامع٢: ٣٠٤

(٢) سيبويه ٢: ١١٢

(٣) سيبويه ١: ٤١٩-٤٢٠

(٤) ابن جني: الخصائص ١: ٣٧

أما الإعراب في الأفعال ففرع لإعراب الأسماء، والفعل المعرب هو الفعل المضارع- لمشابهته اسمَ الفاعل من وجوه عدة- إذا لم يتصل بنون النسوة أو إحدى نوني التوكيد.

ويلوح لنا أن إعراب الفعل المضارع ليس لعلاقة المشابهة باسم الفاعل، بل معرب لأنه سمع معربا عن العرب في مواضع، وبُني في مواضع أخرى لأنه سُمع عنهم مبنيًا، ولم يشفع له شبهه باسم الفاعل إذا اتصل بنون التوكيد أو نون الإناث لئلا يُبنى[١]، فعلاقة المشابهة هذه نسبية إذ لمّا اتصل المضارع بنون الإناث أو إحدى نوني التوكيد بني، لأنه حمل على بناء الأفعال[٢].

الذكر:

الأصل في الفعل الذكر كما كان في الأسماء، وهذا حق لأن ذكر الشيء دليل وجوده، وما لم يذكر في الجملة يجدر بنا ألا نبحثَ عنه، لكن بعض المحذوفات في الجملة واجبة الحذف كما يرى النحاة ولا يجوز ذكرها، وهذا الحذف "لا سند لغويا له، لأنه مصنوع صناعة، ولم ينبثق عن واقع اللغة، ولكنه تولد عن محاولة إخضاع اللغة للقاعدة". [٣]

ومن ذلك ذكر الفعل في أسلوب النداء والاختصاص والإغراء والتحذير، إذ الفعل موجود في أذهان النحاة لا في الجملة، ولذلك قالوا: الأصل في هذه الأساليب حذف الفعل.

العمل:

الحديث عن العمل يشابه الحديث عن الإعراب، فالإعراب هو الأثر الذي يتركه العامل في المعمول، وكأنهما وجهان لعملة واحدة.

وقد اعترض غير واحد من النحاة على وجود العامل في الجملة، أما ابن مضاء فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل. يقول تحت عنوان دعوة إلى إلغاء نظرية العامل: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك: ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون بعامل لفظي، وأن الرفع يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي...فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد، وقد صرّح بخلاف

---

(١) الحديث عن بناء الفعل المضارع ليس مطلقا، فإذا ما اتصل فعلٌ من الأفعال الخمسة بمُوجبات بناء الفعل المضارع (نون النسوة أو إحدى نوني التوكيد) لم يُبْنَ بل بقي معربا كما تقتضي ذلك صناعة النحو من حيث كان البناء كالبيت المبني الذي لا يحول ولا يزول، وفي الأفعال الخمسة لا نرى حركتي البناء اللتين حددهما النحاة وهما الفتحة والسكون.

(٢) "وابن مالك سلم وادعى أن الإعراب بالشبه فإن لحقت المضارع نون إناث بني وذكر له ثلاث علل الحمل على الماضي المتصل بها ونقصان شبهه بالاسم لأن النون من خصائص الأفعال كما تعارض الإضافة ونحوها سبب البناء وتركبه معها لأن الفاعل كالجزء من فعله" السيوطي: همع الهوامع ١: ٧٣

(٣) جطل، مصطفى ٢: ٤٩٦

ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: أما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. فأكّد المتكلم بـ (نفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: (لا لشيء غيره) وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية..وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء". [1]

ومن خلال الكلام السابق في العامل نخلص إلى أنه إما أن يكون:

١-لفظا في الجملة أو معنى من المعاني.

٢-المتكلم.

٣-الله سبحانه وتعالى.

على أن ابن جني الذي استشهد به ابن مضاء يفسر فيه قول النحاة بوجود العامل في الجملة على أنه وصف لحال الجملة عند مضامة اللفظ إلى اللفظ. يقول ابن جني في (باب في مقاييس العربية): "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك: (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـ مررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح"، [2] فالعامل في الجملة هو المتكلم في حقيقة اللفظ، لكن قول النحاة: (العامل في كذا كذا) كان من قبيل وصف حال الجملة في جميع صياغاتها، وأن الرفع واجب على المتكلم بسبب وقوع الاسم في موقع رفع...إلخ.

وينفي تمام حسان أن يكون في الجملة أي عامل نحوي. يقول: "الحقيقة أنْ لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من

---

(١) ابن مضاء القرطبي ص٧٦-٧٧ وانظر ابن جني: الخصائص ١: ١٠٩-١١٠

(٢) ابن جني : الخصائص ١: ١١٠

عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا لو أن المصادفة العرفية لم تجرِ على النحو الذي جرت عليه". [١]

والحقيقة أن العامل الذي تحدّث عنه النّحاة ما كان إلا من قبيل المجاز، والمتكلم هو محقق الإعراب في الجملة، لكنّ النّحاة حاولوا أن يصفوا العلاقات اللغوية في الجملة، فوجدوا بحسهم المرهف أنّ الرفع يَطّرِدُ في الابتداء والخبر والفاعلية وفي اسم كان وخبر إن وتابع المرفوع، ووجدوا أن النصب يَطّرِدُ في اسم إن وخبر كان وفي الفضلات كالمفاعيل والحال والتمييز والمنادى والمستثنى... وتابع المنصوب، ووجدوا أن الجرّ يَطّرِدُ بعد حرف الجر والإضافة وفي تابع المجرور، فأرادوا وضع معيار يضبط اللغة، فقالوا: العامل في كذا كذا، دون سبب منطقي إلا تواتر المسموع عن العرب في ذلك، ولو أن العرف اللغوي جرى على غير ذلك لجاز نصب الفاعل ورفع المفعول وغيره مما يُعدّ خطأً لدى النحاة.

<u>تعدي الفعل بحرف الجر:</u>

قد يصل الفعل إلى معموله بحرف الجر، وقد يتعدى بنفسه؛ إما لأنه لا يحتاج إليه أصلا، وإما توسعا. نحو: أمَر، ودخَلَ، وآلَى، واستغفر. لكن ذلك كان موضع اختلاف النحاة، كما في قول عمرو بن معد يكرب[٢]:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ

كما اختلفوا في (دخلت البيت) هل هو متعدٍّ أو غير متعدٍّ؟ وإنّما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع. [٣]

فذهب المبرد إلى أن البيت في قولك: دخلت البيتَ. مفعول به للفعل دخل، وهو من الأفعال التي تتعدى بحرف مرة ومرة أخرى بغير حرف، ومثله ذهبت الشام. [٤] ويلوح لنا أن عدم التقدير أولى.

---

(١) حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية ص٥٣

(٢) تقدّم الحديث عن هذا البيت في الصفحة ٦٢

(٣) انظر: ابن السراج: الأصول في النحو ١: ١٧٠

(٤) انظر: المبرّد ٤: ٣٣٧ وقد ردّ عليه ابن ولاد في الانتصار بأن المصدر الذي على فعول كدخول وولوج مصدر فعل لازم "وأن حرف الجر حذف مع ذهبت كما حذف مع دخلت، وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرق في الأصل، إلا أن العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض فيتوهم المتوهم أن ما

٢) الأصول الخاصة:

الأصل في عمل ظنّ وأخواتها أن يبتدأ بها

لعمل أفعال الظنّ والرّجحان واليقين ثلاثة أحكام: الوجوب والجواز والمنع، والأصل في عمل أفعال الظن أن تتصدر جملتها فلا يتقدمها أحد مفعوليها أو كلاهما. يقول سيبويه:" فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشّك أعمل الفعل قدّم أو أخّر كما قال: زيداً رأيت ورأيت زيداً، وكلما طال الكلام ضعف التّأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظن، فهذا ضعيف، كما يضعّف زيداً قائماً ضربت، لأن الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"، [1] فسيبويه يرى أن قولهم: زيدا أخاك أظنّ. ضعيف، [2] والأصل في ظنّ وأخواتها لتعمل أن يتأخر عنها معمولاها.

الأصل في نعم وبئس:

ذهب بعض النحاة إلى أنهما فعلان وذهب آخرون إلى أنهما اسمان لأنهما يدخل عليهما النداء، كما يدخل عليهما الجار كما أن جمودهما تصريفيا على صيغة واحدة فلا نجد لهما مضارعا ولا أمرا ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول كل ما سبق أدّى إلى اختلاف الفريقين في هذه المسألة.

يقول تمام حسان: "ولقد اختلف النحاة في قياس نعم وبئس من جهة وأفعل التعجب من جهة أخرى، على الاسم حينا، وعلى الفعل حينا آخر. فذهب الكوفيون إلى أن هذه أسماء، وذهب البصريون إلى أنها أفعال، أي أن الأولين قاسوها على الأسماء، فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أسماء، وأن الآخرين قاسوها على الأفعال، فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أفعال؛ ومعنى ذلك أن منطق القياس مختلف بين هؤلاء وأولئك، ومعنى هذا أيضا أن نتائج هذا القياس لا ينبغي أن تكون محل ثقة تامة. وأكبر دليل على فشل القياس النحوي وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لا يمنع تعارض النتائج

استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعدي، وليس الأمر كذلك، وإنما يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال، وربما استعمل الشيء محذوفا، ولم يتكلم بالأصل البتة، فأما ذهب ودخل فقد استعمل معهما الوجهان أعني حذف حرف الجر وإثباته كقولهم: دخلت في الدار ودخلت الدار، وذهبت إلى الشام وذهبت الشام، واستعمالهم حرف الجر في جميع الواضع مع فعلت وأنه غير ممتنع معها على حال يدل على أنه الأصل وأن الحذف فرع" ابن ولاد النحوي: الانتصار لسيبويه على المبرد-تح: زهير عبدالمحسن سلطان- ط١: مؤسسة الرسالة-عام ١٩٩٦م ص٤٧

(١) سيبويه ١: ١٢٠

(٢) إذا كان سيبويه يرى أن قولهم: (زيدًا أخاك أظنّ) ضعيف، فإن جمهور النّحاة يذهبون إلى إلغاء عمل ظنّ، وهذا على كلا الرّأيين خلاف الأصل.

التي يوصل إليها عن طريقه كما رأينا، ومغزى ذلك أن منهج البحث في اللغة يبغي أن يقوم على الاستقراء والوصف، لا على القياس والمعيار". [١]

والذي أراه أن هذين الفعلين جاءا ساكني العين صيغةً خاصة على غير ما اعتاد عليه متحدث العربية، إذ لا يوجد فيها فعل صحيح ساكن العين[٢]، لذلك كانا موضع تقدير لأصل يردهما إلى صفات الأفعال من خلال تحريك العين الساكنة، وكانا موضع خلاف كما كانت (ليس).

ثالثاً: الأصول في الحروف:

أ) الأصول العامة:

الإهمال

العمل أصل في الأفعال فقط، والعامل من الأسماء والحروف فرع محمول عليها.

والحروف لدى النحاة قسمان: حروف مهملة، وحروف عاملة، والأولى هي الأصل، ورأوا أن الحروف العاملة عملت لاختصاصها بالدخول على الأسماء أو الأفعال فقط، لكن المسموع من اللغة أثبت أن حروفا عملت ولم تختص كالفاء، وأو، والواو الناصبة للفعل المضارع، واللام الجارة للاسم، وحتى، ولا الجازمة للفعل، ولا النافية، وما العاملة عمل ليس... فاضطر النحاة لأن يتأولوا الجملة تأويلا يتفق ومنهجهم وأصولهم، فصار الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء منصوبا بأن المضمرة –لأن الفاء حرف غير مختص لايعمل– والمصدر المؤول معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق. كقوله تعالى:﴿ وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [٣] فحتى يتم النصب وفق أصل العمل النحوي تأول النحاة نصب الفعل المضارع في هذه الآية بأنه منصوب بـ(أن) المضمرة بعد الفاء العاطفة والمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل المضارع معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق تقديره: لا يكنْ منكم افتراءٌ فَسُحْتٌ مِنَ اللهِ. [٤]

وثمة حروف اختصت ولم تعمل كـ: (قد، والسين، وسوف)، وهي مختصة بالدخول على الأفعال، وهذا يعني أن اختصاص الحروف ليس مدعاة لعملها، ودليل ذلك أن بعض الحروف لم تختص وعملت، وأخرى اختصت ولم تعمل.

---

(١) حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية ص٤٤

(٢) خلا نعم وبئس.

(٣) سورة طه الآية ٦١

(٤) انظر: جطل، مصطفى ٢: ٤٩٧

البناء:

ذهب النحاة إلى أن الحروف مبنية دائما، وأنها الأصل في البناء، وكلما كانت الكلمة ــ اسما أو فعلا ــ أشبه بالحرف كانت أقرب إلى البناء، وقد ثبت بالمسموع من لغة العرب أن الحروف مبنية ما لم يقصد علم الحرف. [١]

ولعل الحروف مبنية، لأنها لا تحتمل الإعراب أصلا، فأغلبها مكونٌ على حرف، أو على حرفين، وأقلها على ثلاثة حروف، وكثير منها ينتهي بحرف علة لا تظهر عليه الحركات.

والأصل في البناء أن يكون على السكون. يقول العكبري: " والأصل في البناء السكون لوجهين: أحدهما: أنه ضد الإعراب، والإعراب يكون بالحركات فضده يكون بالسكون، والثاني: أن الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها، ولا حاجة إلى الحركة في المبني إذ لا تدل على معنى". [٢]

على أن البناء قد يكون على الفتح، وقد يكون على الكسر، وقد يكون على الضم.

المعنى:

الأصل في الحرف أن يؤدي معنًى وظيفيا، وهذا حقٌّ، لأنّ الحروف ليس لها معنى وحدها إلا المعنى الوظيفي، وإنما يكتمل معناها بما تقترن به من كلمات.

لكنّنا نجد أفعالا في النحو العربي اتصفت بهذه الصفة ذاتها، ومن ذلك (ليس) التي هي فعل ناسخ عند سيبويه يضعف أن تحمل على (ما) المهملة، حتى في السياقات التي لم تكن تؤدي فيها أكثر من معنى (ما) دون أي عمل، فمعنى كليهما النفي، وقد وردت ليس كـ(ما) مهملة في المسموع من كلام العرب، كقولهم: ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه، وليسَ الطيبُ إلا المسكُ، على هذا لغة تميم، [٣] وقد ذهب إليه بعضهم، لكن سيبويه آثر أن يقدّر اسما لـ(ليس) تقديره: الأمر أو القصة، والجملة في محل نصب خبر (ليس).

---

(١) كقول الشاعر أبي طالب:

ليت شعري مسافرَ بن أبي عمـــــ ـــــرو وليتٌ يقولُها المحزونُ

يستشهدُ النحاة بهذا البيت على أن الاستفهام بعد ليت شعري قد يحذف، وتقديره البيت: ليت شعري، أنجتمع أم لا؟ انظر البغدادي ١٠: ٤٦٣

على أننا استشهدنا به على أن لفظ الحرف إذا كان علما عليه يعرب إعراب الاسم الظاهر.

(٢) العكبري: اللباب ١: ٦٦

(٣) "حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلا حملا على ما كقولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، بالرفع على الإهمال ولا ضمير فيها، وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع، ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل، وإلى بعض التميميين وجهدا أن

وربما كانت المقارنات اللغوية تثبت أن (ليس) موجودة في اللغات الأخرى أداة للنفي مشتقة من أم باب النفي (لا) التي هي أصل أدوات النّفي كلها ، كما يرى براجشتراسر، إذ يقول: "وأما النّفي فأقدم أدواته في العربية (لا) ويقابلها في الأكدية والآرامية (la) وفي العبرية (lo) وفي الحبشية... واشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات إلا: (ليس)، فيقابلها في الآرامية (layt) وهي مركبة من (لا) واسم معناه الوجود يحتمل أن يكون لفظه القديم (yitay) أو قريبا من ذلك، وهو (yes) في العبرية و(itay) في الآرامية العتيقة، ويقاربها في الأكدية فعل (isu) أي: يملك الشّيء وهو له. فمعنى(layt) لا يوجد، وهذا عين معنى (ليس) الأصلي غير أن حروفهما لا تتطابق تماما... ومما يشتق من (لا): (لات)، وهي نادرة لا تكاد أن توجد إلا في القرآن الكريم، وبعض الشّعر العتيق، ومن ذلك (لم) وربما كانت مركبة من (لا وما الزائدة)، فحذفت الفتحة الممدودة الانتهائية في بعض أحوال التّركيب اللفظي في الجملة، كما حذفت (la) الانتهائية في بعض اللغات السّامية، فصارت (lam)، ثم قصرت الحركة للساكن بعدها، وقد تضمّ إليها (ما) ثانية، فتصير لمّا في مثل ﴿لمّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [(1)] و(لن) مركبة من (لا) و(أن)"[(2)]

وربّما تكون (لا) أصلا لـ (ليس) في النّفي، إذ الأصل في الحروف أن تكون للمعاني الوظيفية في النحو، والأصل في عمل (ليس) (كان) النّاسخة، لأنها أم الباب، فالأصول قد تتداخل في الأبواب النّحوية، لكن الثابت في المسموع من لغة العرب أن (ليس) وردت عاملة كـ(كان) ومهملة كـ(لا)

الأمر:

ذهب سيبويه في حديثه عن اسم فعل الأمر إلى أن الحدّ فيه هو فعل الأمر، وأن اسم الفعل بمنزلة الفعل، إذ يقول سيبويه معقّبا على ما ذُكر من أسماء الأفعال[(3)]:

"نَعَاءِ ابنَ ليلى للسَّمَاحَةِ والنَّدَى ... وأيدِي شِمَالٍ بارداتِ الأنــاملِ

...فالحدّ في جميع هذا (افعل)، ولكنه معدول عن حدّه، وحُرّك آخره، لأنّه لا يكون بعد الألف ساكن" [(4)]

يلقناه النصب فلم يفعل، ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فقت الناس" السيوطي : همع الهوامع ١: ٤٢٣

(1) سورة ص الآية ٨

(2) براجشتراسر ص ١٦٩

(3) تقدّم الحديث عن هذا الشاهد في ص ٩٦

(4) سيبويه ٣: ٢٧٢

وذهب السيوطي إلى أن الأصل في فعل الأمر الفعلُ المضارع المجزوم بـلام الأمـر، لأن الأمر معنى، والأولى بالمعاني الحروف. يقول: "الأصل في الأمر أن يكون كله باللام من حيث كان معنى من المعاني، والمعاني إنما الموضوع لها الحروف". [١]

ورأى براجشتراسر أن أصل الأمر اسم الفعل، إذ يقول: "مثل ثان وهو الأمر، فهـو مجـرد مادة الفعل المضارع بغير ضمير. فيقارب ما سماه النّحويـون بالأصـوات **(interjections)**، وكثير منها يفيد أمرا، نحو: مه للزجر والمنع عن الشّيء، وقد يشتق من الصوت المؤدي معنى الأمر (فِعْل) مثال ذلك: نِخ صوت إناخة البعير،اشتق منه فعل الإناخة، فالأصـوات مـن أشـباه الجملة، والأمر كان منها في الأصل". [٢]

فبراجشتراسر يرى أنّ الأصل في فعل الأمر أسماء الأصوات التي كانت تفيد الأمر، وهـذا يناقض كلام سيبويه الذي يرى أن الأمر والنّهي للفعل لا يكونان إلا بالفعل. يقـول: "هـذا بـاب الأمر والنّهي، والأمرُ والنّهيُ يُختار فيهما النّصبُ في الاسم الذي يُبْنَى عليه الفعلُ ويُبْنَـى علـى الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنّهي إنما هما للفعـل، كمـا أنّ حـروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمرُ والنّهي، لأنهمـا لا يقعان إلاّ بالفعل مظهراً أو مضمرا". [٣]

٢) :الأصول الخاصة:

ذهب النحاة إلى أنّ لكل مجموعة من الأحرف أصلا يسمى أم الباب، حتى يخيّـل للمـرء أنّ هذه الأصالة واجبة في القاعدة، فإن لم توجد كان لزاما على النحاة أن يبحثوا عن أصـل لهـذا الباب، كما الحال في باب حروف الجر، فأعطوا أصالتها لـ(من) دون مسـوّغ واضـح، حتـى يتراءى للمرء في ذلك ظلال الحديث الشريف التالي: "إذا كنتم ثلاثة فأمروا أحدكم"[٤]

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١: ١٤١

(٢) براجشتراسر ص ١٢٦

(٣) سيبويه ١: ١٣٧

(٤) رواه البيهقي ونسبه إلى عمر بن الخطاب عن زيد بن وهب بلفظ: (إذا كنتم ثلاثة فأمّروا عليكم واحدا منكم) رقم الحديث ١٩٤٣٤ البيهقي ٩: ٣٥٩

ورواه العسقلاني عن أبي الكنود مرثد بن عامر التغلبي عن النبي بلفظ: (إذا كنتم ثلاثة فأمّروا أحـدكم، وتوكلـوا على الله وتوجهوا) ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة – تح: علـي محمـد البجـاوي – ط١: دار الجيل – بيروت– عام ١٩٩٢م ٦: ٦٩

الحروف الناصبة

ومن أهم ما تضيفه الحروف الناصبة من دلالات على الفعل المضارع دلالة الاستقبال، إذ تجعله دالا على الاستقبال، فإذا دل الفعل المضارع على الاستقبال عمل الحرف النصب في الفعل، كما في (حتى).

وعلى الاختلاف بشروط الحروف الناصبة وعلى كثرتها فإن ذلك كله يمكن أن يجمع بالتالي إذا وجه الحرفُ الفعلَ إلى المستقبل نصبته وإلا فلا.

و(أن) أم الباب في الحروف الناصبة، وإلى جانبها أدوات أخرى، لكن النحويين وضعوا مع الحروف الناصبة حروفا جارة وأخرى عاطفة، فقالوا: إن المضارع ينتصب بعدها بـ أنْ المضمرة، كـ(لام التعليل[1]، ولام الجحود[2]، وكي[3]، وحتى[4]، والفاء[5]، والواو[6])؛ لأنّها لا تتلاءم مع القاعدة النحوية.

([1]) يتحدث ابن هشام عن معنى التعليل للام الجارة، فيقول: " ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع في نحو ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقا للجمهور" ابن هشام: المغني ص٢٧٧

([2]) يعدد ابن هشام اللام الجارة فيقول عنها: "السابع توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو ﴿وما كانَ اللهُ لِيُطلعكمْ على الغَيْبِ﴾ [سورة آل عمران الآية ١٧٩] ﴿لَمْ يكنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُم﴾ [سورة آل النساء الآية ١٣٧] ويسميها أكثرهم لام الجحود" انظر ابن هشام: المغني ص٢٧٨

([3]) انظر ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٤٠٨

([4]) انظر ابن هشام: المغني ص ١٦٨

([5]) يقول ابن هشام عن الفاء: "الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم إنها ناصبة في نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله إنها خافضة في نحو:

فمثلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعِ

فيمن جر (مثلا) والمعطوفَ، والصحيح أن النصب بـ (أن) مضمرة كما سيأتي، وأن الجر برب مضمرة" انظر ابن هشام: المغني ص ٢١٣

([6]) يقول ابن هشام: "والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول كقولها:

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشفوفِ

والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس النصب بها خلافا لهم، ومثالها: ﴿ولمّا يَعلَمِ اللهُ الذينَ جاهدوا منكم ويَعلمَ الصَّابِرينَ﴾[سورة آل عمران الآية١٤٢]، وقوله:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ

والحق أن هذه واو العطف" انظر ابن هشام: المغني ص ٤٧٢

- **كي:**

(كي) حرف مشترك بين النصب والجر عند سيبويه، فهو حرف جرّ ، لأنك تدخل عليه (ما) الاستفهامية فتحذف ألفها فيقولون: كيمه، كما يقولون: لمه، فحذفوا ألف (ما) من كليهما، وألف (ما) لا تحذف إلا إذا كانت (ما) في موضع جر واتصل بها الجارّ ـ كما يرى سيبويه ـ وينتصب الفعل المضارع بعدها بأن المضمرة وجوبا، يقول سيبويه: "واعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد حتّى وكي، كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقت". (١)

استدلّ البصريون على أن (كي) يجوز أن تكون حرف جر، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها لا تكون إلا ناصبة. (٢)

- **لام الجحود.**

لام الجحود عند سيبويه بمنزلة لام (كي) في إضمار (أن) بعدها، والفرق بينهما في إظهار (أن) بعدهما، إذ كان إظهار (أنْ) بعد لام (كي) جائزا، وكان إظهارها بعد لام الجحود غير جائز(٣)، فهي مضمرة بعدها وجوبا. يقول سيبويه: "واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضعٍ لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: ما كان ليفعل، فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إيّاك وزيداً، وكأنك إذا مثّلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل، أي: ما كان زيد لهذا الفعل"(٤).

وقد قال الكوفيون: "لام الجحد هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المعمول. كقولك: ما كنت زيدا لأضربَ. وأنشدوا(٥):

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ولَمْ أَكُنْ   مَقَالَتَها ما كُنْتُ حيًّا لأسْمَعَا

ومثل هذا لايجوز عند البصريين؛ لأن (أن) بعد اللام مضمرة وما بعدها صلتها، ونصب المفعول إذا تقدّم عندهم بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده". (٦)

---

(١) سيبويه ٣: ٧

(٢) انظر الشنتمري: النكت ١: ٦٩٣ وابن الأنباري: الإنصاف ٢: ٥٧٠ والأستراباذي: شرح الكافية ٢: ٢٣٩ والمرادي: الجنى الداني ص٢٦٢

(٣) قال الشنتمري: "وإنما قبح ظهورها بعد لام الجحد لأنها نقيض فعلٍ ليس تقديره تقدير اسمٍ ولا لفظه لفظ اسمٍ وهو السين وسوف، فإذا قلنا: ما كان زيدٌ، فهو قبل الجحد كان: زيدٌ سوف يخرج أو سيخرج" الشنتمري: النكت ١: ٦٩٣

(٤) سيبويه ٣: ٧

(٥) البيت مجهول القائل. انظر الشنتمري: النكت ١: ٦٩٤ وهارون ، عبدالسلام ص ٢١٦ وحداد، حنا ص٤٧٩

(٦) الشنتمري: النكت ١: ٦٩٤

وكذلك الحديث عن الفاء العاطفة التي يسمونها السببية، فالفعل بعدها منصوب بأن المضمرة، وأن والفعل المضارع مصدرٌ مؤول معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق، ومدعاة هذا التأويل أن هذه الحروف نزلت في غير منزلتها التي أنزلها إياها النحاة أصلا، فـ(اللام وحتى وكي) حروف جرّ، والجر من خواص الاسم لا الفعل، لكنها لمّا دخلت على الأفعال لم يرَ النحاة ضيرا من الاستعانة بالحروف المصدرية ليسوغوا النصب في الفعل، فشكلت رابطا بين الأفعال والأسماء، ولو أننا عاملنا هذه الحروف التي تضمر (أنْ) بعدها - كما يرى النحاة - مثلما وردت في النص اللغوي فقط، لكان أجمل وأيسر، ولتجنبنا تخيلات كثيرة.

حروف الجر:

لم أقف على أم باب الجر لدى سيبويه، لكن نحاةً ذهبوا إلى أن (مِنْ) هي أمّ الباب[١].

حروف القسم:

يرى النحاة أن أصل القسم بالباء، وأن الواو فرع عليها، وقد أورد السيوطي النص التالي عن واو القسم: "فإن قيل: الواو أكثر استعمالا في القسم من الباء، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل؟ قيل: لا يبعد أن يكثر الفرع، ويقل الأصل لضرب من التأويل، ألا ترى أن نِعْمَ الرجل أكثر من (نَعِمَ) بالكسر."[٢]

علما أن استخدام الباء في القسم أقلّ منه في الواو، ولعل النحاة قد استندوا إلى بعض الخصوصيات في الباء فجعلوها كذلك[٣]، على الرّغم من أن أكثر القسم في القرآن الكريم بالواو لا بالباء. [٤]

حرفا الشرط:

رأى النحاة أن أدوات الشرط تدخل على الأفعال، فإن دخلت على الاسم قدروا فعلا محذوفا من جنس الفعل المذكور بعده، لكن التقدير الذي قدروه أفسد جمالية النص وذهب ببيانه، إذ لدخول أدوات الشرط على الأسماء علة بلاغية، والعلة البلاغية المنشودة من مخالفة الأصل تزول بالتأويل والتقدير. فلو أخذنا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى

---

(١) انظر: الحريري: شرح ملحة الإعراب ص٨٨ والأزهري: التصريح ٢: ٣ والأشموني ٢: ٢٠٥

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١: ٥٥٥

(٣) استند النحاة في أن أصل القسم بالباء إلى أن الباء تدخل على الاسم الظاهر وتدخل على الضمير، وأنها تذكر مع فعل القسم، فيتعدى بها إلى مفعوله، لأن الأصل في الباء معنى الإلصاق، أي: إلصاق الحلف بالمحلوف به. انظر ابن يعيش: شرح المفصل ٨: ٣٢-٣٣ والعلائي ص٢٤٠-٢٤١

(٤) انظر الحاشية ص ١٧٦-١٧٧ من البحث.

يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْلَمُونَ﴾،[١] سنجد تأويل النحاة له: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.. والمعنى: وإن كان واحدا فيهما، لكن بلاغة التأويل تنحط كثيرا عن بلاغة النص القرآني، فضلا عن أن هذا الأسلوب ورد كثيرا في المسموع من كلام العرب وفي القرآن الكريم، والكثير لا يؤول.

ب- الأصول الصرفية:

التذكير والتأنيث:

ذهب أحد الدارسين إلى أن هذا الأصل الذي قال به النحويون محل نظر، ولا يمكن أن تقرّه الدراسات اللغوية الحديثة. يقول: "ونود أن نقول: إن ما ذكره ابن جني وذكره النحاة بعده لا يثبت على محك الدراسات اللغوية الحديثة التي تتخذ الواقع اللغوي واستعمالاته مجالا لها، وتغض النظر عن المبررات العقلية والفلسفية التي استند إليها أولاء الذين عدّوا المذكر أصلا والمؤنث فرعًا، والحقيقة أنه لا يوجد سبب مستمد من واقع الاستعمال اللغوي يعضد هذا التأصيل، ويخيل إليّ أنّهم كانوا متأثرين بالناحية الدينية في هذا التأصيل، فالشرع جعل الرجال قوامين على النساء. لقوله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ [٢] والشرع أيضا أتاح للذكر أن يرث كما ترث الأنثيان. ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ [٣]"[٤] لكن تغليب الرجل على المرأة لم يكن بسبب الديانة الإسلامية، فلم يكن العرب في الجاهلية مسلمين مع ذلك كانوا يغلبون الذكر على الأنثى كثيرا، حتى إن بعضهم كان يدفن ابنته حية، وكان الابن يرث أزواج أبيه، ويفعل بهن ما يشاء.

وإذا أردنا أن نرجع أصالة الأسماء إلى التذكير يمكن أن نرجعها بسبب خفة الاسم المذكر الذي يدل على التذكير دون علامة، كما أنّ الفعل المقترن به يدل على التذكير من دون علامة أيضا، فالتّجرد عن العلامة والخفة هما اللذان جعلاهم يعدّون التذكير أصلا.

الإفراد والجمع:

بدا لنا أن سيبويه عدّ جمع المذكر السالم الأصل في الجمع، دون تصريح منه بذلك، إلا أن ابن يعيش النحوي أكّد هذه الفكرة.

---

(١) سورة التوبة الآية ٦

(٢) سورة النساء الآية ٣٤

(٣) سورة النساء الآية ١١

(٤) ياقوت، أحمد سليمان – دراسات نحوية في خصائص ابن جني – ط١:دار الناشر الجامعي–١٩٨٠م ص٤٨

ولكن براجشتراسر ذهب إلى أن الأصل في جمع التكسير أسماء الجنس، وأن جمع التكسير تطورٌ لتلك الأسماء. يقول: "وأصل جمع التكسير أسماء الجملة، وقد ذكرنا في المقدمة، أنها هي الأسماء تدل على جنس متركب من الأفراد، وهي كثيرة في اللّغات السّامية وغيرها، منها القوم والحي أي القبيلة والأهل والرّكب والقطيع من الغنم وغيره والغنم نفسها والضأن والطير إلى غير ذلك، ومعناها بين معنى الجمع ومعنى المفرد"، [1] وقد يكون هذا هو الأقربَ إلى القبول لأن الجمع السالم بنوعيه إنما هو مستوًى متقدمٌ من مستويات التفكير اللغوي، الذي يصعب معه أن تعدّه أصلا لجمع التكسير أو اسم الجنس.

التصريف المشترك

للغة وظائف مختلفة، أهمها وظيفتان: الأولى تواصلية، والأخرى جمالية، واللغة العربية كغيرها من اللغات، وهي لتحقيق هاتين الوظيفتين تسلك سلوك الاستخفاف ما أمكن ما لم يؤدِ الاستخفاف إلى لبس في المعنى، فإن أدّى ذلك إلى لبس دُفع الاستخفاف لمنع اللبس، لأن أداء المعنى هو الغاية الأولى للغة، والاستخفاف غاية لاحقة ثانوية.

ولذلك كانت جميع حالات الخروج عن الأصل إلى فرعٍ طلبا للخفّة اللفظية، وبهذا الشكل يتبين لنا أن الأصل قد يكون ثقيلا والفرع أخفّ.

ومن أهم الفروع في الصرف: الإدغام والإعلال والإبدال.

الإدغام:

تقدّم الحديث أن الإدغام عدولٌ عن أصل، ويكون هذا العدول عن الأصل إلى الفرع للتخفيف. يقول المبرد:"وإنما الإدغام نقل الأثقل إلى الأخفّ". [2]

الأصل في إدغام المتقاربين أن يكون في حروف الفم واللّسان:

الأصل كذلك في إدغام المتقاربين أن يكون في حروف الفم واللّسان، لأنها الأسهل والأكثر دورانا واستخداما. يقول سيبويه: "والفاء لا تدغم في الباء لأنها من باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العلا، وانحدرت إلى الفم وقد قاربت من الثّنايا مخرج الثّاء، وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللّسان، لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطّرفين كما أن الثّاء لا تدغم فيه". [3]

---

(1) براجشتراسر ص ١٠٦

(2) المبرّد ١: ٢٢٢

(3) سيبويه٤: ٤٤٨ وانظر٤: ٤٥٤

أما باقي الحروف فهي ليست أصلا في الإدغام بل هي فرع فيه، يقول سيبويه: "الهاء مع الحاء: كقولك: اجبهْ حَملاً. البيان أحسن لاختلاف المخرجين، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها. والإدغام فيها عربيٌّ حسن لقرب المخرجين ولأنهما مهموسان رخوان فقد اجتمع فيها قرب المخرجين والهمس. ولا تدغم الحاء في الهاء، كما لم تدغم الفاء في الباء، لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام."،[١] فالأصل في إدغام المتقاربين أن يكون بحروف الفم، لكنه في سائر الحروف جائز، وإن كان على غير الأصل.

ويبدو أن الأصل في إدغام المتقاربين أن يدغم الحرف في الحرف الأظهر أو في الحرف ذي الصفة الزائدة، لئلا ينتج عن إدغامهما ضياع الصفة الزائدة،[٢] فلذلك لا يصح ههنا أن نقول: اجبه هملاً، بل: اجبح حملاً، لأن الحاء أظهر من الهاء، وكذلك لا يجوز أن نقول في ذهبت سلمى: ذهبت تلمى، بل: ذهبس سلمى، لما في السين من صفة إضافية هي الصفير. يتحدث سيبويه عن الطاء: "ولم يدغموها في التاء لأنهم لم يريدوا إلا أن يبقى الإطباق إذ كان يذهب في الانفصال فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الإطباق وذلك قولك: اطعنوا". [٣]

ويتحدث الشنتمري عن عدم إدغام الحروف ذات الصفة الزائدة في مقارباتها، لأن في ذلك إذهاب تلك الصفات بإدغامها فيما لا فضل له. يقول: "وذكر أن من الحروف حروفا لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها، وتلك الحروف الميم والراء والفاء والشين، وإنما امتنعت من أن تدغم لأن لكل واحدٍ منها ضربا من الفضل على غيره، فكرهوا إذهاب ذلك الفضل بإدغامه في غيره"[٤]

الإعلال

يبدو لنا أن سبب قلب بعض هذه الحروف إلى بعض إنّما هو سعي العربية لتحقيق المجانسة الصّوتية بين حرف العلة وحركة الحرف السّابق إذا كان متحركا، وبين حرف العلة وحركته إذا

---

(١) سيبويه٤: ٤٤٩ وانظر٤: ٤٥٠

(٢) ورد في إتحاف فضلاء البشر خلاف ذلك عند حديث المصنف عن إدغام القاف بالكاف في ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ سورة النساء الآية ١. يقول: "تقدّم الإدغام مع ذهاب صفة الاستعلاء في خلقكم لأبي عمرو" البنا، أحمد ت:١١١٧هـ : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - تح: شعبان محمد إسماعيل - ط١: عالم الكتب - بيروت - عام ١٩٨٧م ١: ٥٠١

ويبدو أن القارئ أدغم القاف (الحرف المستعلي) بالكاف (الحرف المستفل)، ولذلك ذهبت صفة الاستعلاء من القاف.

(٣) سيبويه٤: ٤٧٠

(٤) الشنتمري: النكت ٢: ١٢٥٥

كان ما قبله ساكنا، فعندما يكون قبل الواو أو الياء فتحة تنقلبان ألفا لتتجانسا، وقد أشار سيبويه إلى أن حروف العلة تتبع الحركات التي قبلها. يقول في باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها: "وأبدلت[١] ههنا من الواو كما أبدلت في أُرَقَةٍ وأُدْؤُرٍ الهمزة من الواو، وليست بمنزلة واو (مُوقِنٍ) ولا ياء (مِيزانٍ)؛ لأنهما إنما تبعتا ما قبلهما، ألا ترى أنهما يذهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة ولا قبل الواو ضمة تقول: أيْقَنَ وأوعد" [٢] فميزان من وزن المثال الواوي، ومُيْقِن من أيقن المثال اليائي، إلا أنّ كلا من الواو والياء تبعت الحركة السّابقة لها.

وعندما تأتي الواو بعد كسرة، تقلب ياء لتتجانس الياء والكسرة التي قبلها، كما هي الحال عندما تكون الياء بعد ضمة فإنها تنقلب واوا لتتجانس الضّمة وما بعدها. يقول سيبويه: "وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحةٌ اعتلت وقلبت ألفاً، كما اعتلت وقبلها الضمّ والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل، إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضّمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفاً فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها. وذلك قولك: رمى ويُرمَى وغزا ويُغزَى ومرمى ومغزًى. وأما قولهم: غزوت ورميت وغزون ورمين. فإنّما جئن على الأصل لأنّه موضعٌ لا تحرك فيه اللام وإنّما أصلها في هذا الموضع السّكون، وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركةً في الأصل كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضّمة وأصلها التّحرك" [٣] فالأصل في الألف الواو أو الياء، ولكن لمّا جاءتا بعد فتحتين قلبتا ألفين لتتجانسا والفتحة قبلهما؛ لأن الواو والياء تنزعان لأن تكونا مدّين كالألف، لكن ذلك لا يكون إلا بتسكينهما وتجانسهما وما قبلهما من حركات. [٤]

الإعلال بالتسكين:

يبدو لنا ههنا أن العربية في نزوعها لمعاملة حروف العلة معاملة المدود، فإنها تعمد إلى طرح حركة حرف العلة لما في ذلك من خفّة لفظية، وخصوصا إذا كانت حركة ما قبل حرف

---

(١) حديث سيبويه ههنا عن إبدال التاء من الواو في متّخم ومتّلج ومتّهم، وهو ههنا كإبدال الهمزة من الواو في أدؤر وأرقة، وهذا الإبدال ليس واجبا كإعلال واو موقن التي انقلبت عن ياء لسكونها بعد ضم، أو ياء ميزان التي انقلبت عن واو لسكونها بعد كسر.

(٢) سيبويه ٣: ٤٦٤- ٤٦٥

(٣) سيبويه ٤: ٣٨٣

(٤) ويمكن الاستئناس بطريقة نطق العامة في هذه الأيام للياء والواو اللّينتين، إذ يقولون: بِيت وزِيت وخِير بكسرة خفيفة، ويُوم وقُول وقُوس وحُول بضمة خفيفة.

العلة من جنسه، لأنها ستحيله إلى حرف مدّ. يقول سيبويه: "كما أن يغزو حيث اعتل لزمه يفعُل وجعل حركة ما قبل الواو من الواو فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منه "[1]

فإن كان الحرف المعتل متحركا، وكان قبله ساكن صحيح، فإن الحركة تُنقل إلى الساكن الصحيح قبلها ليصير المعتل مدّا إن تجانسا، نحو: يَقُولُ أصلها يَقْوُلُ، فإن لم يتجانسا قُلِبَ حرف العلة إلى ما يجانس الحركة المنقولة عنه. يقول سيبويه: " فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً، فإنك تسكّن المعتل وتحول حركته على الساكن، وذلك مطرد في كلامهم، وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها."[2]

الإعلال بالحذف:

يكون الحذف لدى سيبويه في حروف العلة استخفافًا، وإن كان الأصل عدم الحذف، وهو إما تخلّص من التقاء الساكنين، كالفعل المعتل المسند إلى ضمائر الفاعل وكاسم المفعول وكمصدر الإفعال من الأجوف ...إلخ، وإما تخلّص من ثقل لفظي لتوالي بعض الحركات وحروف العلة كحذف فاء المثال الواوي في المضارع والأمر والمصدر.

الإبدال:

إبدال الواو والياء همزة:

إن خلاصة الكلام في التصريف المشترك أن العربية كرهت تحريك حروف العلة، واستحبت لها التسكين[3] لما فيه من خفّة لفظية مقصودة لذاتها، إن لم يؤدِ ذلك التسكين إلى الحذف واللبس، وخصوصا إذا كانت حركة ما قبل حرف العلة من جنسه، لأنها ستحيله إلى حرف مدّ. يقول سيبويه: "كما أن يغزو حيث اعتل لزمه يفعُل وجعل حركة ما قبل الواو من الواو فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منه"[4]

فإن جاء حرف العلة بعد ألف لم تسكن، لأنها لو أُسكنت لتوالى ساكنان، ولأدّى ذلك إلى الحذف، ولالتبست الصيّغة وقتئذٍ بصيغة أخرى، كما في صيغة (فاعِلٌ) من الأجوف، ولذلك فإن

---

(1) سيبويه ٤: ٣٤٠

(2) سيبويه ٤: ٣٤٥

(3) عزا ابن جني إهمال المهمل في اللغة إلى الاستثقال، استعمال المستعمل إلى الاستخفاف. قال: "فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل، واستعمال ما استعمل، وجماع أمر القول فيه والاستعانة على إصابة غروره ومطاويه لزومك محجّة القول بالاستثقال والاستخفاف، ولكن كيف؟ وعلام؟ ومن أين؟ فإنه باب يحتاج منك إلى تأنٍ وفضلِ بيانٍ وتأتٍ" ابن جني الخصائص ١: ٧٧

(4) سيبويه ٤: ٣٤٠

الواو والياء تبدلان همزة، لأنها حرف صحيح، وهي أقدر على تحمل الحركات. يقول سيبويه: (هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة) فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن وذلك مطرد في كلامهم وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها". [١]

وكرهت كذلك توالي الحركات وحروف العلة غير المتماثلة، فيكره توالي الكسر والواو، وتوالي الضم والياء وتوالي الفتح والياء أو الواو، وتوالي الضم أو الكسر والألف، فإن حدث ذلك قُلب الحرفُ لما يناسب الحركة، لأن تأثيرها أكبر.

فمن ذلك قلب الواو ياء لكسرة قبلها. يقول سيبويه: "وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها". [٢]

وإن لم تستطع إعلال الحرف بقلب أو حذف أو تسكين أبدلته همزة، لأنها حرف صحيح أقدر على احتمال الحركات.

قضايا نحوية ترتبط بالأصل:

ومن ذلك المصطلحان التاليان: الاستخفاف والاستغناء.

الاستخفاف

الاستخفاف هو طلب الخفّة اللفظية في منطوق الكلمة، وهو بهذا المعنى مأخوذ من البيئة اللغوية المعجمية، فقد ورد في اللسان: "استَخَفَّه: رآه خَفيفاً؛ ومنه قول بعض النحويين: استخفَّ الهمزة الأُولى فخفّفها، أي: لم تثقل عليه فخفّفها لذلك. وقوله تعالى:﴿تَستَخِفُّونها يوم ظَعْنِكم[٣]﴾ أي: يَخِفُّ عليكم حملها. والتخفيفُ: ضدُّ التثقيل، واستخفَّه: خلاف استثقَلَه. وفي الحديث: كان إذا بعث الخُرّاصَ قال: (خَفِّفُوا الخَرْصَ فإنَّ في المَالِ العرِيَّةَ والوصيّةَ) [٤] أي: لا تَستَقْصُوا عليهم فيه فإنهم يُطعِمون منها ويُوصون". [٥]

---

(١) سيبويه ٤: ٣٤٥

(٢) سيبويه ٤: ٣٦٠

(٣) سورة النحل الآية ٨٠

(٤) روى البيهقي عن الأوزاعي أنه لعمر بن الخطاب بلفظ: (خففوا على الناس في الخرص، فإن في المال العرية والوطية والأكلة)، وذكر البيهقي أيضا أن هذا اللفظ الذي رواه الأوزاعي عن عمرورواه مكحول عن النبي مرسلا. البيهقي ٤: ١٢٤ رقم الحديث ٧٢٣٨ ومعنى الوطية: المارة الذين يغشونهم ويزورنهم، والأكلة أهل المال يأكلون منه.

(٥) ابن منظور مادة خفف

والاستخفاف مرتبط بالفرع والعدول عن الأصل، وله غير صورة في اللغة العربيـة، فقـد يكون الاستخفاف بالتسكين، وقد يكون بحذف الحرف، أو قلبه أو إبداله، وقد يكون بحذف الكلمة، وهو في كل أحواله هجرة من الأصل المستثقل إلى الفرع الخفيف، ومن ذلك صور التصـريف المشترك الذي يطرأ على الكلمة كالإعلال والإدغام والإبدال.ولنا أن نأخذ قـول المبـرد الـذي يصف فيه الإدغام بأنه انتقال من الأثقل إلى الأخفّ. يقول: "وإنما الإدغـام نقـل الأثقـل إلـى الأخفّ". [١]

ويورد ابن جني النص التالي الذي يتحدث عن الاستخفاف: "ومن ذلك قولهم: إن ياء نحـو: ميزان وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمـر لا لـبس فـي معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به، وكذلك قلب الياء في موسر وموقن واوا لسـكونها وانضمام ما قبلها ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة؛ لأن حالها في ذلـك حـال الـواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه". [٢]

أما الاستخفاف بالتسكين فيكون بطرح الحركة المستثقلة، واستثقالها يكون لعدم مجانستها لما يليها من حروف العلة، وتستثقل في أول المتماثلين فتسكن للإدغام، وتستثقل في الكلمة الصحيحة إذا توالت فيها حركات متنافرة، فيطرح المتحرك الثاني، وهذه الأخيرة لغة بكر بن وائل وبعض تميم. يقول سيبويه: "هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في فَخِـذ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي رَجُلٍ: رَجْلٌ. وفي كَرُمَ الرجل: كَرْمَ، وفي عَلِـمَ: عَلْمَ، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم". [٣]

وقد يكون التسكين في الإدغام؛ لأن: "أصل الإدغام أن يكون الأول ساكناً" [٤] فإن كـان الأول متحركا سُكّن، لما في ذلك من استخفاف. يقول سيبويه: "كما أن رفع اللسان مـن موضـع واحـد أخف عليهم في الإدغام، وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم". [٥]

وقد يكون التسكين في الإعلال بطرح حركة حرف العلة، أو بنقلها إلـى السـاكن الصـحيح قبلها، ليصار بعد ذلك إلى القلب أو الحذف. يقول سيبويه: "وأما طاح يطيح، وتـاه يتيـه، فـزعم

---

(١) المبرّد ١: ٢٢٢

(٢) ابن جني: الخصائص ١: ٤٩

(٣) سيبويه ٤:١١٣

(٤) سيبويه ٤: ٤٧٢

(٥) سيبويه ٤: ٣٣٥

الخليل أنهما فعِل يفعِلُ بمنزلة: حسِب يحسِب، وهي من الواو، ويدلّك على ذلك: طوّحت وتوّهت، وهو أطوَح منه، وأتوَه منه، فإنما هي فعِل يفعِلُ من الواو، كما كانت منه فَعِلَ يَفْعِلُ. ومن فَعِلَ يَفْعِلُ اعتلتا ومن قال: طيّحتُ وتيّهتُ فقد جاء بها على باع يَبيع مستقيمةً. وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين، فلو لم يفعلوا ذلك، وجاء على الأصل أُدخلت الضمةُ على الياءِ والواوِ، والكسرةُ عليهما في فَعُلْتُ وفَعِلْتُ ويَفْعُلُ ويَفْعِل، ففرُّوا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذف والإسكان أخفَّ عليهم". [١]

والمطرد تسكينه تسكينُ ميم التي تلحق الكلمة علامة للجمع. يقول سيبويه: "وحذف قوم استخفافا فلما اضطروا إلى التحريك جاؤوا بالأصل وذلك نحو: كنتمُ اليوم، فعلتمُ الخير"[٢]

ويصف سيبويه تسكين الميم بأنه للاستخفاف وأن الأصل فيها الضم "واعلم أن من أسكن هذه الميمات في الوصل لا يكسرها إذا كانت بعدها ألف وصل، ولكن يضمها، لأنها في الأصل متحركة بعدها واو، كما أنها في الاثنين متحركة بعدها ألف نحو: غلامكما، وإنما حذفوا، وأسكنوا استخفافا، لا على أنّ مجراه في الكلام وَحْدَهُ، وإن كان ذلك أصله، كما تقول: رادٌّ، وأصله: رادِدٌ." [٣]

ومما سبق نجد أن للاستخفاف بتسكين المتحرك صورا شتى، فقد يكون بالإدغام، وقد يكون بالإعلال، وقد يكون بتسكين الحرف الصحيح عند توالي كسرتين أو ضمتين أو توالي ثلاثة متحركات في الكلمة الواحدة، وهذا ليس مطردا، وإنما اطرد تسكين ميم الجمع.

الاستخفاف بحذف الحرف:

قد يكون الاستخفاف بحذف الحرف إذا كان ذلك لا يؤدي إلى لبس، حتى لو لم يكن ذلك الحرف مستثقلا، ولكنه يحذف استخفافا، وليبرز اللفظ في أخصر صورة له. ومن ذلك الترخيم فهو حذف للتخفيف بسبب كثرة الاستعمال. يقول سيبويه "والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا". [٤]

ومن ذلك أيضا حذف لام الكلمة في قولهم: لم يكُ، ولاأدرِ، ولم أُبَل. وكل ما حُذف دون موجب حذف. ومن ذلك قول المبرد: "ومن المحذوف ما يحذف استخفافا من الشيء؛ لأنه لا يكون أصلا في بابه، ويكون الحرف الذي آخره من الحروف التي أمرها الحذفُ أو مضارعا

---

(١) سيبويه ٤:٣٤٥

(٢) سيبويه ٤:١٩٤

(٣) سيبويه ٤:١٩٣

(٤) سيبويه ٢: ٢٣٩

لها، فمن ذلك قولهم: لم أُبَل، ولم يكُ، ولا أدرِ". [1] والحذف في المواضع الثلاثة السابقة غير واجب، وهو خروج على الأصل، ولكنه لما كثر في كلامهم تخفّفوا فيه فحذفوا، إذ الأصل فيها: لم أُبالِ، ولم يكُنْ، ولا أدرِي.

الاستخفاف بحذف الكلمة:

الحذف بداعي الاستخفاف يكون مع الكثرة، فإن كثر الاستخدام في اللغة تخففوا فيه وحذفوا.

وقد يكون المحذوف كلمة في الجملة كحذف الحرف، أو الفعل والفاعل، أو المبتدأ، أو الخبر، والأمثلة على ذلك في المسموع من لغة العرب كثيرة، وكل ذلك للاستخفاف. ومن ذلك قول سيبويه:"وأمّا دخلته دخولا وولجته ولوجا، فإنما هي ولجت فيه، ودخلت فيه، ولكنه ألقى (في) استخفافا، كما قالوا: نبئت زيدا، وإنما يريد نبئت عن زيد". [2] فعلى مذهب سيبويه يتعدى الفعل (دخل) بـ (في) والفعل (نبأ) بـ (عن)، ولكنه لما كثُر استعماله حُذِف حرف الجر استخفافا.

وكذلك حذف الفعل في أسلوب النداء – إن صح افتراض النحاة– فهو من قبيل الاستخفاف. يقول سيبويه: "و(أمّا) لا يُذْكَرُ بعدها الفعلُ المضمَرُ؛ لأنَّه من المضمَرِ المتروكِ إظهارُه، حتّى صار ساقطاً بمنزلة تركِهم ذلك في النداء، وفي: مَنْ أنت زيداً؟ فإن أظهرتَ الفعلَ قلت: إمّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ، إنّما تريد: إنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ، فحذْفُ الفعل لا يجوز ههنا، كما لم يجز ثَمَّ إظهارُه؛ لأنَّ (أمّا) كثرتْ في كلامهم، واستُعْمِلتْ حتّى صارت كالمثل المستعمل، وليس كلُّ حرفٍ هكذا، كما أنَّه ليس كلُّ حرف بمنزلة: لم أُبَلْ، ولم يَكُ، ولكنهم حذفوا هذا لكثرته وللاستخفاف، فكذلك حذفوا الفعل من (أمّا)" [3].

ومن ذلك الحذف في الاستثناء نحو قولهم: ليس غير، وليس إلا. يقول سيبويه: "هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا، وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب من يعني" [4] فالأصل في ليس إلا، وليس غير: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، وجرى الحذف استخفافا.

([1]) المبرّد ٣: ١٦٧

([2]) سيبويه ٤: ١٠

([3]) سيبويه ١: ٢٩٤

([4]) سيبويه ٢: ٣٤٥

الاستخفاف بتحريك الساكن:

يكون الاستخفاف بتحريك الساكن في مواضع التقاء الساكنين، وذلك "لأنه لا يلتقي ساكنان."[١] إلا في موضع ضرورة أو وقف أو إدغام، فإذا ما التقى ساكنان في غير المواضع التي يغتفر فيها استخفَّ المتحدث بتحريك الساكن الأول بالكسر غالبا إن لم يكن الساكن الثاني همزة (أل). ومن ذلك قول سيبويه: "وقد اختلفت العرب في (مِن) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس[٢]، وهي أكثر في كلامهم وهي جيدة، ولم يكسروا في ألف اللام؛ لأنها مع ألف اللام أكثر؛ لأن الألف واللام كثيرة في الكلام في كل اسم، ففتحوا استخفافا فصار (منَ الله) بمنزلة الشاذّ"[٣]

أما إذا كان الساكن الثاني همزة (أل) فالفتح أولى بالساكن الأول. يقول سيبويه: "ونظير ذلك فتح الميم في قوله تعالى ﴿ألم *الله﴾[٤]، وقولهم: منَ الله، ومنَ الرسول، ومنَ المؤمنين، لمّا كثرت في كلامهم، ولم تكن فعلا، وكان الفتح أخفّ عليهم فتحوا، وشبهوها بـ أينَ وكيفَ."[٥] وقد يكون هذا خاصا بالحروف كـ مِنْ ولم، لأن الفعل عندما يتصل بتاء التأنيث الساكنة تكسر إذا التقت بهمزة (أل) وهذا كثير وهو الأصل.

ويبقى أن نذكر أن النحاة وصفوا الأصل بأنه خفيف، لكن الذي يبدو لنا أن الأصل قد يكون ثقيلا، والفرع أخف، وما الاستخفاف الذي تنتهجه العربية إلا شكل من أشكال العدول عن الأصل إلى الفرع.

الاستغناء بين الأصل والفرع:

الاستغناء هو إحلال فرعٍ محل أصلٍ اكتفاء به واختصارا له حين يُؤمَن اللبس.

فالمستغنى عنه هو الأصل؛ لأنه السابق، والمستغنى به هو الفرع؛ لأنه اللاحق.

فمن الاستغناء : " قول الفرزدق[٦]:

بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ[٧]

---

(١) سيبويه٤: ٣٤٨

(٢) "وزعموا أن ناساً من العرب يقولون: (مِن الله) فيكسرونه ويجرونه على القياس" سيبويه ٤:١٥٤

(٣) سيبويه ٤:١٥٥

(٤) سورة آل عمران الآية ١-٢

(٥) سيبويه ٤:١٥٤

(٦) انظر الديوان ص ٢١٥

(٧) هذا عجزٌ وصدره: يا من رأى عارضاً أسر به

وقول الأعشى[1]:

إلا علالةَ أو بداهةَ سابح [2]

فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني"، [3] فالشاعر استغنى عن المضاف إليه (ذراعي) بذكر المضاف إلى (جبهة)، وهو (الأسد) وهذا خلاف الأصل النحوي.

وأكثر الاستغناء يكون بالمذكور عن المحذوف، وهو ما يطلق عليه في النحو الحذف لقرينة، وهو ضرب من الاستخفاف بالحذف إلا أن النحاة استخدموا المصطلحين. ومن ذلك قول سيبويه: "هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل استفهمتَ أو لم تَستفهم، وذلك قولك: أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ؟ وأَقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ؟ وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم تقول: قاعِداً علِمَ اللهُ وقد سار الركبُ؟ وقائماً قد علِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ؟ وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ فأراد أن ينبِّهه فكأنّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائماً؟ وأتَقْعد قاعدا؟ ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"،[4] فالمتحدث استغنى بالاسم المذكور (قائما وقاعدا) عن فعله المحذوف (قام وقعد).

والشاهد فيه "على أن المضاف إليه محذوف، بقرينة المضاف إليه الثاني، أي بين ذراعي الأسد وجبهته. ومن: منادى وقيل: محذوف المنادى، أي: يا قوم، ومن استفهامية. والرؤية بصرية. والعارض: السحاب الذي يعترض الأفق. وجملة (أسر به)، صفةٌ لعارض. و(الذراعان والجبهة): من منازل القمر الثمانية والعشرين، فالذراعان أربعة كواكب، كل كوكبين منهما ذراع " البغدادي ٢: ٣١٩

([1]) انظر الديوان ص ١١٤

([2]) تمام البيت: إلا علالةَ أو بدا هةَ سابحٍ نهدِ الجزارةْ

ذكر البغدادي في الخزانة أن الشاهد فيه "على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه من تابع ذلك المضاف إليه. ذكر الشارح المحقق في باب الإضافة أن هذا مذهب المبرد، وأيده بما ذكره هناك على مذهب سيبويه، وهو أن (علالة) مضاف إليه المجرور الظاهر، و(بداهة) في الأصل مضاف إلى ضميره، والتقدير: إلا علالة سابح أو بداهته، ثم حذف الضمير وجعل (بداهة) بين المتضايفين، إلى آخر ما ذكره... وهذا البيت من قصيدة للأعشى يخاطب شيبان بن شهاب، منها:

وهناك يكذبُ ظنُّكمْ أنْ لا اجتماعَ ولا زيارةْ
ولا براءةَ للبري ءِ ولا عطاءَ ولا خفارةْ
إلا علالةَ أو بدا هةَ سابحٍ نهدِ الجزارةْ

البغدادي ١: ١٧٣

([3]) الزمخشري: المفصل- تح: علي بو ملحم-ط١: مكتبة الهلال- بيروت- عام ١٩٩٣م ص١٣٣

([4]) سيبويه ١: ٣٤٠-٣٤١

ومما حذف استغناء بما ذكر في الجملة قول سيبويه: "ومما يقوِّي تــركَ نحــو هــذا لعلــم المخاطَب قولُه عزّ وجلّ: ﴿والحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والحافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللهَ كثيراً والذَّاكِرَاتِ﴾، [١] فلم يُعْمِل الآخِرَ فيما عمل فيه الأولُ استغناء عنه، ومثلُ ذلك (ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مــن يَفْجُــرُك)، [٢] وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا، وذلك قول قيسِ بن الخَطيم: [٣]

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأنتَ بِمــَا   عِنْدَكَ راضٍ والرَّأيُ مُخْتَــلِفُ [٤]

وقال ضابِئٌ البُرْجُمي[٥]:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإنِّــــــي وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ [٦]

وقال ابن أحمر[٧]:

رَمَانِيْ بِأمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِيْ   بَرِيْئًا وَمِنْ أجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي[٨]

فوَضع في موضع الخبر لفظَ الواحد؛ لأنّه قد علِم أنّ المخاطَبَ سيَستدلّ به على أن الآخَرِين فــي هذه الصفة والأولُ أجودُ؛ لأنّه لم يَضَعْ واحداً في موضع جمعٍ ولا جمعاً في موضع واحدٍ، ومثله

قولُ الفرزدق[٩]:

إنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أتَانِيْ مَا جَنَى   وَأبَىْ فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ[١٠]

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٥

(٢) رواه البيهقي موقوفا لعمر بن الخطاب، في (باب دعاء القنوت). ولفظــه عنــده: "اللّهُــمَّ إنَّــا نَسْــتَعِينُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَلاَ نَكْفُرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَخْلَعُ مَنْ يَفْجُــرُكَ، اللّهُــمَّ إيَّــاكَ نَعْبُــد ..." وهــو موقــوف صــحيح. البيهقي٢:٢١١

(٣) البيت منسوب في خزانة الأدب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي. انظر البغدادي ٤: ٢٧٥

(٤) "استشهد به مقويا لما جاز حذفه من المفعول الذي هو فضلة مستغنى عنها في قولهم: ضربتُ وضربني زيدٌ، لأنه حَذَفَ خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه لا يتمّ الكلام إلا به وجاز هذا الحذف، لأن خبــر المبتــدأ دالٌّ عليه إذ كان معناه كمعناه، والتقدير: نحن راضون وأنت راضٍ." الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٩٧

(٥) انظر سيبويه ١: ٧٤

(٦) "أراد: فإني بها لغريبٌ، وإنّ قيارًا لغريب، على مذهب سيبويه، فحذف من الأول اجتزاءً بالآخر، لأن الخبر عنهما واحد، فهو بمنزلة: فإني وقيارا بها لغريبان، وقيار اسم فرسه" الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٩٧

(٧) انظر سيبويه ١: ٧٤ وهارون ، عبدالسلام ص ٣٩٨

(٨) "أراد كنت منه بريئا ووالدي... ووصف في البيت رجلا كانت بينه وبينه مشاجرة في بئر، وهــو الطــوي، فذكر أنه رماه بأمرٍ يكرهه ورمى أباه بمثله على براءتهما منه" الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٩٨

(٩) انظر سيبويه ١: ٧٤ وهارون ، عبدالسلام ص ١٩٠ و حداد، حنا ص ٤٣٢ وهو ليس في الديوان.

(١٠) الشاهد في "حذف خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه" الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص٩٨

ترْكَ أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر لعِلم المخاطَب أنّ الأولَ قد دخل في ذلك"[١].

فقد استُغْنِيَ بالمفعول الأول(فروجهم) عن الثاني (فروجهنّ)؛ لأن المعنى: والحافظين فروجهم، والحافظات فروجهن، والذاكرين الله كثيرا، والذاكرات الله كثيرا، واستُغْنِيَ في الحديث الشريف بمفعول (نخلع) المذكور عن مفعول (نترك)؛ لأن المعنى: نخلع من يفجرك ونتركه، واستُغنِيَ في قول قيس بخبر (أنت) عن خبر (نحن)؛ لأن المعنى: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ، واستُغنِيَ في قول ضابئ البرجميّ بخبر إنّي (غريب) عن خبر (قيارا)؛ لأن المعنى: إني لغريبٌ وقيارا كذلك.

والأمثلة على الاستغناء بالمذكور كثيرة، ولعل للاستغناء وجها يتصل بالأصالة والفرعية، فالمستغنى عنه هو الأصل، والمستغنى به هو الفرع، فالأصل في الجمل السابقة هو ما قُدِّرَ، لكنّه استُغنِيَ بما ذُكِر.

---

(١) سيبويه ١: ٧٤

لقد تصوّر النحاة للغة نظاما عموديا يتشكل من أصول وفروع بمراتب متدرجة من أعلى إلى أسفل، وما ذلك إلا لأنهم لاحظوا أن بين ظواهر اللغة علاقات شبهٍ وتناظر، وأن بين المتشابهات فروقا تثبت أن وجه الخلاف زيادة زيدت على الأصل أو شيء حذف منه، وبقي بين الأصل والفرع قدرٌ مشترك هو الرابط الذي ينشده أحدهما بالآخر، وبقي الأصلُ متميزًا من الفرع أو المشبه به عن الشبه، وما نظام الأشباه والمفارقات أو الأصول والفروع إلا دليل على أن النحاة أدركوا ضرورة التمييز بين الظواهر اللغوية، وتجنبوا خلط بعضها ببعض[1].

والتأصيل النحوي فكرة عبقرية لتفسير الظواهر اللغوية أولا، ولشرح عللها تسهيل فهمها وحفظها ثانيا، وتعليل الظواهر من الأشياء التي فطِر عليها العقل البشري.

ولعل هذا العمل المنطقي نشأ في النحو العربي بتأثير الخلفية الثقافية للفكر الإسلامي في ذلك الوقت إذ صار كل شيء لدى المفكرين المسلمين ينطوي على أصل وفرع، وانعكس ذا على الناحية التعليمية لدى المعلم والمتعلم، فصارت هذه الفكرة تسهّل الدراسة.

ويبدو أن النحاة في تأصيلهم أكثرَ الأصولِ وتحديد خصوصياتِ الأصلِ صدروا عن نظرية العامل، وهذا أساس جيد، لكنّه قاد في بعض الأحيان إلى تقديرات تفسد المعنى.

ويرى النحاة في تأصيلهم أن الفروع تنحط رتبة عن الأصول، ومحال أن تساويها، وهذا يعني أن الأصل هو ما تقرّه الكثرة، والواقع اللغوي ينطبق- غالبا لا مطلقا - على الكثرة النسبية في التأصيل النّحوي.

لكن النحاة تجاهلوا معيار الكثرة عندما رأوا أن الأصل قد يقل ويكثر الفرع.[2]

فالباء في نظر النحاة أصل حروف القسم علما أن استخدامها أقلّ، وأن أكثر القسم في القرآن الكريم بالواو.

ونحن لسنا مطالبين بتعليل كل القواعد النحوية، ولا يمكن أن توجد علة لكل شيء في النحو، وإذا أردنا ذلك فقد يقودنا هذا إلى الإغراق في التعليلات السفسطائية التي قد تبتعد بالنحو عن الأفهام أكثر مما تقربه إليها.

وقد كان النحاة في تأصيلهم النحوي يصدرون عن دراسة وصفية للغة العربية، ثم تحولوا عن هذا المنهج إلى جعلهم ما سمعوا قانونا لا يجوز اختراقه أو مخالفته.

فصارت الأصول التي أصّلوها حدودًا ومعايير للنحو العربي عامة، لتمثل المستوى الصوابي للغة.

---

(١) انظر بودرع، عبدالرحمن: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي- مجلة الفيصل- العدد١٩٠- عام١٩٩٢ ص ٨٧

(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو ١: ٥٥٥

"إن نظرية الأصل والفرع أو الأشباه والمفارقات نظام نحوي يسعى إلى تفسير الواقع اللغوي وتأويله". [١]

لقد تجنّت بعض الأصول على المعنى، عندما تكلف النحاة الإعراب، ولجؤوا إلى التقدير والتأويل، كما في الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية، لأن من أصولهم أن تدخل أدوات الشرط على الأفعال، علما أن هذا الأصل مردود بالمسموع، فقد ورد في القرآن الكريم كثيرا، والقليل هو الذي يؤول لا الكثير.

ولعل أغلب ظواهر مخالفة الأصل النحوي كانت لعلة بلاغية، ورفْض النّحاة لتلك الأساليب - إلا عبر التأويل النحويّ - أدّى إلى ذهاب رونق الأسلوب وجماله.

لقد كانت فكرة تأصيل النحو فكرة رائعة، أوجدت للنحاة النسيج المنطقي الذي مكّنهم من حفظ نحوهم وتقديمه للمتعلم وفق منطقٍ مقبول، ومع ذلك يبقى هذا العمل عملا إنسانيا له ما له، وعليه ما عليه، لا يتسامى إلا إذا أراد أصحابه أن يسموا به بدرسه ونقده وإكمال ما بدأ به أسلافنا القدماء.

ويبقى الكمال لله وحده.

---

(١) بودرع، عبدالرحمن ص٨٧

الفهارس العامة

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأشعار والأرجاز

المصادر والمراجع:

١. **القرآن الكريم .**

٢. ابن الأثير ٦٠٦هـ - **النهاية في غريب الحديث والأثر**- تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي- ط: المكتبة الإسلامية - ١٩٦٣م

٣. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة ت:٢١٥هـ - **معاني القرآن**- تح: فائز فارس- ط٢: الكويت - ١٩٨١م

٤. ابن أرسلان- **التعليقة على ملحة الإعراب**- تح: عائشة قاسم الشماخي- رسالة ماجستير- كلية التربية للبنات- أبها.

٥. الأزهري، خالد -**التصريح بمضمون التوضيح** -ط: دار الفكر- بيروت.

٦. الأستراباذي، الرضي- **شرح شافية ابن الحاجب** - تح: محمد نور الحسن ومحمد محيي الدين عبدالحميد ومحمد زفزاف- ط١: القاهرة ١٩٣٩م

٧. الأسنوي ت:٧٧٢هـ - **نهاية السول في شرح منهاج الأصول للبيضاوي** - ط: مطبعة محمد علي صبيح-مصر- ١٩٦٩م

٨. الأشموني - **شرح الألفية** -ط: دار إحياء الكتب العربية-القاهرة.

٩. أمين، أحمد - **ظهر الإسلام**- ط: القاهرة ١٩٥٣م.

١٠. ابن الأنباري، أبو البركات ت: ٥٧٧هـ **الإنصاف في مسائل الخلاف**- تح: محمد محيي الدين عبدالحميد - ط: دار الفكر - دمشق.

١١. ابن الأنباري، أبو البركات ت: ٥٧٧هـ- **أسرار العربية**- تح: فخر صالح قدارة- ط١: دار الجيل- بيروت- ١٩٩٥م

١٢. ابن الأنباري، أبو البركات ت: ٥٧٧هـ - **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**- تح: سعيد الأفغاني- ط: الجامعة السورية ١٩٥٨.

١٣. الأندلسي، أبو حيان ت:٧٥٤هـ - **البحر المحيط في التفسير**- طبع بعناية عرفات العشا حسونة - ط: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٢م

١٤. الأنصاري، زكريا ت:٩٢٦هـ- **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة** - تح: مازن المبارك- ط: دار الفكر المعاصر- بيروت- ١٤١١هـ

١٥. براجشتراسر- **التطور النحوي**- تعليق: رمضان عبدالتواب - مكتبة الخانجي - القاهرة -١٩٨٢م

١٦. البطليوسي، ابن السيد ٥٢١هـ - **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**- تح: سعيد عبدالكريم سعودي- ط: بغداد - ١٩٨٠م

١٧. البغدادي، عبد القادر ١٠٩٣هـ -**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**- تح: عبدالسلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٧م

١٨. البنا، أحمد ت:١١١٧هـ - **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**- تح: شعبان محمد إسماعيل - ط١: عالم الكتب - بيروت- ١٩٨٧م

١٩. البيضاوي - **منهاج الوصول إلى علم الأصول** - مطبعة محمد علي صبيح - مصر - ١٩٦٩م

٢٠. البيهقي ت:٤٥٨هـ - **سنن البيهقي الكبرى**- تح: محمد عبدالقادر عطا-ط: مكتبة دار الباز- مكة المكرمة- ١٤١٤هـ

٢١. تميم بن مقبل - **الديوان** - تح: عزة حسن - ط: دمشق - ١٣٨١هـ

٢٢. الجرجاني، الشريف علي ت:٨١٦هـ- **تعريفات**- ط: عالم الكتب بلا تاريخ.

٢٣. الجرجاني، عبدالقاهر ت: ٤٧٦هـ-**كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**- تح: كاظم بحر مرجان- ط: دار الرشيد- العراق ١٩٨٢م

٢٤. الجرجاني، عبدالقاهر - **دلائل الإعجاز**- تح: رشيد رضا - ط: مطبعة المنار-١٣٣١هـ

٢٥. جطل، مصطفى -**نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة**- ط١: جامعة حلب- ١٩٧٨م

٢٦. ابن جماعة- **شرح الكافية** - تح: محمد عبدالنبي عبدالمجيد-ط١: مطبعة دار البيان - مصر- ١٩٨٧م

٢٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان ت٣٩٢ هـ - **الخصائص**- تح: محمد علي النجار- ط: دار الهدى - بيروت بلا تاريخ.

٢٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان ت٣٩٢ هـ - **سر صناعة الإعراب**- تح: حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - ١٩٨٥

٢٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان ت٣٩٢ هـ - **كتاب اللمع في العربية**- تح: فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت١٩٧٢ م

٣٠. الجوهري، إسماعيل ت: حوالي٤٠٠هـ - **الصحاح**- تح: أحمد عبدالغفور عطار- ط: مصر ١٣٧٧هـ

٣١. ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ - **الإصابة في تمييز الصحابة**- تح: علي محمد البجاوي -ط١: دار الجيل - بيروت- ١٩٩٢م
٣٢. حداد، حنا - **معجم شواهد النحو الشعرية** - ط: دار العلوم- ١٩٨٤م
٣٣. الحديثي، خديجة - **دراسات كتاب سيبويه** - طبعة الكويت .
٣٤. الحريري -**شرح ملحة الإعراب**- تح: أحمد محمد قاسم-ط١: مطبعة عبير- القاهرة ١٩٨٢م
٣٥. حسان، تمام - **الأصول** - ط: عالم الكتب - القاهرة- ٢٠٠٠م
٣٦. حسان، تمام - **الخلاصة النحوية**- عالم الكتب - مصر- ٢٠٠٠م
٣٧. حسان، تمام - **اللغة بين المعيارية والوصفية** - ط: دار الثقافة- الدار البيضاء-١٩٩٢م
٣٨. حسان، تمام - **مناهج البحث في اللغة**- ط: مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة-١٩٩٠م
٣٩. ذو الرمة - **الديوان** - تح: كرليل هنري هيس - ط: كمبردج - ١٩١٩م
٤٠. رؤبة - **الديوان (مجموع أشعار العرب-الجزء الثاني)** - نشره وليم بن آلورد البروسي- ط: لايبزك- ١٩٠٣م
٤١. الراجحي، عبده - **دروس في المذاهب النحوية** - ط:دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٢م
٤٢. الراجحي، عبده - **النحو العربي والدرس الحديث** "بحث في المنهج" - ط:دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨٦م
٤٣. الرازي، فخر الدين الرازي ت: ٦٠٦هـ **المحصول في علم أصول الفقه** - تح: طه جابر العلواني-ط: مطابع الفرزدق ـ الرياض ١٣٩٩هـ
٤٤.
٤٥. الرماني، علي بن عيسى ت: ٣٨٨هـ- **معاني الحروف**- تح: عبدالفتاح إسماعيل الشلبي- ط٢: مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة- ١٩٨٤م
٤٦. الزركشي ت:٧٩٤هـ **البحر المحيط في أصول الفقه**- مراجعة عمر سليمان الأشقر- دار الصفوة - الغردقة - ١٩٩٢
٤٧. الزمخشري، محمود بن عمر ت:٥٣٨هـ - **المفصل**- تح: علي بو ملحم-ط١: مكتبة الهلال-بيروت- ١٩٩٣م
٤٨. الزمخشري، محمود بن عمر ت:٥٣٨هـ - **الكشاف** - تح: عبدالرزاق المهدي - ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت - بلا تاريخ
٤٩. السامرائي، إبراهيم - **الفعل وزمانه وأبنيته** - ط١: العاني- بغداد ١٩٦٦ م

٥٠. ابن السبكي ت: ٧٧١هـ **الإبهاج في شرح المنهاج** – تح: شعبان محمد إسماعيل- ط١: مطبعة الفجالة الجديدة ١٩٨١م

٥١. السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد ت:٢٥٥هـ **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية**-تح: محسن بن سالم العميري- ط١: المكتبة التجارية-مكة المكرمة- ١٩٩٣م

٥٢. ابن السراج ت: ٣١٦هـ **الأصول في النحو** – تح: عبدالحسين الفتلي – ط: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٨م

٥٣. سيبويه ت:١٨٠هـ- **الكتاب**. تح:عبد السلام هارون – ط١:دار الجيل ١٩٩٢م.

٥٤. سيبويه ت:١٨٠هـ- **الكتاب**- ط: مكتبة المثنى – بغداد- تصوير عن طبعة بولاق.

٥٥. السيرافي ت: ٣٦٨هـ – **شرح كتاب سيبويه** – تح: رمضان عبدالتواب ورفاقه- ط١:دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٨٦-٢٠٠١م

٥٦. ابن السيرافي ت:٣٨٥ – **شرح أبيات سيبويه**- تح: محمد علي السلطاني-دمشق- ط: دار المأمون للتراث ١٩٧٩م

٥٧. السيوطي، جلال الدين ت: ٩١١هـ-**كتاب الاقتراح في علم أصول النحو**- تح:حمدي عبدالفتاح – ط١: القاهرة- ١٩٩٩م

٥٨. السيوطي، جلال الدين ت: ٩١١هـ – **المزهر في علوم اللغة**- تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين- ط: إحياء الكتب العربية- القاهرة.

٥٩. السيوطي جلال الدين ت: ٩١١هـ – **الأشباه والنظائر في النحو** – تح: عبدالإله النبهان ورفاقه – ط: مجمع اللغة العربية – دمشق.

٦٠. السيوطي، جلال الدين ت: ٩١١هـ – **الأشباه والنظائر في الفروع** – ط: دار الفكر- بيروت.

٦١. الشافعي، محمد بن عبدالله بن إدريس ت: ٢٠٤هـ – **الرسالة** – تح: أحمد محمد شاكر – ط: القاهرة – ١٩٣٩م

٦٢. الشافعي، يسرية محمد – **الأصالة والفرعية في النحو العربي**-ط١: المطبعة الإسلامية الحديثة – القاهرة – ١٩٩٦ م

٦٣. الشنتمري، الأعلم أبو يوسف ت:٤٧٦هـ – **النكت في تفسير كتاب سيبويه** – تح: زهير عبدالمحسن سلطان – ط: منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت عام٩٨٧ م

٦٤. الشنتمري، الأعلم أبو يوسف ت:٤٧٦هـ – **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب**- تح: زهير عبدالمحسن سلطان. ط: مؤسسة الرسالة.

٦٥. أبو طالب – **الديوان** – جمع: أبي هفان عبدالله بن أحمد – ط: المطبعة الحيدرية – النجف – ١٣٥٦هـ

٦٦. طرفة بن العبد- **الديوان** - شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي - ط: قازان - ١٩٠٩م

٦٧. الطنطاوي، محمد- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**- تعليق: عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي- ط: دار الندوة الجديدة - بلا تاريخ.

٦٨. العسقلاني ٨٥٢هـ - **شرح صحيح البخاري** - تح: عبدالعزيزبن باز وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي- ط١: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٩م.

٦٩. الصديق، حسين - **مقدمة في نظرية الأدب**- ط: منشورات الجامعة-حلب- ٢٠٠١م.

٧٠. العباس بن مرداس- **الديوان** - جمع وتحقيق: يحيى الجبوري - ط: دار الجمهورية - بغداد - ١٩٦٨م

٧١. العثمان، حسن أحمد - **الأمهات في الأبواب النحوية**- ط١: المكتبة المكية- مكة - ٢٠٠٤م.

٧٢. ابن عقيل، بهاء الدين ت: ٧٦٩هـ - **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**- تح: محمد محيي الدين عبدالحميد- ط: دار الفكر- دمشق- ١٩٨٥م

٧٣. العكبري، عبد الله بن الحسين ت:٦١٦هـ - **اللباب**-تح: عبدالإله النبهان-ط١: دار الفكر-دمشق-عام١٩٩٥م

٧٤. العكبري، عبد الله بن الحسين ت:٦١٦هـ - **مسائل خلافية في النحو**- تح: محمد خير حلواني-ط٢: دار المأمون - دمشق - بلا تاريخ

٧٥. عمر بن أبي ربيعة- **الديوان**- بعناية محمد محيي الدين عبدالحميد- ط: السعادة - ١٣٧١هـ

٧٦. عمرو بن معديكرب- **شعرعمرو بن معديكرب** - جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي- ط٢: مجمع اللغة العربية - دمشق- عام ١٩٨٩

٧٧. عوّاد، كوركيس - **سيبويه إمام النحاة لمدة اثني عشر قرناً**- ط١: مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٩٧٨م

٧٨. عيد، محمد- **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**- ط٦: عالم الكتب - القاهرة ١٩٩٧م

٧٩. الفراء، يحيى بن زياد ت:٢٠٧هـ- **معاني القرآن** - تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي- ط٣: عالم الكتب - بيروت - ١٩٨٣م

٨٠. الفراهيدي، الخليل بن أحمد ١٧٥هـ - **الجمل في النحو** - تح: فخر الدين قباوة - ط٥: ١٩٩٥م

٨١. الفرزدق - **شرح الديوان**- جمع وتعليق: عبدالله الصاوي - ط: الصاوي - مصر- ١٩٣٦م.

٨٢. الفيروز أبادي، مجد الدين – **القاموس المحيط** – دار الجيل – بيروت.

٨٣. الفيومي، أحمد بن محمد ت:٧٧٠هـ– **المصباح المنير**– ط: القاهرة ١٩٢٦م

٨٤. ابن قتيبة ت: ٢٧٦هـ– **عيون الأخبار**– ط: دار الكتب المصرية–القاهرة ١٩٢٥م

٨٥. القوزي ، عوض حمد – **المصطلح النحوي**– الرياض – ١٩٨١م

٨٦. الكفوي، أبو البقاء ت١٠٩٤هـ – **الكليات**– قابله ووضع فهارسه عدنان الدرويش ومحمد المصري– ط١: مؤسسة الرسالة– بيروت – ١٩٩٤م

٨٧. الكلائي، صلاح الدين خليل ت:٧٦١هـ– **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**– تح: حسن الشاعر – ط١: دار البشير –عمان ١٤١٠هـ

٨٨. كمال، ربحي – **دروس في اللغة العبرية**–ط: منشورات الجامعة–حلب– عام١٩٧٩م.

٨٩. الكميت بن زيد الأسدي– **شعر الكميت** – جمع داود سلوم– ط: النعمان – النجف– ١٩٦٩م

٩٠. الكيشي: **الإرشاد إلى علم الإعراب** –تح: محسن سالم العميري– ط١: مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة– ١٩٨٩م

٩١. لبيد بن ربيعة– **الديوان** – تح: إحسان عباس– ط: الكويت – ١٩٦٢م

٩٢. المالقي – **رصف المباني في شرح حروف المعاني** – تح: أحمد الخراط ط٢: دار القلم– دمشق – ١٩٨٥م

٩٣. ابن مالك ت:٦٧٢هـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**– تح: محمد كامل البركات– ط: دار الكاتب العربي ١٩٦٧.

٩٤. المبارك، مازن – **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**– ط٣: دار الفكر– دمشق ١٩٩٥

٩٥. المبرد، محمد بن يزيد ت:٢٨٥هـ –**المقتضب**– تح: عبدالخالق عضيمة– ط: عالم الكتب بلا تاريخ.

٩٦. مجمع اللغة العربية –**المعجم الوسيط**– القاهرة – ١٩٦٠م

٩٧. المرادي– الجنى الداني في حروف المعاني– تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل– ط١: دار الكتب العلمية–بيروت ١٩٩٢م

٩٨. ابن مضاء الأندلسي– **الردّ على النحاة** – تح: شوقي ضيف– ط٢: دار المعارف – ١٩٨٢م.

٩٩. الملخ، حسن خميس – **نظرية الأصول والفروع في النحو العربي**– ط١: دار الشروق– عمان – ٢٠٠١م.

١٠٠. المناوي، عبدالرؤوف ت: ١٠٣١هـ -**التوقيف على مهمات التعاريف**- تح: محمد رضوان الداية-ط١: دار الفكر- دمشق- ١٤١٠هـ

١٠١. المناوي، عبدالرؤوف ت: ١٠٣١هـ - **فيض القدير شرح الجامع الصغير** - ط٢: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩١هـ

١٠٢. ابن منظور، محمد بن مكرم ت: ٧١١هـ- **لسان العرب**- ط : دار صادر- بيروت.

١٠٣. النحاس، أحمد بن محمد ت:٣٣٨هـ - **شرح أبيات سيبويه**- تح: زهير غازي زاهد- ط١: عالم الكتب-بيروت- عام١٩٨٦م

١٠٤. النحاس، أحمد بن محمد ت:٣٣٨هـ - **إعراب القرآن** - تح: زهير غازي زاهد- ط٣: عالم الكتب- بيروت- ١٩٨٨م

١٠٥. هارون ، عبدالسلام - **معجم شواهد العربية** - ط١: مكتبة الخانجي - ١٩٧٢م

١٠٦. ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين ت:٧٦١ هـ - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**- ط٥: دار الجيل- بيروت - ١٩٧٩م

١٠٧. ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين ت:٧٦١ هـ - **شرح شذور الذهب**- تح: محمد محيي الدين عبدالحميد - ط١: القاهرة ١٩٣٩م

١٠٨. ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين ت:٧٦١ هـ - **شرح قطر الندى** -تح: محمد محيي الدين عبدالحميد- ط١١: القاهرة - ١٣٨٣هـ

١٠٩. ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين ت:٧٦١ هـ - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**- تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله- دار الفكر - بيروت - ١٩٨٥م

١١٠. ابن ولاد النحوي، أحمد بن محمد ت:٣٣٢هـ - **الانتصار لسيبويه على المبرّد**- تح: زهير عبدالمحسن سلطان- ط١: مؤسسة الرسالة - بيروت- ١٩٩٦م

١١١. ياقوت، أحمد سليمان - **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**- ط١:دار الناشر الجامعي-١٩٨٠م

١١٢. ياقوت، محمود سليمان - **شرح جمل سيبويه** - ط:دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية- ١٩٩٢م

١١٣. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي ت:٦٤٣ - **شرح المفصل**- عالم الكتب- بيروت- بلا تاريخ.

١١٤. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي ت:٦٤٣ - **شرح الملوكي في التّصريف**- تح: فخر الدين قباوة-ط١: المكتبة العربية - حلب- عام١٩٧٣م

الدوريات:

١١٥. بودرع، عبدالرحمن - **نظرية الأصل والفرع فـي النحـو العربـي**- مجلـة الفيصـل- العدد١٩٠- عام١٩٩٢م

١١٦. المؤيد، فائزة بنت عمران - **خصائص أمهات الأبواب النحوية** - مجلة جامعة الإمـام - العدد ٣٥- ١٤٢٢هـ